وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة د.طاهر مولاي سعيدة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تقييم السياسة الأمنية الجزائرية بعد 1989

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص دراسات مغاربية

إعـداد الطالبة:

- وشان ملوكة

إشراف الأستاذ:

بن زايد امحمد

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ:	خروبي شوقي	رئيسا
الأستاذ:	بن زايد امحمد	مشرفا مقررا
الأستاذ:	بلحاج	عضوا مناقشا

الموسم الجامعي 1436ه/1437ه

2016م/2017م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

بداية وقبل كل شيء نتوجه بالشكر الخالص لرب السماوات و الأرض على نعمه الجليلة

تبارك وتعالى أمدنا الصحة والقوة وكان لنا عونا ودعما وهبنا التوفيق والسداد ومنحنا الرشد

والثبات ونصلي على خاتم الأنبياء صلوات ربي و سلامه عليه .

لي وأنا أخطو خطواتي الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة أعود إلى أعوام قضيتها
في رحاب الجامعة مع أساتذتي الكرام الذين قدموا لي الكثير باذلين بذلك جهودا
كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد...
وقبل أن نمضي أقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا
أقدس رسالة في الحياة...
إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة...
إلى جميع أساتذتنا الأفاضل.....

"كن عالما .. فإن لو تستطع فكن متعلما ، فإن لو تستطع فأحب العلماء ،فإن لو تستطع فلا تبغضهم"

وأخص بالتقدير والشكر إلى الأستاذ المؤطر :

الأستاذ أمحمد بن زايد

بشراك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم:

"إن الحوت في البحر ، والطير في السماء ، ليصلون على معلم الناس الخير "

كما أنني أتوجه بخالص الشكر و الامتنان و التقدير

الى زميلي بوزبرة محمد

على ما قدمه لي من نصائح و توجيهات

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر لأعضاء اللجنة المناقشة على ما سوف يقدمونه من توجيهات وتوصيات.

إلى الذين كانوا عونا لي في بحثي هذا ونورا يضيء الظلمة التي كانت تقف أحيانا في طريقي.

إلى من زرعوا التفاؤل في دربي وقدموا لي المساعدات والتسهيلات والأفكار والمعلومات لهم مني كل الشكر

إهداء

إلى روح

أمي

الى أبي ثم أبي ثم أبي

إلى كل من في الوجود بعد الله ورسوله

يا من يرتعش قلبي لذكره

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق الحياة

إلى ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل

الى الأم التي ربتي

الى رفيق دربي قوتي و ملاذي بعد الله زوجي

الى الروح التي بأعشائي

الى أخي سندي و عزوتي

الى أختي

الى أغلى انسان على قلبي اسحاق

الى كل عائلتي الكريمة

إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات قريباتي

الى عائلة زوجي الكريمة

الى صديقتي خديجة

إلى حكمتي .....وعلمي

إلى أدبي .....وحلمي

إلى طريقي .... المستقيم

إلى طريق..... الهداية

ملوكة

خطة الدراسة

المقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للظاهرة الأمنية.

المبحث الأول : المتغير و الثابت في مفهوم الظاهرة الامنية.

المطلب الأول: الظاهرة الأمنية في نظريات العلاقات الدولية

المطلب الثاني : الأمن تدقيق مفاهيمي

المبحث الثاني: أبعاد الأمن و مستوياته

المطلب الأول : أبعاد الامن.

المطلب الثاني : مستويات الامن .

الفصل الثاني: عوامل التأثير على السياسة الأمنية الجزائرية.

المبحث الأول: المدركات الإقليمية.

المطلب الأول: الأزمات الداخلية التي عاشتها الجزائر.

المطلب الثاني: الأزمات الخارجية التي عاشتها الجزائر .

المبحث الثاني: المدركات الدولية.

المطلب الأول : أحداث 11سبتمبر وتأثيرها على السياسة الامنية الجزائرية.

المطلب الثاني : تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الاسلامي نموذجا.

الفصل الثالث : اليات تفعيل السياسة الأمنية الجزائرية و نتائجها.

المبحث الاول : اليات التعاون الاقليمي.

المطلب الاول : اليات الشراكة و التعاون الثنائية الاطراف.

المطلب الثاني : اليات الشراكة و التعاون التعددية الاطراف.

المبحث الثاني : اليات التعاون الدولي.

المطلب الاول : اليات الشراكة و التعاون الثنائية الاطراف .

المطلب الثاني : اليات الشراكة و التعاون التعددية الاطراف.

خاتمة.

قائمة المراجع و المصادر

المقدمـــــة

مقدمة

أحدثت نهاية الحرب الباردة عدة تغيرات على عدة مستويات (الفواعل ,القضايا و المفاهيم) كما تسبب انهيار الاتحاد السوفياتي في ظهور فواعل تحت وطنية (الجماعات العرقية و الطائفية و السياسية و كنتيجة للتحولات الراهنة في العلاقات الدولية فان العديد من القضايا تتفاعل باختلاف مستوياتها او حتى مدى حساسيتها و تأثيرها، فقد اتسعت أجندة قضايا السياسة العالمية لتشمل العديد من المواضيع المختلفة التي أصبحت تفرض نفسها على المهتمين من الباحثين و الدارسين في مجال العلاقات الدولية .

و امتد هذا التغيير الى القضايا الدولية ،فبعد أن كانت القضايا الأمنية بمفهومها العسكري مسيطرة على الدراسات السياسية و العلاقات الدولية في فترة ما قبل الحرب الباردة أدى ظهور العولمة الى اعادة النظر في عدة مفاهيم التنمية الأمن و مدلولاته الجديدة ...اخ

واكبت الجزائر عصر الأحادية القطبية الذي تشكل فيه خطاب سياسي و أكاديمي حول تراجع الحروب بين الدول أو الحروب الدولية وتزايد الصراعات الداخلية في كثير من أنحاء العالم النامي ، حيث برز هذا النوع من الاضطرابات بتحول جملة من الدول من الاشتراكية الى الرأسمالية الليبرالية و ما نتج عنه من انفتاح اقتصادي و سياسي في بعض الدول التي لم تكن مستعدة لهذا الانفتاح ،خاصة الانفتاح السياسي لانعدام الثقافة الديمقراطية ،و ثقافة تقبل الأخر دون محاولة تغييره.

وتعتبر الجزائر من بين الدول التي عرفت هذا الانتقال من الاشتراكية الى الراسمالية استجابة لما عرفته أحداث 5 أكتوبر ،و الانفتاح الذي تضمنه دستور1989 الذي تضمن عنصر التعددية السياسية بكل أشكالها فظهرت العديد من التنظيمات الحزبية و الجمعيات ذات الطابع السياسي.

وبعد توقيف المسار الانتخابي في 1992،و إلغاء الانتصار الذي حققه الفيس أعلن هذا الأخير الدخول في مواجهة النظام لتعرف البلاد اكبر تحدي أمني في تاريخها بعد خروج الاستعمار .

و دخلت الجزائر في دوامة العنف و قامت بوضع إستراتيجية محكمة لمكافحة الإرهاب ، و لم تتوقف الأزمة عند المستوى الداخلي للبلاد، و قبل أن تتجسد الحرب الاستباقية في العلاقات الدولية في شكلها الحالي و تصبح الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية ، و المحرك الذي يحدد مركز الدول داخل المجتمع الدولي ، كانت العلاقات الخارجية الجزائرية سباقة في التأثر سلبا و إيجابا بظاهرة الإرهاب. و مع تغير معالم السياسة الدولية بعد أحداث 11 سبتمبر2001 التي انعكست إيجابا على الجزائر مباشرة بعدما تغيرت نظرة المجتمع الدولي الى متغير الإرهاب ، تغير موقع الجزائر داخل المجتمع الدولي و تفهم هذا الأخير موقف

الجزائر من آفة الإرهاب، وتحول متغير الإرهاب إلى سبب تقرب الدول من الجزائر بغية الاستفادة من تجربتها بمكافحة الإرهاب.

أهمية الموضوع :

تكمن أهمية الموضوع من خلال تسليط الضوء على السياسة الأمنية الجزائرية و المراحل التي مرت بها من خلال ابراز الأزمات التي واجهتها ونتائجها .

1_أهمية علمية:

يأخذ الموضوع أهمية من الناحية النظرية في محاولة :

_تفسير و فهم البيئة الأمنية الجزائرية التي عاشتها في ظل الأزمات الداخلية حيث كانت الجزائر بمثابة المخبر الذي جرب تأثير الإرهاب على العلاقات الخارجية للدول

_و كيف تبنت الجزائر آليات تفاعل سياستها ،و تأثير هذه التفاعلات في العلاقات الدولية عامة و العلاقات الخارجية الجزائرية عامة.

2_أهمية عملية:

يأخذ الموضوع أهمية من الناحية العملية في محاولة :

_توجيه القارئ الى تأثر العلاقات الخارجية الجزائرية من جهة و العقيدة الأمنية الجزائرية من جهة أخرى بالأزمات الأمنية السياسية في البيئة الأمنية و تبين أنه قبل أن يصبح الإرهاب في قلب العلاقات الدولية و من أهم المؤثرات فيها، كانت العلاقات الجزائرية سباقة بالتأثر بالظاهرة سلبا و ايجابا.

_و فهم الفكرة الرئيسية هي كون الارهاب الذي تسبب في تهميش الجزائر على الساحة الدولية ، وتسبب لها في جملة من الأزمات الخارجية ، هو نفسه كان لها سببا في تبنيها جملة من اتفاقيات التعاون و التنسيق الأمني.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى توضيح مايلي:

_ تهدف الدراسة الى التعرف على الظاهرة الأمنية من خلال تحديد مفهوم الأمن و دلالاته .

_ التعرف على مراحل السياسة الأمنية الجزائرية التي عرفتها بعد الاستقلال و نهاية الحرب الباردة .

_ التطرق للأوضاع و الأزمات الداخلية التي عاشتها الجزائر منذ نشأة الإرهاب و ما سببه من أزمات خارجية مع دول الجوار .

_ التعرف على مدى تأثير هذه التطورات و المتغيرات على العلاقات الخارجية الجزائرية في اقليم الجوار.

_ معرفة مدى تأثير أحداث 11 سبتمبر 2001 على السياسة الأمنية الجزائرية و المكانة التي اكتسبتها الجزائر بعدها.

_ تهدف الدراسة إلى معرفة الإستراتيجية الأمنية التي استخدمتها الجزائر لمكافحة الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 .

أسباب اختيار الموضوع:

تنوعت أسباب اختيار الموضوع بين أسباب ذاتية و أخرى موضوعية :

1-دوافع ذاتية:

يعود اختيارنا لموضوع تقييم السياسة الأمنية الجزائرية بدافع شخصي أو بالأصح وطني ، كذلك لطبيعة التخصص بحكم نظرتنا أنه على الباحث أن يعطي بعض الاهتمام و مجالا من الدراسة يختص به دراسة مواضيع تهم وطنه بالدرجة الأولى و ذلك في محاولة منه الإسهام و لو القليل بالجزء اليسير في توجيه صناع القرار نحو بناء سياسة أمنية محكمة.

2-دوافع موضوعية:

بما أن الدراسة في لب المرحلة الراهنة من مراحل العلاقات الدولية، و هي مرحلة الحرب الاستباقية ، و التي أصبح فيها الإرهاب و التحالف الدولي ضده محرك العلاقات داخل المجتمع الدولي ، وأن معظم الأزمات الخارجية التي عاشتها الجزائر في العشريتين الماضية كانت بسبب الإرهاب و كون جميع أشكال التعاون الذي تبنتها الجزائر في الأونة الأخيرة تقريبا مردها ريادتها في مكافحة الإرهاب و دراسة تأثير الإرهاب على علاقة الجزائر بدول الجوار يكفي لفهم ثأتير الإرهاب في العلاقات الدولية عامة و تسليط الضوء على التجربة الجزائرية.

- **الاشكالية:**

تسببت الحرب الباردة في إعادة هيكلة النظام الدولي خاصة في جانبه الأمني حيث سعت الوحدات السياسية منفردة أو مجتمعة إلى محاولة تكثيف الجهود للظفر بمشروع أمني كفيل بضمان الاستقرار، الداخلي و الدولي.

فمنذ معرفة السياسة الأمنية الجزائرية لآفة الإرهاب أصبح يمثل العنوان الرئيسي في علاقاتها مع العالم الخارجي بصفة عامة و علاقتها بدول الجوار بصفة خاصة . و عاشت العلاقات الخارجية الجزائرية مرحلة عصيبة عرفت فيها عزلة دولية مفروضة و جملة من الضغوطات و الأزمات الخارجية .

الى أي مدى يمكننا فهم عمق السياسة الأمنية الجزائرية و التحولات الجذرية التي تبعتها في التكوين البناء العقائدي الأمني الجزائري؟

- **الإشكاليات الفرعية :**

_ ما ذلك الإطار النظري و المفاهيمي الذي يمكننا على اثره أن نكون تصورا عاما للظاهرة الأمنية ؟

_ كيف انعكست التوترات السياسية الداخلية للجزائر على توجهات السياسية الامنية الجزائرية داخليا و خارجيا مع الفواعل الاقليمية الاخرى؟

_ ما دور أحداث سبتمبر في تحول السياسة الامنية الجزائرية من مرحلة انغلاقية طويلة الى مرحلة أكثر تعاونا و تبادلية مع المجالين الاقليمي و الدولي ؟

مقدمة

الفرضيات:

إن محاولة الإجابة عن التساؤلات المطروحة تستدعي وضع جملة من الفرضيات ،التي يمكن إخضاعها للاختبار لاكتشاف مدى صحتها أو ضعفها في معالجة الإشكالية ، ستكون صياغتها كالأتي:

1- تأزم الوضع الأمني في الجزائر يؤدي الى انعكاسات على مستوى الفاعلية الخارجية للسلطة.

2- نجاح السياسة الأمنية يبدأ من استقرارها الداخلي.

3- انفتاح الجزائر أمنيا على المستوين الاقليمي و الدولي ادى الى مناعة أمنية أكبر في مواجهة التهديدات الخارجية و الداخلية.

أدبيات الدراسة:

أدبيات عربية :

نال موضوعنا اهتماما من قبل بعض المؤلفين والباحثين اعتمدنا من بينهم :

_ كتاب الباحث الدكتور عبد النور بن عنتر بعنوان " البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي " الذي يبين التحولات في مفهوم الأمن، وكيف أن العولمة أنشأت ديناميات تؤثر على قضايا الأمن، كما يعطي الكتاب دراسة مستفيضة حول الحوارات الأمنية الأورو-أطلسية مبرزة أهدافها الخفية، وانعكاساتها على الجزائر وخياراتها الإستراتيجية في ظلال التنافس الفرنسي-الأمريكي في منطقة المغرب العربي.

_كتاب يحي ابوزكريا الحركة الاسلامية المسلحة في الجزائر حيث تناول فيها الحركة الاسلامية منذ نشأتها وماسبق ظهورها الى توحيد التيار الاسلامي الجزائري الذي يؤمن بالعمل المسلح و العمل الجهادي مبرزا أهداف الحركة التي نفذتها الى أن استشهد أبرز قادتها مصطفى بويعلي كما تطرق للأهداف العسكرية، اضافة الى أحداث اكتوبر 1988.

طبيب فتيحة، مذكرة شهادة ماجستير تحت عنوان البعد الأمني للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة المغاربية بعد الحرب الباردة تطرقت الباحثة في دراسة البعد الأمني للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة المغاربية بعد الحرب الباردة الى دراسة مفهوم الأمن القومي ، تطوره واهم ابعاده و مستوياته، و تحليل السياسة الخارجية الأمنية من صنع محددات و مرتكزات و السلطات المؤثرة فيها زيادة على ذلك قدمت دراسة

حول الاهتمامات الأمنية الأمريكية بالمنطقة المغاربية بمختلف القضايا،وصولا اليات مواجهة التهديدات الأمنية بالمنطقة المغاربية من خلال التعاون الامريكي المغاربي و التعاون الداخلي بين الدول المغاربية.

_درويش عبدالمجيد ،مذكرة شهادة ماجستير بعنوان تاثير الارهاب على علاقة الجزائر بدول الجوار حيث عالج الاطار المفاهيمي و النظري لظاهرة الارهاب تحديدا لاشكالية تعريف الارهاب و المفاهيم ذات الصلة و مفهوم الارهاب في العلمانية و الديانات السماوية و موقف الاسلام منه،ومن ثم النظريات و المقاربات المفسرة لظاهرة الارهاب و فاعليته في العلاقات الدولية ، ثم تطرق الى نشأة و تطور ظاهرة الارهاب في الجزائر منذ ظهور الحركة الاسلامية و العمل الدعوي و انتقالها للعمل السياسي ..ثم تمركز حول السياسة الجزائرية لمكافحة الارهاب و مظاهر انعكاس الظاهرة على علاقتها بدول الجوار

أدبيات اجنبية:

_ يعتبر كتاب 'باري بوزان' Barry Buzan تحت عنوان : (People state and fear) مرجعا أساسيا للدراسات الامنية لفترة ما بعد الحرب الباردة ، ايضا هناك مقالات "هيلين فيو" التي تثير مجالا واسعا للنقاش حول الفرق بين المفهوم التقليدي للأمن في إطار المنظورات التقليدية، وظهور مفهوم" الامن الانساني" كمفهوم جديد يدعمه المنظور النقدي .

حدود الدراسة :

المجال الزمني:

تركز الدراسة على الفترة الزمنية الممتدة منذ 1989 غير ان مقتضيات الالمام بجميع جوانب الموضوع تستدعي العودة الى مراحل سابقة على سبيل تتبع المراحل التي مرت بها السياسة الامنية الجزائرية بعد الاستقلال و نهاية الحرب الباردة ، مرورا بالأزمات الداخلية و تاثيرها على العلاقات الجزائرية الخارجية، و أثر أحداث 11سبتمبر 2001 على السياسة الامنية الجزائرية وصولا الى اليات تفاعل السياسة الجزائرية من خلال ابرام اتفاقيات شراكة في المجال الامني.

المجال المكاني:

مقـد مـة

يركز المجال الزمني في دراستنا على الدولة الجزائرية من خلال تحليل سياستها الأمنية بالخصوص داخليا و تاثيرها على علاقاتها مع الاقليم الجواري و الدولي .

الاطار النظري:

_الاقتراب المؤسساتي: يوضح هذا الإقتراب أن المؤسسة لها دور أساسي في عملية التأثير، فهي البنية الأساسية لقيام أي نظام سياسي ،يعطي هذا الاقتراب اهمية كبيرة للبعد المؤسسي للدراسة الظواهر السياسية وظفناه في موضوعنا لدراسة السياسة الأمنية .

_الاقتراب الاتصالي : هذا الإقتراب الذي يوضح كيفية نقل المعلومات المتعلقة بالسياسة الامنية الجزائرية من البيئة الداخلية اي الوطنية الى البيئة الخارجية المتمثلة في الدول الاقليمية و الدولية توضيحا لحالة

الجزائر الامنية وكرد فعل من الجزائر في كيفية التعامل مع ردود الافعال الدولية.

الاطار المنهجي:

1_ منهج دراسة حالة:

يعتمد هذا المنهج على دراسة حالة والتعمق فيها و بكل جوانبها حيث تم التركيز في بحثنا على دراسة السياسة الامنية الجزائرية بكل مراحلها بعد 1989 بالأخص في شقها الأمني.

2_المنهج الوصفي:

تكمن حاجته في تفكيك جوانب موضوع السياسة الامنية الجزائرية لتحليل المراحل التي مرت بها الشق الامني للسياسة الجزائرية من ازمات داخلية واخرى خارجية كانت انعكاسا للاولى و كيفية الرد على الاتهامات الخارجية و صدها.

3_المنهج المقارن:

هو أداة معرفية ، و يستخدم في الدراسات الاجتماعية أساسا فالمقارنة في الدراسات الإنسانية تحل محل التجربة في الدراسات العلمية و تلح دراستنا على ضرورة استعمال المنهج المقارن للتطرق أكثر لموضوع السياسة الأمنية الجزائرية .

مقدمة

الاطار الايتيمولوجي:

_السياسة الامنية:

يعتقد الكثيرون أن السياسة الأمنية تمثل سياسة دفاعية فقط، لكنها تسعى لاستغلال الفرص المتاحة من أجل تحسين الوضع الأمني بصورة دائمة ونظرا للتحولات التي مست مفهوم الأمن في الدراسات السياسية في فترة مابعد الحرب الباردة أثر هذا بدوره على مفهوم السياسة الأمنية على أساس أن مفهوم السياسة الأمنية يقوم على مفهوم الأمن .ولأن المفهوم العسكري للأمن طغى على واقع الدراسات السياسية لفترة من الزمن فكان من الضروري أن تتبنى السياسة الأمنية مفهوما قائما على أساس أمن الدول وحدودها وبالتالي فالمفهوم العسكري للسياسة الأمنية يقوم على وضع برامج ومخططات وسياسات تضمن أمن الدولة من أي أخطار خارجية تحدق بها، إلا أن التحولات التي مست مفهوم الأمن بالانتقال إلى الاهتمامات بأمن الفرد بعد الحرب الباردة طرح مفاهيم جديدة للسياسة الأمنية قائمة على أساس أمن الإنسان، وبالتالي فالسياسة الأمنية يقصد بها "عريضة تضم سياسات مختلفة للمساعدة والتعاون العسكري وتشديد أكثر على الدبلوماسية كأداة بناء الثقة وتحسين التفاعلات الدولية والقدرة على المساهمة في التوسع المثمر للبرنامج الأمني" من خلال هذا التعريف يتبين أن السياسة الأمنية تحتاج إلى قوة الدبلوماسية من طرف الوحدات السياسية من أجل بناء سياسة أمنية داخلية وخارجية محكمة وكذلك نفهم أن السياسة الأمنية في جوهرها هي مجموعة البرامج المحددة لتحقيق أهداف ومصالح الأفراد والمجتمعات.

_الارهاب:

كلمة ارهاب في اللغة الانجليزية هي **Terror**وترجع في أصولها الى الفعل اللاتيني**Ters**و يعني الترويع أو الرعب أو الهول.و في اللغة الفرنسية فانها تكون **Terrorism**بالمعنى السابق نفسه،و في المعجم العربي الحديث تعني كلمة ارهاب الأخذ بالعنف و التهديد و حكم الارهابي الذي يقوم عليه اعمال العنف.و في قاموس اوكسفورد تعني كلمة **Terrorisme**سياسة أو أسلوب يعد لارهاب المناوبين أو المعارضين لحكومة ما و افزاعهم.

اما في التعريف الاصطلاحي: شهد تعريف الارهاب اختلافات فكرية و سياسية و قد حاولت الامم المتحدة في عام **1920** ان تضع تعريفا للارهاب الدولي ليكون ذلك التعريف ما يشير الى الأضرار بمصالح الدولة و المنظمات الدولية أو الحصول على تنازلات منها ولكن بعض دول عدم الانحياز(**14**دولة) رأت ان يتضمن تعريف الارهاب الدولي ما يشير الى اعمال العنف وغيرها من اعمال

مقدمة

القهر التي تقوم بها النظم الاستعمارية و العصرية ضد الشعوب التي تناضل من اجل تحريرها و من حقها في تقرير مصيرها بنفسها.و يلاحظ ان مفهوم الارهاب مفهوم مثير للجدل والنقاش نظرا لاختلاف العقيدة الايديولوجية ونظام المعتقدات الذي يدين به نظام سياسي أو أخر.

أحداث 11سبتمبر 2011:

هي مجموعة من الهجمات التي شهدتها الولايات المتحدة في يوم الثلاثاء الموافق 11 سبتمبر 2001 .تم تحويل اتجاه أربع طائرات نقل مدني تجارية وتوجيهها لتصطدم بأهداف محددة نجحت في ذلك ثلاث منها. الأهداف تمثلت في برجي مركز التجارة الدولية بمنهاتن ومقر وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون(.سقط نتيجة لهذه الأحداث 2973 ضحية 24 مفقودا، إضافة لآلاف الجرحى والمصابين بأمراض جراء استنشاق دخان الحرائق والأبخرة السامة.

هيكل الدراسة:

استنادا الى الاشكالية المطروحة و الفرضيات الموضوعية تمت الدراسة وفقا للبناء المنهجي التالي:

خصصنا الفصل الأول للإطار المفاهيمي للظاهرة الأمنية ، تناول المبحث الأول المتغير و الثابت في مفهوم الظاهرة الأمنية حيث عرضنا تطور الظاهرة الامنية في العلاقات الدولية حسب نظرية الواقعيين ونظرية النقديين لها و عالجنا المفهوم اللغوي و الاصطلاحي للأمن و نظرة بعض المفكرين له

أما المبحث الثاني فخصصناه لأبعاد الأمن باعتبار أن المنظور الواقعي للأمن إعتمد على المرجعية الدولية لم يهتم بكل أبعاد الأمن ومع ذلك فإن بعض الواقعيين إهتموا بالأبعاد السياسية والإقتصادية في إطار توسيع مفهوم الأمن ولا حظوا أن البعد السياسي سجل وجوده حتى خلال الحرب الباردة، ركز باري بوزان على البعد الاقتصادي البيئي و المجتمعي .تطرقنا كذلك لمستويات الأمن: الوطني الاقليمي و الدولي.

اما الفصل الثاني تحت عنوان عوامل التاثير على السياسة الامنية الجزائرية عالجنا فيه مبحثين تطرقنا في الاول الى المدركات الاقليمية في ظل الازمات التي عاشتها الجزائر داخليا و خارجيا و في المبحث الثاني كنتاج للمدركات الاقليمية تحدثنا المدركات الدولية.

و أخيرا الفصل الثالث جاء باليات تفعيل السياسة الأمنية الجزائرية و نتائجها يتضمن هذا الفصل مبحثين الاول يحتوي اليات التعاون الاقليمي الثنائية الاطراف و المتعددة الأطراف و الثاني يحتوي اليات التعاون الدولي بين ثنائية و متعددة الأطراف.

صعوبات الدراسة:

لا تخلو أي دراسة من الصعوبات نظرا لتشعب المواضيع تتلخص هذه الصعوبات في:

_ قلة المراجع خاصة الكتب الأكاديمية المتعلقة بالجانب النظري للموضوع حول ما عاشته الجزائر من أزمات و انعكاسها على علاقاتها الدولية و النتائج المترتبة على ذلك .

_ عدم توفر مراجع العلوم السياسية عموما و الدراسات الأمنية خصوصا بمكتبة الجامعة.

_ قلة الوقت مقارنة مع شساعة الموضوع.

_ كثرة المعلومات و اختلافها بين المؤلفين و الباحثين .

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للظاهرة الأمنية

موضوع الأمن يأخذ حيزا كبيرا من اهتمامات الباحثين في مجال العلاقات الدولية والدراسات السياسية، وتكمن هذه الأهمية من خلال أن موضوع الأمن يعتبر مركزا للدراسات الكلاسيكية والمعاصرة في العلاقات الدولية، لذلك زخرت مختلف المواضيع التي تختص بالدراسات السياسية وخاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة على مقترب الأمن في تفسير الظاهرة الدولية في تلك المرحلة نظرا لاعتبار الأمن هو المرتكز الأساسي والذي تدور حوله مختلف المواضيع الأخرى.

كما شهر موضوع الأمن اختلافات كثيرة فيما يخص مفهومه (الاتجاهات النظرية في العلاقات الدولية) الوهلات الأولى لبداية التنظير في مجال العلاقات الدولية ليمتد الصراع النظري حول مفهوم الأمن وأبعاده، ومركزاته وأهدافه) من فترة ما بعد الحرب الباردة، وذلك نظرا لمركزية موضوع الأمن في تلك المرحلة حيث تمحورت معظم الدراسات السياسية حول مواضيع ذات صلة بموضوع الأمن على غرار مواضيع مثل: التنمية الاقتصادية، الوحدة السياسية، التكاملات الدولية.

فمفهوم الأمن يكتسب أهمية قصوى لدى الباحثين الإستراتيجيين نظرا للمحاولات التي يسعى من خلالها أصحابها لتحديد مفهوم شامل للأمن يكون مرجعا أساسيا يتم الرجوع إليه إن اقتضت الضرورة، لذلك سوف نتطرق في هذا الفصل إلى مجموعة تعريفات لغوية واصطلاحية ثم إلى المحاولات التي قام بها الباحثون في ميدان العلوم السياسية والعلاقات الدولية من أجل تحديد مفهوم معين للأمن يكون شاملا ومستوفيا لجميع الشروط، وذلك من خلال استعراض المحاولات التي قام بها أصحاب النظرة التقليدية (الواقعية) للأمن ومدى تطابقها مع الواقع الدولي لفترة الحرب الباردة وما قبلها ثم مدى تطابقها والواقع الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة، ثم يتطرق ذلك إلى محاولات النقدية ومحاولة إعطاء تعريف جامع مانع للأمن يكون الأقرب لتفسير مرحلة ما بعد الحرب الباردة لننتقل إلى أبعاد الأمن من ركز على البعد الإقتصادي الاجتماعي البيئي والسياسي .

المبحث الأول: المتغير والثابت في مفهوم الظاهرة الأمية.

أدت نهاية الحرب الباردة إلى إعادة النظر في بعض المفاهيم التي سيطرت على دراسة العلاقات الدولية في الفترة التي قبلها ومن بين أهم تلك المفاهيم هو مفهوم الأمن الذي أخذ حيزا كبرا من طرف الباحثين والمفكرين في مجال الدراسات السياسية حيث انقسم الباحثون إلى إتجاهيين اتجاه أول يرى بضرورة الحفاظ على مفهوم الأمن بمدلولاته العسكرية (الاتجاه التقليدي بزعامة الواقعيون) واتجاه ثاني يدعو إلى ضرورة تجاوز النظرة الضيقة للأمن من خلال إعادة مفهوم الأمن (النظرة ألما بعد حداثية)، حيث شملت النظرة الجديدة للأمن كافة المتغيرات (العسكرية، الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية)

فالأمن مرتبط بالدرجة الأولى بإدراكات الدول والوحدات السياسية فهو يرتبط بمقومات الدول ومصالحها وأهدافها بمعنى أخر فالدول تضع تصورها للأمن وفقا لمصالحها الحيوية وأهدافها، لذلك سعت الدول إلى تبني مفاهيم الأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة حسب الظروف التي أفرزتها تلك المرحلة وبالتالي فمفهوم الأمن يتأثر بالبيئة الداخلية كما يتأثر بالبيئة الخارجية للنظام الدولي.

كما أنه في جانب أخر استجواب موضوع أعادة ضبط مفهوم الأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة إلى ضرورة إعادة صياغة السياسة الأمنية المتبعة حيث بعدما كانت تعتمد السياسة الأمنية للدول في الفترة ما بعد الحرب الباردة على المتغيرات العسكرية لوحدها أصبح من الضروري إقحام الأبعاد الأخرى (الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية...) بحيث فرضت متغيرات جديدة على الدول إجراء تغيرات على محددات وأهداف السياسات الأمنية الجديدة للدول.

المطلب الأول: الظاهرة الأمنية في نظريات العلاقات الدولية

النظرية الواقعية:

يجمع مفكري النهج التقليدي على أن الدولة هي الوحدة الأساسية في التحليل[1]، فالاتجاه الواقعي فهو بزعامة "هوبز وميكيافيلي" كان إعتقادهم يدور حول " أن الدولة تسعى إلى تحقيق أمنها ولو كان ذلك على حساب الآخرين ". فقد وسع هؤلاء صورة تشاؤمية بمضامين سيادة الدولة باعتبار النظام الدولي ميدان راع وحشي تسعى فيه الدول لتحقيق أمنها ولو على حساب أن جيرانها· وكانت تلك الإفتراضات تتماشى كثيرا مع الواقع الدولي لمرحلة مابين الحربين العالميتين وما سبقها موضحين حسب اعتقادهم أن الدول تسعى من خلال سياستها الخارجية إلى منع الدول الأخرى من اكتساب قوة تفوق قدرتها، يشارك هذه النظرة المتشائمة كل من هانس "مورغانتو وكار" المعروفان بآباء الفكر الواقعي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية هنا يتضح أن الأمن حسب المفهوم التقليدي ارتباط بالقوة العسكرية فالتركيز على أمن الدول قبل كل شيء من طرف أصحاب التيار الواقعي التقليدي في العلاقات الدولية يجعلهم في خانة أنصار الأمن القومي أو الأمن الوطني.

" فالمنظور الواقعي للأمن يركز على الدولة القومية أمن حدودها، سيادتها واستقرارها، باعتبارها الفاعل المركزي إن لم يكن الوحيد في السياسة الدولية ضد أياً تهديد عسكري خارجي والقوة العسكرية هي الأداة الرئيسية لتحقيق الأمن".[2]

" ولم يتنازل الواقعيون عن افتراضاتهم حتى بعد انتهاء الصراع المعسكرين الشرقي والغربي لصالح الأخير فقد سيطر المفهوم الضيق للأمن في العلاقات الدولية على مجال الدراسات الأمنية حتى في الفترة الجديدة.

فالاتجاه التقليدي لا يقبل بغير مفهوم الدولة في العلاقات الدولية وبأن سمة النظام الدولي في تلك المرحلة هي الصراع، فالدولة حسبهم لا تمانع راغبة أو مكرهة إلى اللجوء للقوة كوسيلة نهائية لحسم الصراع إذ تعد رحلة سلميا فهي بذلك لا تحمي مصالحها وأمنها العسكري فحسب بل قيمتها وتقاليدها العسكرية ".[3]

---

[1]-عبد المجيد صادق، "أمن الدولة والنظام القانوني للفضاء الخارجي"، جامعة القاهرة، مصر، 1976، ص7.

[2]- المرجع نفسه، ص416.

[3]- المرجع نفسه، نفس الصفحة.

ترى المقاربة التقليدية بأنه لا يمكن إقصاء عنصر الدولة في دراستنا للواقع الدولي لأنها حسبهم هي العنصر الأساسي الذي تدور حوله مختلف المفاهيم والتصورات وبهذا فالواقعيون يذهبون إلى أن الهدف الأساسي من بناء القوة الوطنية للدولة يمكن في توفير الضمانات اللازمة لردع مصادر التهديدات الخارجية القائمة والمحتملة أولا، ولاستمرار قدرتها الفاعلة على تحقيق أهدافها المركزية ومصالحها الإستراتيجية ثانيا ومنه تصبح العلاقة إيجابية بين قوة الدولة ونطاق أمنها[1]، فكلما تنوعت وتعددت مصالحها وتعددت ارتباطاتها اتسع نطاق أمنها، يعتبر عنصر القوة المؤشر الأساسي لتحقيق المعادلة الثنائية وهي تحقيق الأمن والمحافظة على المفهوم الضيق له والمتعلق بأمن الدول فحسب التقليديين فالقوة التي تسعى إلى تغيير الوضع القائم هي القوة التي تسعى إلى زعزعة الأمن الدولي لهذا فهم يقدمون مفهوما للقوة يتناسب وتصوراتهم الأمنية.

" فالقوة أكثر قابلية للإستعمال من أي وسيلة أخرى للحفاظ على الوضع القائم وليس لتغييره وهو الهدف الأدنى لأي قوة ".[2]

إن أمن الدولة حسبهم مرتبط بمصلحتها الوطنية على إعتبار أن ظروف الحرب الباردة جعلت الدراسات في ميدان الأمن حبيسة المنظور الواقعي فالمفكر والترليبمان **Lippmann–WALTER** يرى " لأن الأمة تبقى في وضع أمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذ صون هذه القيم عن طريق انتصارها في الحرب كهذه ".[3]

يوضح هذا التعريف للأمن أن الأمة أو الدولة إذا أرادت أن تحافظ على أمنها فيجب عليها الحفاظ على القيم الأساسية لوجوده وبالتالي فإن أنصار الاتجاه الواقعي لا يؤمنون بغير المصلحة القومية وأحادية الجانب للدول والأمن حسبهم هو تعزيز القدرات العسكرية وزيادة التسلح للدول وإلى جانب كل هذا عدم ترك الآخرين من تعزيز قدراتهم العسكرية، وحتى فيما يخص كلامهم ونقاشاتهم حول التعاون الدولي فالواقعيون يكدون أن دخول أي دولة في مشروع تعاني مع دولة أخرى و ليس من أجل تحقيق الأولى لمكاسب مطلقة

---

[1] -Helene(Viau),"La théorie critique et le concept de sécurité en relations internationales", notes de Recherches C.E.P.E.S université du Québec à Montréal n°8, janvier 1999
http://www.er.upama/nobel/cepes/not8.htm

[2]- ستيف سميت وجون بيلس، مرجع سابق، ص417.

[3] -Oliver(Richmond),"broadening concepts of security in the post-cold war era: implications for the e.uand the Mediterranean region".
Http://www.vdj.ac.uk/els/reseaech/eme/publications/richmond.htm

فقط بل منع الآخرين من تحقيق مكاسب نسبية وبالتالي فإن تحديد مفهوم الأمن حسب الاتجاه الواقعي يقصد به حماية مصالح الدولة الوطنية ومن التهديدات الخارجية وذلك بإستخدام القوة العسكرية من أجل قطع الطريق أمام تلك التهديدات وتحقيق المصالح القومية وهذا لا يتحقق إلا بزيادة الإمكانات العسكرية مما يجعل الدول مطمئنة من حيث حماية مصالحها"[1] وفي نفس السياق فإن بعض التعاريف للأمن ذات الاتجاه الإستراتيجي والتي تربط الأمن بالعوامل العسكرية ترى بأن الأمن في مدلوله العسكري يقصد به توفير الحماية للدولة من جميع الأخطار التي تترصدها، إلا أن جل التعاريف والمفاهيم الواردة في إطار الاتجاه الإستراتيجي للأمن لا تغير الإعتقاد بعدم وجود متغيرات أخرى غير عسكرية .

حيث ركزت بعض التعاريف على القيم الاقتصادية والإجتماعية لأمن الدول غير أن مفكري تلك المرحلة يعتقدون بأن تهديد تلك القيم يستوجب إقحام المتغيرات العسكرية، وبالتالي طبعة الخطر وأسلوب التعامل معه هو ما منح الأمن مضمونه التقليدي، فالتصورات التقليدية الواقعية للأمن إعتمدت على مفاهيم مركزية مثل القوة، الفوضى، المصلحة الوطنية، ميزان القوى إلا أن المنهج الواقعي الكلاسيكي يعتبر أن نظام التوازن القوى هو النظام الأكثر توفيقا لإقامة السلم والإستقرار الدوليين، إذ يعتقد الكلاسيكيون أو وجود عالم متعدد القوى ذات الوزن الواحد يساعد على حماية المصالح القومية للوحدات السياسية وبالتالي فهذه النظرة هي عكس التصورات المثالية والتي تعتقد بأن الإعتماد على القانون الدولي والمنظمات الدولية هي الوسيلة الأولى لحماية مصالح الدول وتخليص العالم من الحروب والنزاعات، وبالتالي الواقعية الكلاسيكية كان إهتمامها الأساسي مركز حول قضايا الحرب والأمن الوطني وهذا ما جعلهم يعتبرون أن مفهوم المصلحة هو الأداة التحليلية التي تمكنهم من البناء، التفسير والتنبؤ في السياسة الدولية.[2]

من هنا يمكن تحديد النقاط الأساسية للنهج الواقعي الكلاسيكي وهو ما توصل إليه المفكر الواقعي مورغانتو والذي يعتقد بأن القوة تبقى هي الغاية الأساسية التي تبرر سلوك الوحدات السياسية، فحسبه السياسة الدولية هي صراع من أجل القوة ومهما إختلفت أو تعددت أهداف السياسة الدولية تبقى القوة هي الهدف الرئيسي والعاجل وقد نوافق المفكر مورغانتو هذه الفكرة ولكن قد نختلف معه في مصادر تلك القوة والتي قد تكون غير عسكرية بالضرورة، وخلاصة القول فإن الواقعية الكلاسيكية إعتمدت بناءاً نظريا يرتكز في جانبه الأنطلوجي على المسلمات سابقة الذكر الدولة كفاعل وحيد (دورها ، مركزها وسيادتها) وبالتالي

[1]- تامر كامل، "دراسة الأمن الخارجي العراقي وإستراتيجية تحقيقه"، العراق، وزارة الثقافة والإعلام،1985، ص24.

[2]– ناصف يوسف حتي، "النظرية في العلاقات الدولية"، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع، 1985، ص26–27.

يكون الكلام هنا على ما يعرف بالأمن القومي، فما يهم الإتجاه الواقعي التقليدي في قضايا الأمن هو الأمن القومي، وبالتالي فهم يؤكدون علا ثلاثية أساسية هي:

- الدولة هي الوحدة الأساسية للدراسات الأمنية في العلاقات الدولية.
- البيئة الدولية تتميز بالطبيعة الفوضوية التي تسعى الدول فيها إلى حماية مصالحها القومية (الحفاظ على الأمن القومي كما أشير إليه سابقا).
- تبني البعد العسكري كبعد وحيد للأمن الدولي دون الأبعاد الأخرى.

أما من جانبها الإبستمولوجي فهي إكتفت بمحاولة دراسة تأثيرات الوضع القائم دون محاولة تغييره أو المساس به، وفي جانبها المنهجي فالواقعية الكلاسيكية إعتمدت على عنصر التجريب.

بالرغم من التحولات التي تمس النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة وظهور متغيرات جديدة تحكم العلاقات الدولية بين الدول، وكذلك التحولات التي مست المفاهيم في العلاقات الدولية إلا أن التيار الواقعي التقليدي أثر الحفاظ على الأمن في إطاره الضيق ورفض أي محاولات تسعى للخروج نحو أبعاد جديدة للأمن خارج بعده العسكري، هذا ما أكد عليه الباحث والمفكر ستيفن والت **Stephen Walt** حيث أكد بأنه لا يجب على حقل الدراسات الأمنية إقحام أبعاد جديدة غير الأبعاد العسكرية مؤكدا على ضرورة الحفاظ على ثنائية الحرب واستعمال ومراقبة القوة العسكرية كسمتين أساسيتين تميزان حتى فترة ما بعد الحرب الباردة، ومنه يتضح أن المفهوم الإستراتيجي التقليدي للأمن هو« ضمان الحرية من التهديدات أو الأخطار **Threats and Dangers**"[1] ، غير أن ليبمان يرى بأن صياغة مفهوم شامل للأمن يقتضي تداخل المتغيرات العسكرية وغير العسكرية فالدول تبقى أمنة إذ لم تشعر بتهديدات تمس قيمها وأن تكون في حالة وجود تهديدات لتلك القيم مستعدة من أجل صيانتها ".[2]

فالتصورات التقليدية الضيقة للأمن وكما عبر عنه ستيفن والت ماهي إلا نتاج للمحاولات التوسعية التي تطال الدراسات الأمنية خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة والتي تبناها بعض المفكرين والباحثين الذين

---

[1] –Victor–Yves (ghabali)and Brigitte (sauerwein),European security in1990:chalenges and–Perspectives (Unidir, genevam1995), p3

[2]– جلا عز الدين أحمد، "الأساليب العاجلة وطويلة الأجل لمواجهة التطرف والإرهاب"، تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية، ط2، مركز الدراسات العربي الأوروبي، باريس، ص292.

رأوا بأن نهاية الحرب الباردة زادت من حدة التهديدات غير العسكرية وحسبهم فإن ظهور أبعاد جديدة في حفل الدراسات الأمنية تساهم في عدم الإعتماد على البعد العسكري كبعد وحيد في تفسير العلاقات الأمنية الدولية International Security Relation ولذلك حاول التقليديون منع أي محاولات تمس بالدراسات الأمنية في فترة ما بعد الحرب الباردة ولو كانت من نفس الإتجاه ويتحججون بأن ذلك سيؤدي إلى تعقيدات سواء على مستوى الباحثين والدراسيين من خلال ظهور أبعاد جديدة قد تعيقهم في الوصول إلى مفهوم شامل مانع للأمن، أو على مستوى صناع القرار.

إلا أن ما أحدثته الثورة السلوكية في مجال العلوم الإجتماعية في فترة الستينات والسبعينات تسببت في تزايد وتنامي الإنتقادات للإفتراضات والمسلمات الواقعية الكلاسيكية ليبرز تيار تجديدي داخل البيت الواقعي به تأثير بالتوجه السلوكي في تفسير واقع السياسة الدولية وهو ما يسمى فيما بعد بالواقعية الجديدة أو الواقعية البنيوية.

فلم تكن الأحداث في صالح الواقعيون والتيار الواقعي نظرا لأن المحاولات الأولى نحو إتجاه مفهوم موسع للأمن جاءت من داخل التيار في حد ذاته، وهنا إنقسم التقليديون في إطار الحوار ضمن المنظور التقليدي نفسه إلى إتجاهيين إثنين:

<u>الإتجاه الأول:</u> وهم الداعيين إلى ضرورة الحفاظ على المفهوم الضيق للأمن والحفاظ على الدولة كوحدة تحليل أساسية مع إمكانية توظيف مفاهيم أخرى مثل الأمن الجماعي، الأمن الشامل، الأمن المشترك، وهم يركزون على ضرورة ربط الأمن بالعوامل العسكرية حيث يعرف الأمن من خلال ذلك على أنه " توفير الحماية للوحدة السياسية من جميع الجوانب والنواحي التهديدات والاعتداءات الخارجية، الجوسسة، الأعمال التخريبية..."[1] لذلك ظلت فكرة الأمن القومي مسيطرة على واقع العلاقات الدولية وكذلك على مستوى الدراسات الأمنية وربما ذلك يرجع إلى سببين أساسيين:

- **الأول:** سبب جيوبوليتيكي: يتمحور حول الصراع القائم بين المعسكريين الشرقي بزعامة الإتحاد السوفياتي والغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.
- **الثاني:** على مستوى الدراسات الأمنية من خلال المحاولات العلمية من طرف الباحثين والمفكرين لإيجاد تفسيرات نظرية للصراع القائم بين المعسكريين ففي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية واقع

[1]- نفس المرجع، ص292.

العلاقات الدولية أدى إلى إزدياد الإهتمام بوسائل تحقيق الأمن وضرورة الحفاظ على الأمن القومي وقد كان لهذا الإهتمام عدة أسباب أهمها:

1/ تزايد حدة الصراع بين الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية وما نتج عنه من عمليات إستقطاب دولي.

2/ التركيز على عامل التكنولوجيا وخاصة في جانبها العسكري والتطور الهائل في وسائل الإتصال.

3/ بروز مظاهر جديدة لطبيعة الأمن القومي والخروج من الإطار الضيق له من ناحية المدلول والمظهر.

<u>الإتجاه الثاني:</u> الداعين إلى توسيع مفهوم الأمن ليشمل الأبعاد الإجتماعية الإيكولوجية والثقافية...(بعض الواقعيون والواقعيون الجدد وبعض الليبراليين والمؤسساتيين، والذين يعتقدون بأن سيطرة المتغيرات العسكرية على مفهوم الأمن لا يعني مطلقا إهمال أو الإعتقاد بعدم وجود متغيرات أخرى وعوامل أخرى مؤثرة، حيث يعتقد أنصار هذا الإتجاه أنه لا يجب استبعاد البعد العسكري للأمن إلا أن هذا لا يعني إهمال الأبعاد الأخرى التي أكدت أهميتها خاصة بعد الحرب الباردة

(مسائل الإقتصادية، البيئة والثقافية... زمن أهم إفتراضات الإتجاه الواقعي بثوبه الجديد أن النظام الدولي هو نظام فوضوي أي غياب سلطة مركزي قادرة على ضبط سلوك الدول) فكنيث والتز يرى بأنه " في ظل الفوضى الأمن هو الهدف الرئيسي وهذا حسبه لن يكون إلا إذا ضمن إستمرارية وبقاء الدول التي هي في حالة دائمة من البحث عن القوة والربح ".[1]

كذلك نظرا للإعتماد على النسقية « Systemisne » من طرف المفكر مورتن كابلان، ريتشارد روزيكرانس وماك للأند فالواقعية البنيوية الجديدة تبنت وإعتمدت على بنية النظام وإعتبرت أن بنيته تسمح له بالنظر إلى الوحدات كأنها مكونة بشكل مختلف عن وحدة واحدة.[2]

إنتقد المفكر الواقعي بوزان الإتجاه الواقعي التقليدي فيما يخص الأمن من خلال ربط هذا الأخير بالقوة، وإهمال الجوانب الأخرى غير العسكرية، ومع ذلك يبقى بوزان كذلك ذو تفكير واقعي من خلال تبنيه لمسلمة الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي (التي تغير حسبه غياب سلطة مركزية) وتسليمه بأن أساس قضايا

---

[1]- ستيف سميت وجون بيلس، مرجع سابق، ص417.

[2] -Jean-Jacques(Roche), *Théories des relations internationales,*2ème éd, Paris, Montchrestien,1997,p3

الأمن هي الوحدات[1]، ومن الإختلاف داخل التيار الواقعي بشقيه التقليدي والبنيوي وإنقسامه إلى تيارين إلا أنهما لا يختلفان في نظرتهما للأمن على أساس أنه وجد للعلاقة بين الدول فقط وعلى الرغم من أن الواقعيين الجدد بزعامة والتر يقرون أبعاد أخرى إلى جانب البعد العسكري للأمن إلا أنهم لا ينفون بأن ضمان الأمن مرتبط بتوازنات عسكرية.

يبدو أن النقاشات الواقعية مهدت الطريق لظهور السمات الأولى نحو إعطاء مفهوم جديد موسع للأمن يتماشى والتحولات الدولية التي مست دراسة العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة، إذ أصبح من غير الممكن الحفاظ على مفهوم الأمن في شقه التقليدي، وبذلك بدأ التغيير يمس الدراسات الأمنية حيث بادر باري بوزان وغيره ممن رأى بأن واقع العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة ليس كما في فترات سابقة إلى تبنى مفاهيم جديدة في مجال الدراسات الأمنية والإستراتيجية كالأمن المشترك Common Security ، وفي جانب أخر فإن الدراسة التي قام بها باري بوزان تحت عنوان الشعب، الدول والخوف والتي تدعوا إلى تبني رؤيا عميقة للدراسات الأمنية تكون شاملة (سياسيا، اقتصاديا، بيئيا وحتى عسكريا).[2]

لقيت وجهة نظر هذه الداعية إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن من خلال تقرير (Egon Behr) المقدم للجنة Palme عام 1982 والذي جاء تحت نفس العنوان " الأمن المشترك " والذي يرى بأن تركيز القوة وسعي الدول إلى تعزيز أمنها على حساب الآخرين يقلص من أمن الدول الأخرى في ظل عالم يتميز بمستويات عالمية من التسلح وتضبطه حركة الإعتماد المتبادل، فحسبهم مرحلة ما بعد الحرب الباردة وما نتج عنها من أشكال أخرى من التهديدات والمخاطر في جميع القطاعات والمجالات (الإجتماعية، الإقتصادية، الثقافية وحسب البيئة)

هذا يستلزم إعادة النظر في المخاطر العسكرية والتي أصبحت غير قادرة على تقديم تفسير شامل للعلاقات الدولية في مجال الدراسات الأمنية الإستراتيجية.[3]

فالدول أصبحت تواجه أنماطا عدة من التهديدات التي أصبحت تحيط بها من جميع النواحي، والتي لم تعد تعني بالضرورة تهديدات عسكرية هذا في جانب وفي جانب أخر هناك من الباحثين والمفكرين من يرفض

---

[1]- بن عنتر عبد النور، "البعد المتوسطي للأمن الجزائري"، الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، الجزائر، 2005، ص19.

[2]- Barry (Buzan),"people, states and fear", London, harvester wheatsheaf, 1983, p218.

[3]- مرجع سابق،نفس الصفحة.

بتاتا التصورات الأمنية بمفهومها التقليدي وذلك نظرا للتحول الذي كان أيضا على مستوى المفاهيم، حيث تحولت الصراعات داخل الدول وهذا بدوره يجعل المعادلة الأمنية تعرف تغيرات جذرية من خلال إعادة بناء فرضياتها، حيث ظهر داخل الإتجاه التقليدي الواقعي في حد ذاته من خلال ظهور ما يعرف بالواقعية الأثنية لباري بوزان حيث يقر بوزان بأن الأخطار التي أصبحت تأتي من داخل الدول أو التي مصدرها يكون داخليا هي أكبر من تلك التي تأتي من الخارج وقد برز العديد من المفكرين في مجال الدراسات السياسية يدعون إلى ضرورة توسيع مفهوم الأمن والرقي به بعيدا عن التصورات الضيقة، خاصة التصورات الواقعية التقليدية ومن أمثال هؤلاء: إدوارد كولودزي Eklodzeey ، باري بوزان، وجوزيف ناي، بمجال الدراسات الأمنية إلى مستوى أشمل وأوسع ودعوا إلى تجاوز النظرة الجزئية التي يعتنقها الواقعيون التقليديون المتمحورة أساسا على مبدأ الدولة المركزية " أو الدولة القومية " وذلك من خلال إقحام فواعل غير دولتيه كالجماعات الأثنية، العقائدية، اللغوية والمؤسسات الدولية والقوى غير الحكومية.

النظرية النقدية:

مع البدايات الأولى لعقد الثمانينات عرفت النقاشات النظرية حول الأمن تطورا كبيرا ضمن مدرسة بحوث السلام الدولي داعية إلى ضرورة إخراج مفهوم الأمن من مدلولاته الضيقة إلى أنه وبنهاية الحرب الباردة بين الكتلتين إحترام الصراع النظري بين التقليديين (الواقعيون، الواقعيون الجدد وحسب الليبراليون) الذين يسعون إلى الحفاظ على المفهوم الضيق للأمن مع إقتراح إصلاحات طفيفة، وظل الأمن حسب المعتقدات التقليدية القائمة على أساس الأمن الوطني أو القومي للدولة، والتي كانت مسيطرة على جميع قضايا الأمن لأن الثورة العلمية والتكنولوجية لم تكن بعد قد بلغت الحد الذي يسمح للعالم أن يندمج إقتصاديا وإتصاليا، مما يترك لبعض القضايا العالمية النطاق بأن تفرض نفسها على مفهوم الأمن. [1]

[1]- محمد سعد أبو عمود، المفهوم العام للأمن:
www.policemc.gov.bh/reports/2009/October/.../633923461413620872.pdf.

وأصحاب النظرة الجديدة لواقع العلاقات الأمنية الدولية الذين يسعون إلى قلب الإفتراضات القائمة بشكل جذري وتبني إفتراضات جديدة كان هدفهم الأول الوصول إلى تعريف للأمن يكون مرجعيا للجميع، فلقد بدأ حقل الدراسات الأمنية يعرف منعرجا في الفترة الجديدة، حيث ظهر تيار يدعو إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن وكان من نتائجه ظهور الدراسات النقدية التي جاءت كرد فعل على الدراسات الوضعية في ميادين الأمن، فالمرحلة الجديدة شهدت مجموعة من التغيرات الهامة خاصة فيما يخص طبيعة التهديدات ونوعيتها ومصادرها وأنواعها وحتى نطاقها ومدها.

الأمر الذي كان له تأثير كبير على مفهوم الأمن إذ أصبح ذلك المفهوم التقليدي للأمن غير كافي لتفسير واقع العلاقات الأمنية الدولية للمرحلة الجديدة، وإنما أصبح مفهوما مركبا متعدد الأبعاد والمستويات ويرجع ذلك كما أشرنا سابقا إلى المتغيرات التكنولوجية، الإقتصادية والسياسية التي شهدها العالم، حيث يمكن تحديد أهم ملامح الظاهرة الأمنية في الواقع المعاصر على النحو التالي:

- الظاهرة الأمنية المتعدية للحدود.
- إتساع نطاق مصادر التهديد الأمني.
- ظهور نوعية جديدة من التهديدات الأمنية والتي لم تكن معروفة سابقا أو كانت خفية,
- تغير مضمون التهديدات الأمنية التقليدية وتغير الوزن لأهميتها. فلقد شهد المجتمع الدولي على المستوى العملي وعلى المستوى الأكاديمي زحما من المفاهيم الجديدة .

فقد إرتبط بعضها بتحولات شهدتها البيئة الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة بحيث جاءت تلك المفاهيم لتعكس بعض جوانب تلك التحولات، في حين أن البعض الأخر منها جاء ليعكس مصالح القوى الدولية الدافعية بهذه المفاهيم.[1]

وفي مواجهة أكثر المفاهيم إنتشال خاصة في الدراسات السياسية والإستراتيجية نجد مفهوم الأمن الإنساني والذي جاء كردة فعل للمفهوم التقليدي للأمن والذي إنحصر في غطاءه لفترة كبيرة من الزمن حول الأمن القومي.

---

[1]- "مفهوم الأمن الإنساني":
http://www.dctrs.org/s6061/htm

جاءت هذه المفاهيم الجديدة تعلن ثورة ضد بعض المفاهيم والتي إستمرت لفترة طويلة في تفسير واقع العلاقات الدولية فمفهوم التدخل الإنساني جاء في مواجهة مفهوم سيادة الدولة ومفهوم العولمة جاء في مواجهة مفاهيم مثل الخوصصة الثقافية، فتداعيات نهاية الحرب الباردة وما نتج عنها من عجز التفسيرات االتقليدية للواقع الأمني الدولي ترك المجال مفتوحا أمام تفسيرات جديدة أخذت منحنى نقدي وقائمة على أساس أفكار نقدية لسابقتها، فالدراسات النقدية في مجال الأمن قائمة على أساس إفتراضات على غرار تلك التي تبنى عليها الدراسات الوضعية وتبني طروحات إبستمولوجية، أنطلوجية ومنهجية مغايرة لسابقتها، فالدولة حسبهم تواجه أنماطا عدة من مصادر التهديد والتي حسبهم ليست بالضرورة تهديدات عسكرية.

عرفت المرحلة الجديدة إحترام النقاشات التي تدور أساسا حول: إما ضرورة الإبقاء على المفهوم التقليدي للأمن المنصب حول الصراع العسكري بين الدول في سبيل تحقيق الأمن الوطني، وإما ضرورة توسيع وتعميق هذا الجانب من الدراسات الأمنية من خلال الحوار حول طبيعته، أسبابه معانيه ومدلولاته، فعجز الإتجاه التقليدي والذي هيمن فترة كبيرة من الزمن على حقل الدراسات الأمنية والدراسات السياسية بصفة عامة على تفسير وإدراك السلوكيات والظواهر الأمنية في حقبة ما بعد الحرب الباردة جعل النقاش دائر بين هؤلاء الذين يدعون إلى ضرورة إعادة النظر في مفهوم الأمن بمدلولاته التقليدية وبين أولئك الذين يرون بضرورة الحفاظ على المفهوم الضيق للأمن القائم على الأمن القومي والمصلحة الوطنية فوق أي إعتبارات أخرى، نظرا لدخول العلاقات الدولية في مرحلة جديدة تعرف بالتعددية **Pluralisme** وفي جانب أخر نجد إنتشار ظاهرة الإعتماد المتبادل، ومجموعة أخرى من التغيرات التي مست النظام الدولي من جهة أخرى ثالثة كل هذا جعل التفسيرات السابقة للأمن الدولي والقائمة على أساس المصلحة القومية وإقحام الجوانب العسكرية (التواجه الإستراتيجي التقليدي) غير قادرة على مواكبة تلك التغيرات التي مست النظام الدولي عقب إنهيار الإتحاد السوفياتي، فالفترة التي أعقبت الصراع البارد بين الطرفين السوفياتي والأمريكي أثرت بدورها على الدراسات الأمنية ليتخذ مفهوم الأمن أبعادا مختلفة إلى جانب البعد العسكري.

وأصبح الأمن يشمل أبعادا أخرى مهمة ومؤثرة: الجوانب الإقتصادية والبيئية، والجوانب الإجتماعية وكذلك الأبعاد الإنسانية[1]، حيث بدأت حماة الإنتقادات الموجهة إلى التفسيرات التقليدية الضيقة الجانب فالمفكر النقدي هوركهايمر« **Horkheimer** » يرى بأن النظرية التقليدية شجعت على زيادة التلاعب بحياة

[1] –Gustav(dainiker),"cooperative security and man offensive defense in middle east", In : bjarn Moller(Ed) non offensive defense in Middle East (unipir.geneva, 1998, p115.

البشر، وقدر أن العالم الإجتماعي عبارة عن منطقة للسيطرة والهيمنة تماما مثل شريعة الغاب ولذلك فإن الإفتراضات التقليدية كانت لا تأبه بإمكانات تحرير الإنسان.

ويتضح من كلام المفكر والباحث النقدي هوركهايمر أنه ينتقد وبشدة إهمال النظريات التقليدية للعنصر البشري وتحريحه (إنعتاقه) من عدة جوانب، وتركيزها فقط على أمن الدول من خلال عنصري الهيمنة والسيطرة وبذلك يتضح أن الهدف الأساسي والرئيسي للنظريات ما بعد الحداثة وعلى رأسها النظرية النقدية هو التقدم في موضوع تحرير الإنسان.[1]

تعتبر نظريات ما بعد الحداثة أنها أكثر إهتماما بالقضايا الأمنية والإستراتيجية في فترة ما بعد الحرب الباردة ويؤكد أنصار ومفكرو الجيل الجديد أنهم يملكون الأدوات التحليلية الكفيلة للخروج بمفهوم شامل للأمن، لذلك يبني النقديون إفتراضاتهم حول سؤال جوهري ومركزي: لمن الأمن؟ هل الإهتمام بالقضايا الأمنية الخارجية للدول أولى من الإهتمام بالأفراد، وفي هذا الصدد يقول كين بوث " إن طريقتي في التعامل مع هذا النقاش النقدي هو أنني أرحب بأية مقاربة تمكنا من مواجهة المعايير المشومة للدراسات الإستراتيجية للحرب الباردة، للوصول في نهاية الأمر إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن طالما أنه نملك إلتزاما بالإنعتاق مقابل ترك موازين القوى كما هي ".[2]

يؤكد هنا كيث بوث على أن الأمن يعني الإنعتاق، فالمفهوم الجديد للأمن حسب بوث والنقديين " يعني تحرير الشعوب من القيود التي تقيد مسعاها نحو تحديد إختياراتها وتتمثل تلك القيود في : الحرب والفقر والإضطهاد والجهل والأمية "[3] وبالتالي يصل النقديون إلى إجابة عن تساؤلهم حيث يعتبرون أن الإنسان هو الموضوع الأساسي والمرجعي للأمن ويجب ضمان حرياته من جميع القيود ويعتبرون أن الدولة هي بمثابة العائق الذي يقيد تحرك الأفراد، ويرون بأن الدول ماهي إلا وسائل لتحقيق أمن أفرادها وضمان رفاهيتهم ومن غير الممكن أن تكون هي الهدف الأمن.

وضمان أمن الأفراد حسب النقديين سيؤدي بالضرورة إلى تحقيق الأمن العالمي فالإتجاه النقدي يعتمد على مفهومين للأمن: الأمن البشري والأمن العالمي حيث يضعون معادلة أن أي فرد وأي إنسان في العالم يرغب في إنعتاقه وتحريره من كافة القيود المفروضة عليه وأن كافة البشرية تملك نفس النظرة إتجاه الفقر والحرمان، الجوع، الحروب، والإضطهاد السياسي... وبالتالي فهدف الأمن هو الإنسان والبشر على المستوى

---

[1]– ستيف سميت وجون بيلس، مرجع سابق ، ص375.

[2]– نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3]–مرجع سابق، ص375.

العالمي من المعتقد هنا أن هذه النظرة تقترب كثيرا من النظرة التفاؤلية للمثاليين حول ما يجب أن يكون (حكومة عالمية تضمن الأمن والإستقرار) فالربط بين تحقيق أمن البشرية جمعاء والأمن العالمي قد يكون مثاليا أكثر منه تفسيرا للواقع الدولي.

فيما يخص ردهم على التفسيرات التقليدية وخاصة الواقعية منها، يرون بأن القصور يشوهها كثيرا حيث يرى ريتشارد أشلي " أن الواقعية إحدى المشاكل المركزية لإنعدام الأمن الدولي، وذلك لأن الواقعية هي خطاب القوة وحكم سادني ميدان السياسة الدولية في الماضي وشجع الدول على المنافسة الأمنية.[1]

المفكر أشلي ينتقد هنا كثيرا الواقعيون بسبب حصر الأمن في الدولة القومية، فالدراسات النقدية في حقبة ما بعد الحرب الباردة حاولت تغطية النقص الذي كان يكتنف الدراسات الوضعية حول الأمن ورفض مناصرو التيار النقدي ربط الأمن بالحرب ودعوا إلى البحث عن مفهوم أكثر إيجابية حيث دعي جون غالتونغ« G.galtung » إلى السلام الإيجابي « Positive Peace »، ولم يبتعد المفكر والباحث النقدي كنيث بولدينغ « B_ Knneelh» كثيرا عن زميله غالتونغ حيث نادى بالتركيز على المفهوم الخاص بالسلام المستقر « Stable Peace »فالنقديون يؤكدون على ضرورة تجاوز المتغيرات العسكرية في تحديد مفهوم للأمن والعمل على إقحام العوامل والمتغيرات الأخرى (الإقتصادية السياسية، الثقافية).

هذا ما أدى إلى تبني عدة مفاهيم موسعة للأمن حيث بعدما كان التركيز على الأمن الوطني، بمفهومه التقليدي، أصبح يتخذ مفاهيم أخرى كالأمن الإقليمي Regional Security، والأمن المتكامل Intégrated Security، والأمن المشترك Common Security، والأمن الإنساني Humman Security.

أخذ هذا الأخير حيزا كبيرا من النقاشات والدراسات بين جميع المدارس المتخصصة في الأمن في مجال العلاقات الدولية بل تعدى ذلك حث إلى القادة السياسيين، وبالتالي فالمنظور المعاصر والذي يتميز بشموليته للعديد من القضايا وعدم إقتصاره على المشاكل العسكرية والدفاعية حيث يعرفه ماكنامار وزير

[1]– مرجع سابق، ص436.

الدفاع الأمريكي السابق " الأمن يعني التنمية والأمن ليس القوة العسكرية على الرغم من أنها جزء منه، فالأمن هو التنمية والتطور وبدون تنمية لا يمكن الحديث عن الأمن ".[1]

صاحب هذا المنظور يريد إيصال فكرة أساسية مفادها أن الأمن لا يمكن أن يحصل بدون وجود تنمية في جميع مجالاتها ربما صاحب التعريف متأثر كثيرا ببيئته الأمريكية المتطورة، بإعتقاده أن السبب الرئيسي لإنعدام الأمن هو الفقر والتخلف بغرار كلام وزير الدفاع الأمريكي السابق بكلمة التنمية أنه يربط بين التنمية والتبعية.

يتضح مما سبق أن الإتجاه النقدي في مجال الدراسات الأمنية يحاول الخروج بنتيجة مفادها أن تحقيق الأمن والسلم الدوليين لا يكون ألا بضمان حقوق الإنسان الأمن البشري أو أمن الأفراد أو تحقيق التنمية خاصة في مجالها الإقتصادي، لكن هذا يضعهم أمام حتمية إعادة النظر في الدولة كأولوية أو كمرجع أساسي لتحديد مفهوم الأمن وإعادة النظر كذلك في الدور التقليدي للقوات العسكرية ومقولة أن الأمن هو مفهوم لا يمكن الوصول إلى تحديد دقيق خارج نطاق المكان والزمان الذي يتحرك في مداره، وبالتالي يبقى دائما خاضعا للتعديل والتطوير انسجاما مع المتغيرات والظروف التي أثرت ولازالت تؤثر على ميدان التداول والتطبيق ".[2]

هذا لايعني مطلقا أن مفهوم الأمن غير واضح أو غامض ولكن المقصود هنا أن تلك المحاولات التقليدية والنقدية وحتى الدراسات الحديثة كلها تحاول الوصول إلى مفهوم شامل لأن يشمل جميع الزوايا ويكون أكثر تفسيرا للواقع الدولي الراهن وفي إطار هذه الحقيقة يمكن الخروج بمفهوم الأمن كمفهوم إجرائي من خلال كل ما طرح سابقا فجوهر الأمن هو شعور الأفراد بالإستقرار والحرية مع ضمان الدولة لأفرادها جميع حقوقهم (الحماية، التنمية...) قد يبدوا هذا التعريف ضيقا ولكن لو تأملنا قليلا فيه لوجدنا أن عدم ضمان الحريات والحقوق للأفراد داخل مجتمع معين قد يجعل الأفراد لا يشعرون بالإنتماء لذلك الوطن وبالتالي يصبح الولاء له في موضع الخطر، والولاء للبلد هو في حد ذاته هو مكسب أمني داخلي للدول، ولكن في جانب أخر فالأمن كذلك يعني وإتفاقا مع الأستاذ زكريا حسين والذي يقول:

---

[1]– عبد المنعم المشاط، "نحو صياغة عربية لنظرية الأمن القومي"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد54، 1983، ص9.

[2] سليمان)منذر(،" نحو إعادة صياغة المفهوم الأمن القومي العربي ومرتكزاته:"
http://www.achr.nu/art381.htm

" القدرة التي تتمكن بها الدولة من تأمين إنطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية، الإقتصادية والعسكرية في تشير المجالات في مواجهة المصادر التي تتهددها في الداخل والخارج، في السلم والحرب مع إستمرار الإنطلاق المؤمن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل تخطيطا للأهداف المخططة ".[1]

المطلب الثاني:الأمن تدقيق مفاهيمي

لغة: إن الأمن لغة من الأمان، والأمانة بمعنى وقد أمنت فانا أمن، وأمنت غيري من الأمن والأمان، والأمن ضد الخوف، والأمانة ضد الخيانة. والإيمان ضد الكفر والإيمان بمعنى التصديق.[2]

والأمن مرادف لكلمة إنجليزية والفرنسية ويكاد يتطابق هذا المعنى بكافة المعاجم اللغوية حيث يعتمد على مبدأ تحقيق الطمأنينة وعدم الخوف.

ويعد مفهوم الأمن من المفاهيم اللغوية ذات الثراء في المعنى ويأتي في مقدمتها: زوال الخوف، الطمأنينة، الحفظ، عدم الخيانة، الثقة، التصديق، وغيرها من المعاني التي عددها علماء اللغة للأمن.

إصطلاحا: تباينت الآراء حول مفهوم الأمن على الرغم من شيوع إستخدامه، فهو لا يختلف عن بعده للغة من الناحية الجوهرية إلا أنه أخذ أبعاد أخرى مع طبيعة العلاقات الدولية ومستجداتها، وفيما يلي عرض لبعض التعريفات الخاصة بالأمن لإتجاهات ورؤى مختلفة.

تفيدنا دائرة المعارف البريطانية بأن تعريف الأمن هو: «حماية أمن الدولة من خطر القهر على يد قوة أجنبية».[3]

يقدم "هنري كسنجر" تعريف الأمن بأنه «أي تصرف يسعى المجتمع عن طريقه لتحقيق حقه في البقاء».[4]

أما روبرت ماكنمار(Robert Macnamara) أعطى نظرة شمولية في تعريف الأمن بقوله: «لا يمكن للدولة أن تحقق أمنها إلا إذا ضمنت حدا أدنى من الإستقرار الداخلي، الأمر الذي يمكن تحقيقه إلا

---

[1] – حسين) زكرياء(،" مفهوم الأمن:" http://www.vb.arabsgate.com/archive/index.php/f.489573.htm

[2] – إبن منظور، لسان العرب، ط1، القاهرة، دار الحدث، 2003، ص164.

[3] – منذر سليمان ، إعادة صياغة مفهوم الأمن القومي ومرتكزاته، على الموقع www.achr.nu/art381.htm يوم 2016/04/13.

[4] – لخميس شيبي، الأمن الدولي والعلاقات بين منظمة حلف الشمال الأطلسي والدول العربية، فترة ما بعد الحرب الباردة (1991– 2008)، ط1، الجيزة: المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، 2010، ص14.

بتوفير حد أدنى من التنمية».[1] فالأمن في نظر ماكنمار هو التنمية ومن دون تنمية لا مجال للحديث عن الأمن.

أما باري بوزان(Barry Buzzan)، وهو أحد المختصين في الدراسات الأمنية يعرف الأمن ببساطة على أنه «غياب التهديد على القيم الأساسية في المجتمع».[2]

يعتبر تعريف باري بوزان من أحدث تعريفات الأمن والأكثر تداولا في الأدبيات الأمنية. ويرى أيضا أنه «العمل على التحرر من التهديد، وفي سياق النظام الدولي فهو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية في سعيها للأمن، فإن الدولة والمجتمع يوجدان أحيانا في إنسجام مع بعضهما البعض، لكن يتعارضان أحيانا أخرى، فأساس الأمن هو البقاء لكنه يحوي أيضا جملة من الإهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود ولا يعني بالعمل على التحرر من التهديدات تحييده كلية، ذلك أنه في ظل الفوضوية فإن الأمن يمكن أن يكون نسبيا ولا يمكن أبدا أن يكون مطلقاً».[3]

يعتبر تعريف أرنولد ولفرز لعام 1952، وهو أقدم تعريف للأمن نال نوعا من الإجماع بين الدارسين، ويرى باري بوزان أن مقاربة ولفرز لمفهوم الأمن أحسن مقاربة عرفت إلى الآن.

الأمن حسب ولفرز «الأمن موضوعيا يرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية وبمعنى ذاتي فهو غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محل هجوم».[4] ويعني بالقيم المركزية: بقاء الدولة، الإستقلال الوطني، الوحدة الترابية، الهوية الثقافية، الرفاه الإقتصادي، الحريات الأساسية.[5]

من جانب آخر، نجد من الباحثين العرب والمفكرين الذين قدموا تعريفات مختلفة للأمن فنتوقف عند بعضها:

---

[1]– روبرت ماكنمار، جوهر الأمن، ترجمة، يونس شاهين، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1971، ص39.

[2] –Barry Buzan ,op_cit ,p24 .

[3]– عبد النور بن عنتر، تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 160، أبريل 2005، ص56.

[4]– عبد النور بن عنتر، نفس المرجع،ص56.

[5]– نفس المرجع.

- **يعرفه بطرس غالي: " الأمن لا يقتصر على التحرر من التهديد العسكري الخارجي ولا يمس فقط سلامة الدولة وسيادتها ووحدتها الإقليمية، وإنما يمتد ليشمل الإستقرار السياسي والإقتصادي والإجتماعي، لأن الأمن متعلق بالإستقرار الداخلي بقدر ما هو مرتبط بالعدوان الخارجي"[1].**

وفي هذا التعريف الإشارة إلى أهمية الأبعاد الأخرى حيث لا يتوقف عند البعد العسكري فهو كذلك يشمل البعد العسكري الإقتصادي والإجتماعي.

- **يتبنى يزيد صايغ صيغة موسعة للأمن: يشمل الدفاع عن القيم الوطنية والوحدة الترابية، وبقاء الدولة وضمان سلامة السكان، وإيجاد ظروف إقتصادية للرخاء، والحفاظ على الإنسجام الإجتماعي والبناء الوطني.[2]**
- **يعرفه عبد الوهاب كيالي: " الأمن بمنظوره التقليدي تأمين سلامة الدولة من أخطار داخلية وخارجية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو إنهيار داخلي"[3]**

ولقد ورد مفهوم الأمن في القران الكريم في أكثر من موضوع:

- **﴿لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ(1) إِيلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ(2) فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ (3) الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآَمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ(4).﴾ سورة قريش .**
- **﴿فَلَمَّا دَخَلُواْ عَلَى يُوسُفَ آوَى إِلَيْهِ أَبَوَيْهِ وَقَالَ ادْخُلُواْ مِصْرَ إِن شَاء اللّهُ آمِنِينَ﴾سورة يوسف الأية(99).**
- **﴿ وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً قَرْيَةً كَانَتْ آَمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَداً مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ ﴾سورة النحل الأية-122-.**

نستخلص من هذه الآيات الكريمة أن هناك مقابلة بين الأمن والخوف, الفزع والأمن والطمأنينة، وفيها إشارة إلى الأمن على أنه اطمئنان على مستوى الفرد والجماعة.

فالأمن بمفهومه الضيق، كثيرا ما يستخدم للتعبير عن الإجراءات الخاصة بتأمين المواطنين وممتلكاتهم داخل الدولة ضد الأخطار المحتملة التي تمس المواطنين وممتلكاتهم، ليتطور هذا المفهوم فيما

---

[1]- بوزناده معمر، المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992، ص16.
[2]- عبد النور بن عنتر، نفس المرجع، ص57.
[3]- عبد الوهاب كيالي وآخرون، الموسوعة السياسية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979، ص131.

بعد ليشمل الإجراءات المتعلقة بالدولة في مواجهة غيرها من الدول بدءا بالإجراءات الوقائية في الداخل وتشكيل القوات المسلحة، وعقد الأحلاف العسكرية إلى حد قيام الدولة بإجراءات إيجابية لتدقيق أمنها.[1]

لكن المفهوم التقليدي لم يبقى هو السائد في الوقت المعاصر بعد التحولات والتطورات الدولية الجديدة التي مست مستويات عديدة في السياسة العالمية بعد الحرب الباردة.

يبقى الأمن في أبسط صورة يتسم بثلاث سمات تتنوع بين مادية وسيكولوجية وهي:

- غياب الخوف من المجهول.
- إختفاء التهديد من الأخر.
- سيادة الإطمئنان كمحصلة للسمتين السابقتين.

من التعريفات السابقة للأمن يلاحظ أنه يمكن حصر مفهومه في إتجاهين أو تصوريين وهما:

- تصور ضيق ويركز على البعد العسكري.
- تصور واسع يشمل كل الأبعاد: السياسية، الإقتصادية، العسكرية، الإجتماعية.

إن عدم وجود إجماع حول مفهوم ثابت ومثقف لمفهوم الأمن هو إنعكاس مباشر لعدة متغيرات والتي هي:

- طبيعة العلاقات الدولية والتطورات التي تعرفها الفترة إلى أخرى.
- إختلاف في الإيديولوجيات والرؤى.
- غياب أرضية مشتركة في الأدبيات الأمنية المتخصصة، أوجد تعدد وتوتر في عملية التنظير في العلاقات الدولية العامة والدراسات الأمنية خاصة.

من خلال إستعراض التعاريف السابقة للأمن، يمكن لنا إستخلاص ثلاث صفات رئيسية وهي:

1/ النسبية: بمعنى أن الأمن أمر نسبي في العلاقات الدولية، فلا يوجد أمن مطلق يمكن تحقيقه لأن ذلك يعني تهديد أمن الأخرين.

2/ الشمولية: بمعنى أن الأمن مفهوم شامل لا يتوقف على عنصر أو بعد واحد وإنما يرتبط بمجموعة من الأبعاد السياسية منها: العسكرية، الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية والنفسية.

3/ الديناميكية: بمعنى أن الأمن ليس حقيقة ثابتة، ولا يوصف بالجمود بل هو مفهوم متطور يعني أشياء مختلفة في أوقات وأماكن مختلفة بمعنى مسألة الأمن متغيرة تتأثر بتطور الوضع الدولي والداخلي[1].

[1]- عبد المجيد صادق، أمن الدولة والنظام القانوني للقضاء الخارجي، القاهرة، جامعة القاهرة، 1976، ص7.

المبحث الثاني:أبعاد الأمن و مستوياته

المطلب الأول: أبعاد الأمن

1. البعد الإقتصادي:

باعتبار أن المنظور الواقعي للأمن إعتمد على المرجعية الدولية لم يهتم بكل أبعاد الأمن وإقتصر على القطاع العسكري، ومع ذلك فإن بعض الواقعيين أمثال " ريبشارد يولمان " و " جيسيكا ماتيوس " إهتموا بالأبعاد السياسية والإقتصادية في إطار توسيع مفهوم الأمن.

ولا حظوا أن البعد السياسي سجل وجوده حتى خلال الحرب الباردة، وذلك في النقاش حول الأمن القومي وفي الولايات المتحدة. وتم ربط الإعتماد المتبادل في المال الإقتصادي والتبعية النفطية بالأمن القومي في مطلع السبعينات من القرن العشرين، وإعتبر الكثير من الدراسيين أن التجارة الخارجية كسياسة أمن قومي نظرا لتطور وتشابك العلاقات الإقتصادية.[2] كما أن العديد من الكتاب قد أكدوا على أهمية البعد الإقتصادي منهم "روبرت ماكنمار " الذي ربط الأمن بالتنمية.[3] وبذلك فإن الأمن الإقتصادي يعني بحسبه تحقيق التنمية التي تضمن الإستقرار داخل الدولة، ويفترض بأن الأزمات الداخلية تؤثر على الإستقرار السياسي والأمن الوطني.

---

[1]- محمد نعمان جلال، الإستراتيجية والديبلوماسية والبرتوكول بين الإسلام والمجتمع الحديث، ط1، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2004، ص93-94.

[2]- عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص23.

[3]- نفس المرجع، نفس الصفحة.

لذا يسود الإعتقاد أنه " بالنسبة للأغلبية العظمى من سكان هذا الكوكب فإن الأسباب الرئيسية للأمن هي عدم تلبية حاجاتهم الأساسية "Basic needs".[1]

وهذه الأخيرة هي بعد هام في الأمن الوطني.[2]وأشار العديد من الأكاديميين بدورهم إلى العلاقة التكاملية بين الإقتصاد والأمن خلال الأربعينات أمثال (Viner ; Hirschman ;Earle) ومؤخرا أصبح الأمن الإقتصادي بعد أكثر أهمية في مجالي الإقتصاد السياسي الدولي والدراسات الأمنية.[3]

كما يوظف المنظور الإقتصادي (الواقعي) البعد الإقتصادي للأمن في القوة العسكرية للدولة، فالأمن الإقتصادي يعني الأسس الإقتصادية والمالية للقوة العسكرية للدولة والتي تساعدها للدخول في سباق التسلح، وهو ما يستدعي ضرورة إنسجام تطلعات الدولة مع الإمكانيات والقدرات المتاحة لها.[4] كما يمكن تحويل قوة العمل في إنماء الإنتاجية من المجال المدني إلى أغراض الإنتاج العسكري.[5]

أما من وجهة نظر الموسعين وبالخصوص رواد مدرسة بحوث السلام (بوزان، ويفروغالتينغ)، بإعتبارهم من أوائل دعاة توسيع حقل الدراسات الأمنية، فقد إهتموا بالبعد الإقتصادي للأمن، ويرتبط من وجهة نظر باري بوزان بالدرجة الأولى بقدرة الدول على الوصول إلى الأسواق الخارجية والمصادر المالية، وماتفرزه هذه التفاعلات من إشتداد حدة التنافس بين الدول ضمن المستوى الإقليمي للحصول على صفقات تجارية مع قوى إقتصادية كبرى كما حال الدول المغاربية مع الإتحاد الأوربي.[6]

مما ينعكس سلبا على الإقتصاديات الوطنية. وقد إزدادت حدة هذا التنافس خاصة مع عولمة الإقتصاد الرأسمالي في ظل تنامي هيمنة الشركات غير الوطنية العملاقة والأسواق المالية الكبرى.[7] وقد أشار العديد

---

[1]- Caroline Thomas, In Search of Security: The Third World in International Relations, Wheatsheaf Books , Brighton,1987, P.92.

[2] -J. Ann Tickner," Re-vising Security" ,in, Booth, Ken Smith, Steve (eds), International Relations Theory Today, Policy Press, 1997, P.180.

[3] -Mark Neocleous, « From Social to National Security :On Fabrication of Economic Order », Security
Dialogue , Vol.37, N° 03, 2006, P.366.

[4]-أمين الهويدي، " البحر الأحمر للأمن العربي: العوامل المؤثرة"، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 12، فيفري 1980، ص107.

[5] -Bjorn Moller, Op.Cit ,P.9.

[6] -Said Haddadi, "The Western Mediterranean as a Security Complex : A Liaison Between the European Union and the Middle East?", Jean Monet Working Paper, 1999, P.9.

[7] -Barry Buzan, Op.Cit, P.7.

من الأكاديميين إلى العلاقة التكاملية بين الإقتصاد والأمن، حيث أصبح الأمن الإقتصادي مؤخرا بعدا أكثر أهمية في الإقتصاد السياسي الدولي والدراسات الأمنية.[1]

وحسب بوزان، فإنه يمكن إدراك الأمن الإقتصادي من خلال المؤشرات التالية:

ـ إشتداد حالات عدم التوازن الإقتصادي بين الدول والضغوط التي يخلقها الإختلاف في الثروة والتطلعات بين الدول.[2] خاصة بين الدول الشمال الغني ودول الجنوب الفقير والقوى الإقتصادية العالمية.

ـ هشاشة الإقتصاديات الوطنية، التي أصبحت مهددة في ظل عولمة الإقتصاد الدولي وهيمنة الشركات الرأسمالية الكبرى، ومدى قدرة الدول للحفاظ على إمكانات مستقلة من الإنتاج العسكري في إطار سوق عالمية.

ـ التخوف من الأزمات الإقتصادية العالمية، يؤدي إلى إنتهاج سلوكات حمائية وعدم إستقرار بنيوي على مستوى الأنظمة المالية المحلية والعالمية على حد سواء.[3]

ـ التنافس الدولي الحاد على مصادر الطاقة والوصول إلى الأسواق الإستهلاكية من خلال إستغلال التبعية الإقتصادية لأغراض سياسية أو حتى إستحداث لأليات الشركة الإقتصادية نظرا لحساسية العلاقات الطاقوية الدولية التي يمثل البترول أهم عناصرها ومن هنا يظهر قطاع فرعي ضمن القطاع الأمني الإقتصادي لا يقل أهمية عنه، وهو القطاع الطاقوي الذي يشمل خاصة الغاز والبترول، هذا الأخير الذي يغطي نسبة 40% من العرض العالمي من الطاقة الأولية، ومن المتوقع أن تنخفض هذه النسبة إلى حدود 35% مع حلول سنة 2030.[4]

---

[1] -Mark Neocleos," From Social Security to National Security: on Fabrication of Economic Order", Security Dialogue, Vol.37, N° 3, September 2006, P.366.

[2] -Victor-yves Ghebali, Brigitte Sauerwiein, European Security in 1990s: Challenge and Perspectives,
Geneva , UNIDIR, 1995, P.7.

[3]-Barry Buzan, Op.Cit , P.8.

[4] -Piérre Noel, «Pétrole et Sécurité Internationale: de Nouveaux Enjeux », Défence Nationale, Janvier
1999, P.91.

وتبرز أهمية هذا القطاع الفرعي من خلال إقحامه ضمن مسائل الأمن الوطني، حيث تتجلى مظاهره من خلال العلاقات السائدة بين الدول المنتجة له والدول المستهلكة، ونظرا لحالة عدم الإستقرار الداخلي التي عادة ما تتميز بها الدول المنتجة قد تعجز عن تموين الدول المستهلكة.[1]

ها هنا يمكن أن تلجأ الدول غير البترولية إلى درجة إستعمال القوة العسكرية ضد الدول المنتجة أو تحويل قدرتها وإمكاناتها إلى شكل من الضغوط السياسية والمعنوية، ذلك أن إنقطاع التزود بالمصادر الطاقوية يمثل تهديدا حقيقيا ضد أمن الدولة والمجتمع والفرد كذلك، حيث تعتبر منظمة إتحاد أوربا الغربية(WEU)أن:" .... تدفق الغاز والبترول نحو الأسواق الأوروبية عبر قنوات الربط والطرق البحرية له دلالات إستراتيجية وسياسية عظيمة".

هذا وقد تم ربط البعد الإقتصادي للأمن عند النقديين أساسا بالبنية الإقتصادية السائدة (تصور نيوقرامشي)، حيث أن التهديدات الناجمة عن هذه البنية هي التي أوجدت الهوة بين المحيط والمركز (الفقراء والأغنياء).[2] فيصبح الأمن الإقتصادي عند النقديين في المقام الأول. ضمان رجاء الفرد وإنعتاقه من الفقر والجوع والحرمان في ظل نظام إقتصادي رأسمالي غير عادل ولا متوازن بإعتباره تحت سيطرة قوى اقتصادية مهيمنة، وهو ماينعكس سلبا على النظام البيئي.

2. البعد البيئي:

لم تعد البيئة محل إهتمام محلي يقتصر على المتخصصين فيها، وإنما تعداها ليصبح إهتماما سياسيا، تتحدد من خلاله ملامح سياسية أي دولة. فتلوث البيئة ليس بالموضوع الجديد، إذ أنه إرتبط بالثورة الصناعية في العالم الغربي، وما أفضت إليه من التلوث للهواء والماء، والتربة، وإستنزاف للموارد الطبيعية، إلا أن مكافحة هذا التلوث لم تكن تمثل قضية أمنية إلا بعد إنتهاء مرحلة الحرب الباردة، وأضحت مكافحة تلوث البيئة تحتل موقعا هاما في السياسات العامة للدول.

وقد شهدت الدراسات البيئية إنتشارا محسوسا في الأدبيات السياسية منذ نشر تقرير لجنة (Brundthland) سنة 1987 بعنوان " مستقبلنا المشترك Our common future" كمؤشر لبروز الإحساس بخطورة التدهور البيئي على الأمن الدولتي، المجتمعي والبشري. كما تلته عدة دراسات حول الأمن

[1] -Ibid, P.105.
[2] -Héléne Viau, Op.Cit.

الإيكولوجي[1]. وعرفت الأدبيات السياسية البيئية في إطار السياسة الدولية بروز عدة مفاهيم مثل: " النظرية السياسية الخضراء " **Green Political Theory**" والتصورات التسوية لإشكالية البيئة والمعروفة ب " النسوية الإقتصادية **Eco feminism**" وأهم ما يثير مسألة الأمن البيئي مايلي:

- إسهام الحروب والنزاعات المسلحة وإستعداداتها في تدهور النظام البيئي من خلال مؤشرات تراجع النسيج الغابي، التلوث البيئي (المائي أو الجوي) إنقراض أنواع حيوانية ونباتية ومائية، وهو ما يؤدي إلى تهديد مباشر لأمن الدول الأفراد والجماعات[2]، وحتى إستمرار الحياة على وجه الأرض[3].
- إرتباط الأزمات الأمنية بمظاهر الندرة في الموارد الطبيعية والطاقوية كالماء البترول والغاز، والتي عادة ماتؤدي إلى خلافات وأزمات حول كيفية تقاسمها وإستغلالها، وبالخصوص مورد الماء الذي أصبح المحرك الأساسي للنزاعات في الفترة المعاصرة.

وبما أن الأمن البيئي يدخل في صميم الإهتمامات ضمن أدبيات دراسات الأمن الموسع، فإن منظري " مدرسة بحوث السلام " يرون أن القطاع البيئي للأمن واحد من أهم وأخطر القطاعات، حيث يعتقد ليفي (**MaccA.Levy**) أن التدهور البيئي لا يبقى سببا في النزاعات الإقليمية[4]. وإعتبرت المدرسة قضايا التغير المناخي، التنوع البيولوجي والتلوث، الناتجة عن إرتفاع الكثافة السكانية العالمية وإزدياد النشاط الصناعي، وتأثيراتها السلبية على النظام الإيكولوجي العالمي، كتهديد لإستمرار الحضارة الإنسانية، الرفاهية والوجود الإنساني[5]، وهي نفس القضايا التي عادة ما تؤدي إلى إرتفاع نسبة الوفيات، المجاعة، وتدهور الوضع الصحي العام، وبتفاعلها مع النمو الديمغرافي السريع خاصة في العالم الثالث، وإفرازاته المختلفة في تغذية حقل البطالة، اللاجئين، وتصاعد موجة الهجرة نحو الشمال[6]. وما تحمله هذه الأخيرة من تهديدات ضد المنظومات القيمة، الثقافية والديمغرافية، وإنتقالها إلى المستويين المجتمعي أو الفردي[7].

---

[1] - Bjorn Moller, Op.Cit, P.13.-
[2] - Ibid, PP.13-14
[3] - Idem.
[4] - Said Haddadi, Op.Cit, P.11.
[5]-Barry Buzan, Op.Cit. P.7.
[6] -Fransisco A. Magino, "Environmental Security in the China Sea", Security Dialogue, Vol.28, N° 1,
March 1997, PP.97-112. See also: Norman Mayers, "Environmental and Security", Foreign Policy, N° 74,
Spring 1989, P.23.
[7]- Said Haddadi, Op.Cit, P14.

فالأمن البيئي ضمن تصورات الموسعين في إطار " مدرسة البحوث السلام " يرتبط بحماية النظام الإيكولوجي والذي يرتكز على بقاء وإستمرار الأصناف بفردية (بشرية وحيوانية) ويمتد إلى الحفاظ على مناخ الأرض والغلاف الجوي، وإستمرار أنماط العيش (الغابات والبحيرات) وبصفة خاصة الحضارة البشرية[1].

ويقر بوزان في كتابه " الشعب، الدول والخوف " أن القطاع البيئي صعب التعريف، ويمكن أن يعتبر الأكثر جدلا من بين القطاعات الخمسة الأخرى فالقضايا التي يطرحها لا تعتبر كتهديد للأفراد والدولة فقط، ولكن أيضا كتهديدات عالمية ستكون لها تأثيرات واسعة الإنتشار[2]. وذلك بحكم الطبيعة الكونية للبعد البيئي.

أما بالنسبة لتصور النقديين فيعتبرون أن التدهور البيئي تهديد للنظام الإيكولوجي ورفاهية الفرد، بحكم طبيعة العبر وطنية لهذه التهديدات ويعتقد كيث كروز (Keith Kraus) أن النتائج الخطيئة لأضرار التدهور البيئي أصبحت تدرك على أنها أكثر أولوية من التهديدات الخارجية إذ بإمكانها أن تفرز عنفا مسلحا كما أن رفاهية الأفراد هي أكثر أهمية من المصلحة الوطنية و السيادة.كما يذهب ديكسون هومر(Dixcon Homer) إلى التأكيد على أن الدنيا ميكيات الديمغرافية في تفاعلها مع الأنظمة البيئة تؤدي إلى صراعات عنيفة .

وبذلك فالطبيعة عبر وطنية للتهديدات البيئية يجعلها سهلة الانتشار بين دولة وأخرى، مثلا النشاط الصناعي المركز يمثل مركزا للنفايات السامة المتنقلة عبر المياه أو الهواء خاصة في المراكز الكبرى، ثم أن تلوث المياه أو الهواء سيؤثر سلبا على الإنتاج الفلاحي والزراعي كما أن تدهور الغطاء النباتي والمساحات الزراعية سيهدد بدوره أمن المجتمعات والأقاليم وهو ما أدى على الصعيد العالمي إلى نشاط الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ومنظمات السلاح الأخضر في وضع أسس لحماية البيئة والحفاظ على التنوع الحيوي ووضع حد للإستنزاف الموارد الطبيعية وقد تجلى ذلك بوضوح في المؤتمرات الدولية التي عقدت لبحث قضايا بيئية، كمؤتمر قمة الأرض الذي عقد في مدينة ريودني جافيرو البرازيلية 1992، ومؤتمر الأمم المتحدة للمناخ الذي عقد في برلين الألمانية 1995، وقد ناقش الأول فكرة إبرام معاهدة لمواجهة ارتفاع درجة حرارة كوكب الأرض وأخرى لحماية التنوع الحيوي,بينما ناقش الثاني التدابير الواجب اتخاذها لتقليل انبعاث الغازات التي تتسبب في ارتفاع حرارة الأرض بعد عام 2000إلى مستواها الذي كانت عليه عام 1990، وعلى

[1]-Barry Buzan ,Op.Cit, P.17

[2] -Marianna Stone, "Security According to Buzan: A comprehensive Security Analysis", Security Discussion Papers Series 1, New York, USA ,Columbia University, School of International and Public
Affairs ,Spring 2009, PP.5-6.

الصعيد الدولي هناك حوالي (300) اتفاقية وبروتوكول متعدد الأطراف حول البيئة، نذكر منها اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر المتوسط.

إن بدون الجهد الجماعي لا يمكن أن يتحقق الأمن البيئي الذي يوفر الإطار المناسب المشجع لتحقيق أعلى درجة من الأمن الدولي[1].

إن هذا الاهتمام العالمي بمشكلات البيئة أصبح يعبر عنه في الدراسات الإستراتيجية بمصطلح امن البيئة. وقد تبنت إدارة كلينتون بالولايات المتحدة الأمريكية، ويتناول مفهوم الأمن البيئي مسألتين :

الأولى، هي العوامل البيئية التي تقف خلف النزاعات العنيفة، سواءا كانت نزاعات عرقية أم إقليمية.

الثانية، تتمثل تأثير التدهور البيئي العالمي على رفاهية المجتمعات والتنمية الاقتصادية، وتتخلص الفرضية التي إنبثق عنها مفهوم أمن البيئة في أن الضعف المتزايد على نظم دعم الحياة في الأرضية والاستهلاك للموارد الطبيعية المتجددة يحملان أخطارا تهدد صحة الإنسان و رفاهيته، لا تقل في درجتها عن الأخطار العسكرية التقليدية، والحقيقة أن العلاقة بين ندرة الموارد الطبيعية والنزاعات الدولية ليست موضوعا جديدا، ولكن بخلاف مفهوم الأمن القومي التقليدي بشأن تلك النزاعات والذي يركز بالأساس على الموارد المتجددة مثل: المعادن والبترول نجد أن المفهوم البيئي يركز على الموارد المتجددة، التي لا تتأثر بالاستنزاف والتبديد إذا قمت المحافظة عليها بشكل سليم، وتعد موارد المياه والأسماك أوضح الأمثلة للموارد المتجددة، ويتعامل الأمن البيئي مع أخطار تتطور ببطئ شديد مقارنة بالأخطار العسكرية لذلك فإن المدى الزمني المطلوب لتخطيط سياسات حماية البيئة طويل جدا، وكذلك نتائج هذه السياسات لا تظهر إلا في الأجل الطويل، فإذا كان من الممكن لسياسة دفاعية تقوم على قوة عسكرية مقتدرة ومسلحة بأسلحة عالية التقنية وجيدة التدريب أن تؤثر ثمارها في فترة محدودة في الحفاظ على أمن وسيادة البلاد اتجاه عدوان خارجي فإن السياسات الرامية إلى إصلاح طبقة الأوزون قد تستغرق حوالي 100عام للحصول على نتائج، وهو ما يمثل عقبة كبرى في طريق أولئك الساعين إلى إدخال الأمن البيئي في عملية صنع السياسات العامة.

ولقد تزايدت معدلات تلوث البيئة خلال الربع الأخير من القرن الماضي كنتيجة للزيادة الكبيرة في عدد المصانع والمعامل ووسائل النقل والمصافي، ومحطات توليد الطاقة الكهربائية، والزراعة المكثفة للأراضي

[1]- فايق حسن جاسم الشجيري،" البيئة والأمن الدولي"، http://www.annabaa.org/nbahome/nba72/beea.htm

وعدم كفاءة نظم الري والصرف، وكذا الحروب الأهلية والإقليمية ونتيجة لذلك كثرت المشكلات البيئية بشكل بات يهدد مسيرة التنمية الاقتصادية، بل ويهدد حياة سكان الكرة الأرضية الذين يتزايد عددهم بأطراد، والذين تعاني قطاعات كبيرة منهم من سوء التغذية، والمرض، والكوارث المناخية، نتيجة تلوث البيئة. وهو ما يدفع السكان إلى الهجرة بحثا عن ظروف أفضل، وقد ينتج عن هذه الهجرة مشكلات بين المهاجرين والمقيمين بسبب اختلاف الثقافات وأنماط الحياة والتنافس الموارد المحدودة وقد يفضي هذا في النهاية إلى زعزعة استقرار المجتمع وتغش الجريمة فيه، وبالتالي فإن هذه المؤشرات التي تهدد بالدرجة الأولى بقاء الفرد وحياته ورفاهيته، تبرز جليا العلاقة الوطيدة بين المنظومة الايكولوجية والأمن البشري [1].

3ا البعد المجتمعي:

يركز بوزان على القطاع الاجتماعي أو الأمن المجتمعي " **Societal Security** " بأهم قطاع ضمن المفهوم الموسع للأمن، كونه موضوع ركزي في الدراسات الأمنية المعاصرة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة وحسب بوزان, فأن الأمن يقتضي موضوعا مرجعيا استجابة للسؤال أم من؟ " فيجيب: أمن الدولة ورغم إعترافه بوجود مواضيع مرجعية أخرى للأمن، وتبنيه في تحليله لثلاث مستويات هي: الأفراد الدول، والنظام الدولي، يفني بوزان واقعي التصور، وبذلك فالأمن المجتمعي(أمن المهاجرين، الأمن الثقافي، الهوية) حسبه يبقى مرتبطا دوما بالدولة، أما عن السؤال المتعلق بمن وما يجب تأمنه؟ يقول بوزان الجماعات.[2]

ومنه فإن الأمن المجتمعي يمثل المصطلح الأمني المرجعي في إدارة النزاعات الإثنية، ومن جهته (مولر **Muller**) حدد موقفه إزاء مجموعة الأسئلة التالية: الأمن لمن؟ لصالح أية قيم؟ في مواجهة أي شكل من المخاطر؟ وما هي الوسائل المستعملة لتحقيق هذا الأمن؟

من خلال تعريفه للمأزق المجتمعي، الذي ينتج حسبه عن غياب الأمن المجتمعي، والذي يرتبط بدوره بقدرة المجموعة على الاستمرار مع المحافظة على خصوصياتها، في سياق من الظروف المتغيرة والتهديدات القائمة أو الممكنة، وبتحديد أكثر فإنه يتعلق بإحساس هذه المجموعة المعينة بأن هناك مساسا بمكونات هويتها كاللغة، الثقافة، الدين، الهوية والعادات، أو بأن تطورها لا يتم في ظروف مقبولة.[3]

---

[1]- عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص24.

[2] -Héléne Viau, Op.Cit.

[3]- عادل زقاغ، "إعادة صياغة مفهوم الأمن: برنامج بحث في الأمن المجتمعي"، مرجع سابق.

من خلال هذا التعريف يمكن التوصل إلى أن المجموعات الإثنية التي تضمنها دوله ما، تعتبر بمثابة الكيان المعني بالدراسة الأمنية أما عن القيم التي تتعرض للتهديد بحيث تجعل إستقرار المجموعة الأتية محورا جوهريا للمنظومة الأمنية، فيرى بوزان أن المأزق الأمني يتمحور حول متغير الهوية " **Identity** " وعليه فالأمن الإجتماعي مرادف للبقاء الهوياتي، وهو يعني التمييز بين " نحن و هم "،[1] أي حماية الهوية الجماعية التي تكون بمعزل عن الدولة، مثل الديانات والأمم[2]، وحسب ويفر فإن التهديدات ضد الأمن الإجتماعي تصبح رهنا لمشكلة أمنية " **Securitization**"، بفضل قوة صيغة ومضمون خطاب سياسي إجتماعي للنخبة، يبرر شرعية إستخدام وسائل قد تكون في حقيقة الأمر تسلطية حسب رأي بوزان.[3] كمثال على ذلك فيما يخص قضية الهجرة " **Immigration** " فقد أصبحت رهانا أمنيا بعد أن تم أمنتها خلال الثمانينات وأصبحت قضية الهجرات (الشرعية وغير الشرعية) مصدر قلق الدول، بإعتبارها أن المهاجرين يمثلون تهديدا للهوية الوطنية المحددة ثقافيا وتأثيرا سلبيا على البنية الديمغرافية للدول والمجتمعات المستقبلية وهو ما يتسبب في توترات إجتماعية تنجم عن كراهية الأجانب والعنصرية.

وها هنا فإن " مدرسة كوبنهاجن " ما بعد البنيوية للأمن تقر بأن الأمن ديناميكي، فالأمن الإجتماعي هو البعد الجديد المبني إجتماعيا، وهو يعني جسر الهوة بين أمن الدولة وأمن الأفراد.

وبهذا الشكل يمكن توسيع الأمن ليتجاوز المنظور التقليدي الذي يركز على الحروب بين الدول، فالنزاعات الأثنية تعتبر إحدى أشكال النزاعات الداخلية، ومن هنا فإن التدخل لحلها يستوجب إضفاء الطابع الأمني عليها "**The Issue Should Be Securitized**"أي " أمننتها " وهذا يقتضي من المجموعة الدولية توسيع أجندتها الأمنية لتشمل التهديد الذي تفرضه المأزق المجتمعية.[4]

وبذلك فإن منظري " مدرسة بحوث السلام " ينظرون إلى القطاع المجتمعي على أنه المصدر الأكثر خطورة على الأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. فقد أصبحت المشاكل الإجتماعية، تتنامى العنف، النمو الديمغرافي الكبير، والهجرات المتزايدة من الجنوب إلى الشمال، كلها من صميم موضوع الأمن المجتمعي. وهو ما يبرز التخوف من الغزو الجنوبي للشمال ويمثل الإقليم المتوسطي مثالا لذلك.[5]

---

[1]- مرجع سابق، ص26.

[2] -Keith Krause, Michael Williams, « Broading the Agenda of Security Studies Politics and Methods »,
Mershon International Studies Review, N° 40, P .245.

[3] -Barry Buzan, Op.Cit, PP.115-116.

[4] - Charles Philippe David, Op.Cit., P.251.

[5] -Ole Weaver, Barry Buzan, M. Kelsrup , P. Leaitre, "Identity, Migration and the New Security

وحسب باري بوزان فإن مفهوم الأمن الإجتماعي يشير إلى: " إستطاعة المجتمع البقاء على مقوماته تحت ظروف متغيرة بإستمرار وتهديدات محتملة، بل أكثر من ذلك، الإستمرارية في ظروف مقبولة للتطور، والحفاظ على الأسس اللغوية، الثقافية والتقاليدية.[1]

أما النقديون فينتقدون تصور منظري مدرسة كوبنهاغن للأمن المجتمعي المستند إلى الأمن الهوياتي، لما ينطوي عليه من إنعكاسات خطيرة على المهاجرين، تشمل ممارسات العنف ضدهم وإضفاء الطابع الشرعي على هذه الممارسات تحت غطاء الأمنية، ويقدمون كبديل فكرة الأمن البشري الإنساني، الذي ساعد تقرير التنمية البشرية لعام 1994، الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، على تقويته[2]، وإدخاله بقوة في الدراسات الأمنية الموسعة، وحسب النقديين فبدل إستعمال العنف أو إنتهاج سياسات إقتصادية، يجب تصحيح الإختلالات القائمة في المظاهر اللاتوازن على مختلف المستويات البيئية، الديمغرافية والإقتصادية لضمان أمن وسعادة المجموعات.

وبذلك فإن البيئة الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة فسحت مجال أمام تنامي دور قطاعات إقتصادية، بيئية ومجتمعية، سياسية، ترتبط بعضها ببعض، وبمستويات تحليلية تتجاوز الدول إلى الفرد والمجتمع، والعالم بأسره وهذه القطاعات لا تعمل بمعزل عن بعضها البعض، بل كل منها تحدد نقطة مركزية في الإشكالية الأمنية، وكذا الطريقة التي ترتب بها الأولويات، لكنها محبكة لتعمل سويا في شبكة قوية من الترابط. وعليه فقد أصبحت السياسات والإستراتيجيات الأمنية تبنى على أساس معايير تستجيب لمتطلبات المجتمع المعاصر.

كما أدى ذلك إلى تبني مفهوم أوسع للأمن أخذ تسميات متعددة كالأمن المتكامل " « Comprehensive Security » (بحيث يتضمن كل أشكال التهديد)، الشراكة الأمنية Secrity » « Partnership(بحيث يتم إشتراك الدول غير الغربية)، الأمن المتبادل«Mutual Security » (إذ يتم التغلب نسبيا عن نزوع الدول منفردة إلى تعظيم أمنها على حساب الدول الأخرى)، والأمن التعاوني « Cooperativee Security»(بحيث يتم تقاسم الأعباء الأمنية لإحتواء التهديدات).[3] وقد تشكل مختلف المبادرات الأمنية في المتوسط اللبنات الأولى لمشروع بناء نظام أمني إقليمي.

Agenda in Europe", London, Pinter, P.23.

[1] -Bjorn Moller, Op.Cit, P.17.

[2]- Gunhild Hoogensen & Svein Vigeland Rottem, "Gender Identity and the Subject of Security", Security Dialogue, Vol. 35, N° .2, June 2004, P.157.

[3]-عادل زقاع، "إعادة صياغة مفهوم الأمن: برنامج بحث في الأمن المجتمعي"، مرجع سابق،

المطلب الثاني: مستويات الأمن .

تطرقنا سابقا إلى أن مرحلة ما بعد الحرب الباردة أحدثت تغيرات على مستوى بعض المفاهيم كما فرضت علينا إعادة النظر في بعض المفاهيم والتي أصبحت غير قادرة على تفسير الواقع الدولي في تلك المرحلة وخاصة مفهوم الأمن، فنظرا للتشكيكات العديدة بين الجوانب الاقتصادية، السياسية والاجتماعية والعسكرية جعل التعامل مع تلك الجوانب كمصادر خطر يختلف ولا يتخذ نفس الطريقة فالمخاطر التي تمس السيادة الوطنية يتم التعامل معها من طرف الدولة المعنية، كما أن هناك مخاطر تستدعي تكافل المجتمع الدولي كاملا "مثلا خطر الإرهاب ."من خلال هذا نستنتج أن هناك عدة مستويات للأمن "الأمن الوطني، الأمن الإقليمي والأمن الدولي "وسنتطرق فيما بعدها إلى الأمن الإنساني كمستوى آخر كان له أثره على الدراسات الأمنية الدولية وأخذ حيزا كبيرا من النقاشات والحوارات.

- **الأمن الداخلي (الوطني) .**

يتمحور المستوى الوطني للأمن بالأساس على مجموع الأخطار الداخلية والخارجية والتي تمس الكيان الداخلي للدولة .فعلى المستوى الداخلي فالأمن يقصد به الحفاظ على البنية الداخلية للدولة من أجل مكافحة أي نوع من أنواع التغيير العنيف والذي يمس باستقرار المجتمع والذي يكون عبر طرق غير شرعية، وكذلك توفير وحشد كافة الإمكانيات من أجل الحفاظ على الوضع القائم الذي يخدم المجتمع والأفراد، إلا أنه عندما نتكلم على المحافظة على الوضع القائم داخل مجتمع معين لا نقصد به احتكار السلطة من طرف حزب أو جماعة مصالح أو جهة معينة بطرق غير شرعية، وعدم فتح باب الحريات للتداول على السلطة فهذا قد يؤزم من الوضع داخل المجتمعات ويتركها في حالات من اللامن الداخلي.

بل المقصود هنا أن لا يشهد المجتمع طرقا غير شرعية كمحاولات تغيير الوضع القائم)الانقلابات العسكرية، المظاهرات الفوضوية والعنيفة غير المنظمة وغير القانونية، الخروقات المختلفة والتي قد تؤدي إلى زعزعة الأمن الوطني .فالأمن في مستواه الوطني يتركز حول ركيزتين اثنتين الأولى تتعلق بالسلطة والتي

بدورها تلعب دورين، الدور الأول يتمثل في توفيرها لجميع متطلبات أفراد المجتمع ووضع كافة الطاقات من أجل تحقيق الأمن لهم، أما الدور الثاني فيركز حول مدى قدرة الدولة في التحكم والسيطرة في جملة التفاعلات التي تحدث في البيئة الداخلية للمجتمع، والمقصود هنا أنه على الدولة أن تتمتع بالقدرة على التغلغل داخل المجتمع من خلال تحديد جميع الأمور التي قد تتسبب في حالات من اللاأمن مثلا: فرضها احترام جميع القوانين والقواعد الوضعية من طرف كل الفاعلين السياسيين داخل المجتمع وعدم التسامح فيمن لا يحترمها من خلال تسليط العقوبات المستحقة لأن أي تساهل أو تخاذل من طرف السلطة اتجاه خروقات من طرف جهات سياسية معارضة أو غير معارضة قد يعرض الأمن الوطني للزعزعة، وهذا لا يعني أن تقف السلطة والدولة عائقا في وجه حرية التعبير، بل يجب هنا مراعاة رأي الأغلبية من خلال وضع بدائل وقرارات يفترض أن تكون في صالح أو متلائمة مع طلب الأغلبية من أفراد المجتمع "فسياسة الأمن الوطني عبارة عن إطار يستخدم لبيان كيفية قيام بلد ما بتوفير الأمن لكل الدولة والمواطنين[1] . "

من هنا يظهر ويتضح أن الأمن في مستواه الوطني يقتضي من الدولة مراعاة أمرين تحقيق الأمن الحدودي والمقصود به درء أي أخطار قد تلحق بالحدود السياسية للدولة وتخترقها وبالتالي تهديد البنية الداخلية للمجتمع وكذلك تامين المواطنين وذلك بمنع الأخطار التي قد تلحق وكذلك توفير الحاجيات الأساسية لهم .

من جهة أخرى هذا لا يعني أن الأمن في مستواه الوطني تكتفي السلطة داخله بمراعاة ما يحدث داخل حدود الدولة، بل يعني كذلك طريقة تعاملها مع مختلف التأثيرات القادمة من البيئة الخارجية فالدولة كجزء من المجتمع الدولي تؤثر وتتأثر بما يحدث خارج حدودها الجغرافية وتلك التأثيرات قد تكون مباشرة مثل: تسليط عقوبات اقتصادية"الحالة الإيرانية المعاصرة ومن قبلها الحالة العراقية"، التهديدات بشن هجمات إرهابية"بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية"، وقد تكون عبارة عن تهديد بتدخل عسكري من طرف دولة أخرى، وقد تكون اثر تأثيرات غير مباشرة مثل تجارة المخدرات، الهجرة غير الشرعية، التلوث البيئي، انتشار الأمراض الفتاكة"أنفلونزا الطيور والخنازير.

❖ الأمن الإقليمي

الأمن في إطاره الإقليمي يقصد به تكافل مجموعة من الدول والتي يجمع فيما بينها مجموعة من المصالح والأهداف المشتركة وتنشأ فيما بينها تحالفات اقتصادية، عسكرية كوسيلة لضمان أو بناء الأمن الإقليمي،

[1]- أبو كشك(غازي)، "سياسة الأمن القومي http://www.aljazeeratalk.net/forum/archive/index.php/t-148198.htm":

وقد ظهر هذا المستوى خلال الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي بزعامة الاتحاد السوفيتي والغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كانت هناك وحدات سياسية ضمن المعسكر الشرقي لضمان مصالح معينة وأخرى تحت المضلة الأمريكية وهي الأخرى من أجل مصالح معينة . وأحيانا تسعى الدول من أجل الحفاظ على أمنها أو تحقيقه إلى الدخول في اتفاقيات ومعاهدات مع دول أخرى سواء مجاورة أو غير مجاورة وذلك لتعزيز أمنها الثنائي(الداخلي والخارجي)، وسعي الدول لتحقيق هذا المسعى تدخل في تحالفات إقليمية وكمثال ذلك انضمام اليونان للاتحاد الأوروبي كضمان أمنها في إطار الكتلة الأوروبية من أي تهديد تركي من الجهة الشرقية، وأحيانا تلجأ الدول في الدخول في بعض المنظمات الدولية من أجل تعزيز أو ضمان أمنها وكمثال ذلك انضمام تركيا إلى منظمة حلف الأطلسي (NATO)، وقد يتخذ هذا المستوى الإقليمي للأمن بعدا آخر.

بمعنى أنه لا يشترط التواجد في نفس المحيط الجغرافي حتى تدخل الدول في اتفاقيات ومعاهدات مشتركة فالواقع الحديث يبين لنا أن العديد من الدول تدخل في معاهدات واتفاقيات فيما بينها رغم البعد الجغرافي (الإقليمية الجديدة)، فالشراكة الأمنية خير دليل على ذلك "**partnership Security arrangement**"،والهدف منها مصلحي بالدرجة الأولى بين الأطراف المتعاقدة وقد تأخذ هذه الشراكة عدة أشكال[1]:

المعاهدات الرسمية، منظمات دولية، اتفاقيات بين شخصيات حكومية رفيعة المستوى وخير مثال على ذلك"الشراكة الأورومتوسطية " .

فالأمن الإقليمي القائم على تعاون مجموعة من الدول المجاورة هو سمة هذه المرحلة فالمحاور الإقليمية الناشئة مهمتها ضمان استقرار دول المنطقة والعمل على حل نزاعات الداخلية والحدودية وتعزيز التعاون فيما بينها والحد من التسلح التقليدي والانتشار النووي والتعاون المشترك لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة المخذرات ...،كذلك محاصرة الدول التي تشكل حاضنا للمجموعات الإرهابية .

فالأمن الإقليمي يعرف بأنه"عبارة عن سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى للدخول في تنظيم وتعاون عسكري أمني لدول الإقليم لمنع أي قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم على قاعدة

[1]- F.(attina),"the european security partnership:nato and the european union",jean-mannet working papers,n29,2001,p5.

التنسيق والتكامل الأمني والعسكري على جبهات الداخلية[1] "، حيث يعمل نظام الأمن الإقليمي على تأسيس مجموعة من الدول داخليا، ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن والاستقرار إذا ما توافقت مصالح وغايات وأهداف هذه المجموعة أو تماثلت التحديات التي تواجهها، وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين الدول المعنية ضمن نطاق إقليمي واحد انطلاقا من توافق الإرادات والمصالح الذاتية والمشتركة.[2]

ويعتقد البعض أنه لتحقيق أمن إقليمي بين مجموعة معينة من الوحدات السياسية يجب توافر مجموعة من الخصائص :

1- وجود نخب سياسية تلتزم بهذا التعاون الأمني.

2- وجود رأي عام ضاغط لتحقيق هذا التعاون.

3- توافر عناصر خارجية ايجابية ذات مصالح في قيام أو استمرار هذا التعاون

وفي صدد الحديث عن نجاح أي نظام إقليمي وجب توافر مجموعة من الركائز :

- ✓ تخلي دول الإقليم عن استخدام القوة العسكرية في سعيها لتغيير الوضع القائم والابتعاد عن التدخل في الشؤون الداخلية، ونبذ استخدام القوة أو التهديد باستخدامها.
- ✓ وضع حلول عملية حاسمة للصراعات والتراجعات في الإقليم وعدم إثارة القضايا الخلافية، والتفاهم المشترك لضمان الاستقرار الداخلي لدول الإقليم، ومنعا للتدخل الخارجي الذي يشكل تهديدا لأمن الإقليم وسيادته (اعتبار فرنسا لوجود حلف الناتو ضمن الإقليم الأوروبي بأنه تدخل أمريكي غير مباشر لزعزعة الاستقرار الأوروبي العمل على تفعيل العلاقات بين دول الإقليم على كافة الأصعدة، وتشجيع التعاون والتكامل في مختلف الأنشطة الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية...الخ .
- ✓ احترام حقوق الإنسان والحريات العامة وإشراك المجتمع المدني في النشاطات السياسية والأمنية بما في ذلك المشاركة في إدارة مؤسسات النظام الأمني الإقليمي.
- ✓ اعتبار الأمن الإقليمي جزأ لا يتجزأ من الأمن الدولي .

وقد يتشابك مصطلح الأمن الإقليمي مع بعض المصطلحات والمفاهيم المتداولة مثل:أمن المجتمعات Security Communitiesوالذي جاء به الباحث والمفكر السياسي كارل دويتش، إلا انه يختلف عنها، فأمن المجتمعات يقصد به "المناطق التي يجمع أفرادها سواء أكانوا دولا مستقلة أو أعضاء رابطة اندماجية

[1] خليل(حسين)،"نظام الأمن الإقليمي في القانون الدولي العام http://drkhalilhussein.blogspot.com/2009/01/blog-post_1982.html :"

[2] - -المرجع نفسه.

نموذج خاص من العلاقات تقوم على الحرص على تسوية المنازعات التي تنشأ فيما بينها ليس بوسيلة العنف وإنما بأسلوب الحلول النصفية أو اتفاقيات الوسط ".[1]

وكذالك نجد مفهوم الإقليمية الجديدة والذي أصبح متداولا كثيرا في الأدبيات السياسية المعاصرة، فالإقليمية الجديدة تمثل اتجاها أساسيا إلى جانب العالمية المتصاعدة والقومية المتجددة في فترة ما بعد الحرب البادرة وتشكل ديناميكية الإقليمية الجديدة إلى حد كبير بالتفاعل مع هذه الاتجاهات، وجاء هذا المفهوم لتوصيف تلك الموجة التي بدأت منذ منتصف الثمانينات من علاقات وتنظيمات التكامل الاقتصادي والتجاري الإقليمي ويستند هذا المفهوم إلى نموذجين :

الأول هو التكتل التجاري الإقليمي القائم على فرصة تيسير العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء المتعاهدة، عن العلاقات التجارية مع الدول غير الأعضاء، ولهذا النموذج مستويات متعددة أدناها هي المناطق التجارية الحرة وأعلاها الاتحاد الاقتصادي مثل منظمة الكوميسا والسوق المشتركة لأمريكا الوسطى ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، والنموذج الثاني ويتعلق بتقسيم العمل الصناعي في مجموعة من الصناعات أو صناعة واحدة بين مجموعة من الدول التي يجمعها التخصص والتقسيم في العمل ومثال ذلك النمو الإقليمي الفرعي الذي ربط بين التكنولوجيا والقوة المالية السنغافورية والعمالة والموارد في أرخبيل ريو بأندونيسيا .

وخلاصة القول فان مفهوم الأمن يمكن أن يتعلق بأمن مجموعة من الدول المتحالفة أو المتعاونة أو المتعاهدة، وليس بأمن دولة واحدة، ويطلق عليه في هذه الحالة مصطلح (الأمن الإقليمي)، والمقصود به المخطط الاستراتيجي الذي تتفق تلك الجموعة على إتباعه لحماية أمنها في المحيط الدولي، وقد تستعمل مصطلحات أخرى، مثل: الأمن الجماعي، والدفاع الجماعي وبالتالي فان الأمن الإقليمي هو جزأ لا يتجزأ من الأمن الدولي، فما المقصود بالأمن الدولي؟

- ❖ الأمن الدولي

بعد زوال الحربين العالميتين وانتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي وزوال الاستعمار بمفهومه التقليدي وظهور وحدات سياسية جديدة على الساحة الدولية، تشكل ما يعرف بالجماعة الدولية

[1]- إسماعيل صبري(مقلد)،"الإستراتيجية والسياسة الدولية" ،ط1،المؤسسة العربية للأبحاث،بيروت،1973،ص223

الحديثة وبدأت تعرف توسعا تزامنا مع اتساع الحركة الدولية واستقلال الدول وظهور القوميات وتنامي ظاهرة الاعتماد المتبادل بين الدول بانقسام العالم إلى دول مركز وأخرى دول محيط، وفي نفس الاتجاه أخذت دائرة المشاكل والتهديدات التي تمس المجتمع الدولي هي الأخرى تعرف منحى تصاعديا، هذا الأمر جعل من العسير على الدول البقاء بمعزل عن القضايا الدولية ونظرا للتطور التكنولوجي والاتصالاتي أصبح من السهل على أن أي تهديد يمس النقطة –أ–في الناحية الشرقية، قد يمس أو يصل في وقت قصير للنقطة–ب– في الجانب الغربي وبالتالي أصبح ما يحدث في مختلف أنحاء العالم يمس مصالح وأمن الدول بشكل مباشر أو غير مباشر[1] ، ونظرا لتنامي ظاهرة العولمة وبروز ما يسمى بعولمة المخاطر والتهديدات(أي أن مصادر الخطر أصبحت عالمية لاتهدد الأمن الوطني للدولة فقط بل تهدد امن جميع الدول، مثل قضايا الهجرة غير الشرعية، الإرهاب الدولي العابر للقارات، التلوث البيئي الأمراض الفتاكة–أنفلونزا الخنازير والطيور، المخدرات وتجارة أعضاء البشر...)، فمنذ بروز تهديدات جديدة غير عسكرية، أصبح الترتيب العسكري الاستراتيجي ليس من أولويات الوحدات السياسية نظرا لأن تلك التهديدات الجديدة لا تتطلب من الدول التعامل معها بمفهوم عسكري، ففي المجتمعات المتقدمة والمتطورة بالأخص أصبح الاعتقاد بأن التلوث والسيدا والمخدرات والإرهاب والتطرف بكل أنواعه، البطالة، الفوضى الاقتصادية، الهجرة ومشاكلها كلها تمثل انشغالا أمنيا ومقلقا يفوق خطر تهديد أي عدوان مباشر .

إذن فالمقصود بنظام الأمن الدولي أو الجماعي في الدراسات السياسية هو مجابهة أي محاولات لتغيير الواقع الدولي أو الإخلال بعلاقاته وأوضاعه بطرق غير مشروعة وذلك من خلال تنفيذ إجراءات وتدابير دولية موحدة تعمل بشكل جماعي كقوة مضادة لمحاولات التغيير، ولقد برزت فكرة هذا النظام في العلاقات الدولية بعد انهاية الحرب العالمية الأولى مع نشأة عصبة الأمم، وأساس فكرة الأمن الدولي تتمثل في وضع العدوان أمام قوى متفوقة في حالة عدم احتكامه إلى المنطق أو الأخلاقيات الدولية إضافة إلى ردع العدوان بغض النظر عن مصادر تمويله أو الدول التي تقف من وراءه ، ويعرفه أحد الباحثين بأنه""النظام الذي تعتمد فيه الدول في حماية حقوقها إذا ما تعرضت لخطر خارجي ليس على وسائلها الدفاعية الخاصة،

[1]- Maurice(Bertrand), La fin de lordre militaire, Presses de SciencesPo, Paris,1996, p.56

أو مساعدة حلفاءها وإنما على أساس من التضامن والتعاون المتمثل في تنظيم دولي مزود بالوسائل الكافية والفعالة لتحقيق هذه الحماية[1] "

فنظام الأمن الدولي ليس معناه أنه لا توجد تناقضات في مصالح وسياسات الدول، ولكنه يستنكر استخدام القوة بمفهومها التقليدي لحل تلك التناقضات بين وحدات النظام الدولي، " وبالتالي فمفهوم الأمن الدولي يتلخص في فكرة العمل من أجل المحافظة على السلم والأمن الدوليين من خلال الجهود المشتركة بين مختلف دول العالم وهي فكرة تتكون من شقين شق وقائي يتمثل في إجراءات وقائية تحول دون وقوع العدوان، وشق علاجي يتمثل في إجراءات لاحقة في حالة وقوع العدوان مثل إيقافه وعقاب المعتدين[2] "،وقد يتعرض الباحث في الدراسات الأمنية إلى مفاهيم مثل: الأمن الجماعي[3]، السلام الدولي فبالرغم من تواجد بعض الاختلافات النظرية إلا أنه من المتفق عليه أن الأمن الدولي هو شكل من أشكال الأمن الجماعي والسلام الدولي هو نتيجة للأمن الدولي والجماعي ويمكن تلخيص مبادئ نظام الأمن الدولي في :

- اعتبار مجابهة العدوان واجبا على كل الدول بغض النظر على المصالح المشتركة.
- توفير القوة الدولية الرادعة للمعتدي التي تجعله يدرك خسارته مقدما.
- اتفاق دولي فوري لتحديد المعتدي في أي نزاع مسلح مع اتخاذ إجراء جماعي سريع لتصفية العدوان قبل اتساعه وإزالة آثاره الدولية .

لقد قام نظام الأمن الدولي بالأساس الأول لحماية المجتمع الدولي من الحروب التي تدخل في إطار المواصفات التقليدية القديمة،ولكن التغير في الاستراتيجيات الاستعمارية للدول من خلال التحول إلى الاستعمار غير المباشر(التنافس على مناطق النفوذ العالمي) ويتسبب ذلك في الاتهامات المتبادلة والتي قد تكون لها عواقب وخيمة على الأمن الدولي، بدل التدخلات العسكرية التقليدية إلا أن التصرفات الانفرادية للدول الكبرى ترك الاعتقاد حول مدى صلاحية نظام الأمن الدولي وقدرته على ردع التصرفات العدوانية للدول الكبرى وذلك لصعوبة الاتفاق على العدول ضمن تحالف دولي .

---

[1]- زايد عبيد الله(مصباح)، "السياسة الدولية بين النظرية والممارسة"، دار الرواء، ليبيا، 2002 ،ص203

[2]- المرجع نفسه، ص204.

[3]- Maurice(Bertrand),ibid,P56.

ومما سبق يتضح أن رغبة المجتمع الدولي لإيجاد نظام أمن دولي يضمن عالما خال من العدوان ويعمل على صيانة حقوق الإنسان وترسيخ الديمقراطية أمر صعب في ظل الأطماع والتنافس غير الشريف فيما بين الدول الكبرى ولذلك وجب لتحقيق الأمن الدولي توافر مجموعة من الشروط[1]

1- حظر اللجوء إلى القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية، إلاّ في حالتين فقط :
   - من خلال الجهاز الدولي، الذي يجب أن يكون مسؤولاً عن تنفيذ نظام الأمن الجماعي.
   - حالة الدفاع عن النفس مرهونة بتوافر شروط معينة، لا تخرج عن تلك التي نصت عليها المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة .
2- احترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات المبرمة بين الدول الأعضاء.
3- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى .
4- تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية .

إلا أن هناك اتجاهات تعتقد أنه لتحقيق الأمن الدولي لابد من أن يكون هناك ترابط بين الأمن الوطني، الإقليمي والدولي"فمرحلة الاستقطاب التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية طرحت نموذجا للترابط الموجود بين تحقيق الأمن الدولي وضرورة تحقيق الأمن الوطني والإقليمي فعلى الرغم من أن كل مستوى من مستويات الأمن يبدوا منفصلا عن الآخر إلا أنه توجد علاقة بين كل مستوى وآخر، فالعلاقة التي تجمع بينهم هي علاقة وطيدة " [2] بمعنى أنه توجد علاقة هرمية بين تحقيق الأمن الوطني والأمن الإقليمي والأمن الدولي تشكل هرما تسلسليا، وهذا الشكل يتجسد بشكل جلي في مرحلة الحرب الباردة ونتيجة الصراع الإيديولوجي الثنائي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي جعل النظم الإقليمية تدخل الصراع حيث أنها أصبحت امتدادا له مما تسبب في إحداث أزمات أمنية في بعض أقاليم العالم من خلال دفع المعسكرين لتلك الأقاليم في الدخول في حروب فيما بينها من أجل الحصول على مكاسب في تلك المناطق وهذا بدوره يزعزع الأمن الإقليمي، كذلك دعم المعسكرين للحركات الانفصالية والتحررية والأحزاب المعارضة في دول معينة قصد ضمها لأحد المعسكرين كان له تأثيره الكبير على الأمن الوطني لتلك الدول .

❖ الأمن الإنساني

---

[1]- خليل حسين، مرجع سابق.

[2]-- John(Burton),"global conflicts", wheat sheaf books,brighton,1984,p87

طرح الأمن الإنساني كمفهوم جديد في العلاقات الدولية والدراسات السياسية عقب نهاية الحرب الباردة، وقد ذاع هذا المفهوم في النصف الثاني من عقد التسعينات من القرن العشرين1994" كنتاج لمجموعة التحولات التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة لاسيما انتشار الصراعات المحلية(داخل الدول)، وما انجر عنها من ضحايا في صفوف المدنيين ولعولمة بعض المشاكل: البيئة، الأوبئة، الفقر "[1]... ،فيما يتعلق بطبيعة مفهوم الأمن وأول ما أستعمل هذا المفهوم من خلال تقرير التنمية البشرية والذي تحدث عن مفهوم جديد للأمن جوهره الفرد هو(الأمن الإنساني)، ثم احتضنت بعض المنظمات والدول هذا المفهوم وتبنته فيما حاولت بعض الدراسات الأكاديمية الخوض في الموضوع"إلا أن أول من استخدم المصطلح والمفهوم يعود إلى عام1966 حيث طرح المفكر بلاتز Blataz.E.W رؤية حول الأمن الفردي وذلك في كتاب له يحمل عنوان"الأمن الإنساني: بعض التأملات Security Humann réflexions somme: "، حيث أكد أن الدولة الآمنة لا تعني بالضرورة أفرادا امنين أو تحقيق أمن الأفراد[2] " ، وهذه المقولة هي ما أثبتت أن المنظور الواقعي للأمن لم يعد كافيا للتعامل مع طبيعة القضايا الأمنية ومصادر التهديد في فترة ما بعد الحرب الباردة، مما عجل بضرورة إعادة النظر في تلك المنظورات من أجل توسيع منظور للأمن يعكس طبيعة مصادر التهديد في الفترة الجديدة .

إلا أن الفترة التي تلت نهاية الستينات وبداية السبعينات أثارت مجددا قضايا أمن الفرد داخل المجتمعات من خلال النقاشات حول أبرز التحديات ومصادر التهديد من خلال مؤتمرات وأعمال وتقارير حيث تم وضع محورين أساسيين يتمثل الأول في ضرورة الربط بين الأمن والتنمية أما الثاني فقد تعلق بضرورة الربط بين الأمن والتنمية والإنفاق على التسلح وبالتالي فان مفهوم الأمن الإنساني لم يأخذ حيزا كبيرا من الدراسات الأكاديمية إلا بعد إنهيار الاتحاد السوفيتي وتوجه الأنظار نحو عهد جديد من السلم والأمن تعيشه الشعوب من خلال حل مشاكل الفرد والإنسان، وهو ما دفع بعض الباحثين للاهتمام بقضايا ومصادر تهديد أمن الأفراد من مشاكل بيئية، والهجرة، وتحول الصراعات من صراعات فيما بين الدول إلى صراعات داخل الدول وهو ما أكده المفكر النيوواقعي باري بوزان.

---

[1]- بن عنتر(عبد النور)، "البعد المتوسطي للأمن الجزائري"، مرجع سابق، ص27.

[2] – "مفهوم الأمن الإنساني والاستخدامات المتناقضة للمفاهيم" : http://www.dctrcs-org/s6061.htm

وبالتالي فالسؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل يمكن أن تكون هناك دولة أو إقليم أو عالم أمن من دون إنسان امن؟

يقصد بالأمن الإنساني هو ما يحفظ حق الإنسان أو الفرد في حياة كريمة مستقرة مطمئنة وهادئة، حياة من دون خوف في الحاضر أو وجود أخطار تهديدات في المستقبل وكذلك صون الكرامة البشرية مع توفير احتياجاتها المادية والبشرية، وحسب الأستاذ عبد النور بن عنتر فان المقصود بالأمن الإنساني"صون كرامة الإنسان بتلبية حاجياته المادية والمعنوية بمعنى أن يكون بمأمن من الحرمان الاقتصادي وشظف العيش وان تضمن ممارسة حقوقه الأساسية"[1]، ومن خلال هذا تتحول الأدوار حيث يصبح دور الدولة هنا هو تأمين أفرادها من أي أخطار وتهديدات داخلية أو خارجية، فالدول لا تضع سياساتها الأمنية إلا من أجل الوصول إلى إنسان وأفراد امنين .

وكما أن مفهوم الأمن الإنساني أخذ جزء كبير من اهتمامات الباحثين المتخصصين في الدراسات الأمنية من خلال التركيز على مناقشة أنماط ومصادر تهديد الأمن الإنساني في القرن الحادي والعشرين واختلافها عن سابقتها والتي سيطرت الدراسات التقليدية في تفسيرها في مراحل سابقة، وكذلك مناقشة العلاقة بين مفهوم الأمن الإنساني ومفاهيم أخرى كالتدخل الإنساني، الحكم الراشد... فانه كذلك أخذ حيزا كبيرا على المستوى الإجرائي (التطبيقي) من خلال التزام وحدات النظام الدولي بضمان الأمن الإنساني كأساس لسياستها الداخلية والخارجية"الاتحاد الأوروبي، هيئة الأمم المتحدة"، ونظرا للتطور الذي عرفه المجتمع الدولي في جميع المجالات وظهور ما يعرف بالعولمة، فقد حدد تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1994 بعنوان"عولمة ذات وجه إنساني face human a " with Globalization والذي كشف أنه بالرغم مما توفره العولمة من رفاهية للإنسان والفرد حيث تمس كافة الجوانب إلا أنها تؤدي لمخاطر هائلة وقد حدد هذا التقرير سبع (7) تحديات أساسية تهدد الأمن الإنساني في عصر العولمة تتمثل في:[2]

- عدم الاستقرار المالي.
- غياب الأمان الوظيفي وعدم الاستقرار في الدخل.
- غياب الأمان الثقافي وغياب الأمن البيئي.
- غياب الأمان الشخصي وغياب الأمان السياسي والمجتمعي.

أهم العوامل المساعدة على ظهور مصطلح الأمن الإنساني :

[1]- بن عنتر عبد النور،" البعد المتوسطي للأمن الجزائري"، مرجع سابق،ص.28

[2]- تحولات مفهوم الأمن...الإنسان أولا ": http://www.islamonline.net

يطرح مفهوم الأمن الإنساني في فترة ما بعد الحرب الباردة مجموعة من التناقضات خاصة التي تتعلق بالعلاقة بين المفهوم وهدفه الأساسي المتعلق بحماية الفرد والإنسان من جميع القيود وطبيعة النظام الدولي القائم على سيطرة قطب واحد يسعى إلى تحقيق مصالحه باستخدام كافة الوسائل والأدوات ولو على حساب مفاهيم يتم تسويقها لأجل ذلك، وبشكل عام هناك مجموعة من العوامل التي ساعدت على ظهور الأمن الإنساني منها ما يتعلق بظروف البيئة الأمنية في الفترة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة ومنها ما يتعلق بضبط المفاهيم وكيفية استخدامها.

أ. التحولات على مستوى البيئة الأمنية بعد الحرب الباردة:

ويتعلق الأمر هنا بالمحاولات النقدية من اجل كسر احتكار مفهوم الأمن في إطاره التقليدي وهذا أدى إلى بروز الدراسات الأمنية النقدية **Studies Security Critical** وهنا يمكن الحديث عن نقطتين أساسيتين الأولى تتعلق بأمن الأفراد في المرحلة الجديدة حيث يعني الأمن تحرير الأفراد من أية قيود سواء هيكلية تتعلق هيكل وطبيعة النظام السائد أو قيودا أخرى نابعة من مؤسسات محلية أو دولية، أما النقطة الثانية فهي تتعلق بما صاحب البيئة الأمنية الجديدة من تغيرات حيث انتقل الصراع من صراعات بين دول إلى صراعات داخل الدول أداتها الأولى هي الفرد .

ب. إشكالية ضبط المفاهيم:

وهنا يمكن الحديث عن بعض المصطلحات التي يتم استخدامها كمفاهيم يستدل بها عن الأمن الإنساني ولكنها عبارة عن لوائح قانونية كحقوق الإنسان والتي تركز على وضع مجموعة من القواعد الكفيلة بحماية حقوق الفرد وعدم انتهاكها إلا انه يوجد فرق بين مصطلح حقوق الإنسان ومفهوم الأمن الإنساني إذ يتجاوز هذا الأخير مجموعة القواعد الموضوعة لحماية الفرد وحقوقه ليشمل جميع المسائل المتعلقة بالإنسان لذلك فمفهوم الأمن الإنساني جاء ليحدث ثورة ضد المفاهيم التقليدية عن امن الإنسان .

ج. العولمة :

وتزامنا مع عصر العولمة كذلك وظهور ما يعرف بحقوق الإنسان أصبح لمفهوم الأمن الإنساني حيزا كبيرا من الاهتمامات الأكاديمية والقيادية إذ أصبح الأمر حينما يتعلق بضرورة حفظ وصيانة حقوق الإنسان يقحم فيه الأمن الإنساني كأحد المتطلبات الضرورية من أجل حماية تلك الحقوق[1]، ويرى الكثيرون بأنه

[1]- محمد عرفة خديجة ،" مفهوم الأمن الإنساني"، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، العدد 13 ، القاهرة، 2006 ، ص5

نتيجة للتطور الهائل الذي عرفه مصطلح الأمن الإنساني والذي اتخذ بعدا سياسيا دوليا بإحداث مجلس الأمن في إطار منظمة الأمم المتحدة إلى المركبات التي أخذت شيئا فشيئا تندمج ضمن مركب الأمن الإنساني والذي يتفرع إلى:

1- **أمن إنساني اقتصادي يشمل الأمن الغذائي وجميع أشكال الحماية من البطالة والفقر والجوع والمرض.**

2- **أمن إنساني ثقافي يشمل حماية الثقافات المتعددة المتنوعة وتراثها وحق كل مواطن في التمتع بها وتعلم مبادئها .**

3- **أمن إنساني مدني وسياسي يشمل جميع حقوق الإنسان المدنية والسياسية.**

ويمكن إضافة الأمن البيئي والأمن الحيوي .

لكن رغم أهمية المفهوم خاصة مع تصاعد الصراعات الداخلية في إطار الدولة، إلا انه لقي مجموعة من الانتقادات من طرف الباحثين الاستراتيجيين التقليديين ولعل أهم انتقاد كان يتمحور حول أن مفهوم الأمن الإنساني يفتح الأبواب أمام البعض من اجل استعماله كأداة للتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول "فبعض المحللين يرى بأن طرح مفهوم الأمن الإنساني هو إحدى المحاولات التجديدية للتحايل على مبدأ عدم التدخل وافتعال مبررات للتدخل في الشؤون الداخلية للدول لأسباب لا علاقة لها لا بأمن الأفراد ولا أمن المجتمعات ولكن لأسباب مصلحيه بحتة" وربما كان التدخل العسكري في العراق لدواع إنسانية ومن اجل حماية حقوق الإنسان المنتهكة من طرف النظام الغابر ولكن الأسباب الحقيقية تبقى مصلحيه بالدرجة الأولى .

لكن رغم واقعية تلك الانتقادات وصحتها في حالات كثيرة على الواقع الدولي إلا انه لا يمكن إغفال أن مفهوم أمن الأفراد وتحريرهم من أي قيود وحماية حقوقهم يبقى أمرا جدير بالاهتمام والدراسة والتحليل بل يتعدى الأمر إلى احتلال مكانة خاصة على الأجندة القومية والدولية.[1]

[1]- المرجع نفسه، نفس الصفحة.

الفصل الثاني

عوامل التأثير على السياسة الأمنية الجزائرية

المبحث الأول: المدركات الإقليمية

منذ مطلع التسعينات وبداية الأزمة الدموية في الجزائر، وبداية الوقوف أمام شبح الإرهاب، بدأت تتولى الأزمات الخارجية على الجزائر، والذي كان فيها الإرهاب بمثابة الزناد الذي يفجر الأزمة، وأصبحت الجزائر تمارس دبلوماسية تلقي الضربات، وأصبحت الجزائر تصارع من أجل البقاء، وإنتقل صراعها من الجبهة الداخلية المشتعلة إلى جبهة خارجية، إستغل من خلالها أعداء الجزائر الفرصة، بإستثمار الإرهاب الداخلي للتضيق عليها من الخارج وإتهامها بالإرهاب، والتشكيك في مؤسساتها وعلى رأسها الجيش الذي قاد الحملة ضد الإرهاب بكل شجاعة، ولا تكاد تحصر الأزمات التي عاشتها الجزائر بسبب الإرهاب ركز من أهمها:

المطلب الأول : الأزمات الخارجية التي عاشتها الجزائر

1_النزاع المغاربي:

صرح السيد عبد العزيز بلخادم عن أزمة أحداث مراكش وغلق الحدود الجزائرية المغربية بمايلي: "عندما إستهدف البرجان في نيويورك وواشنطن في 11 سبتمبر 2001، فهم العالم بأن افة الإرهاب ليست مرتبطة بدين أو بحدود ولا بغلة ولا ثقافة ولا بغرق وأنها آفة ووباء عابرة للأوطان والقارات وعابرة للثقافات، وقبلها كان في الكثير من الأحيان نتهم بتصدير الإرهاب، ظلما وبهتانا مثلما إتهمنا جارنا المغربي بعد حادثة مراكش والتي تسببت في أزمة بين الجزائر والمغرب نتج عنها غلق الحدود"[1].

إهتزت العاصمة السياحية الأولى للمغرب مراكش، يوم 24 أوت من عام 1994، حيث قام عدد من الملثمين الجزائريين من جنسية فرنسية ومعهم مغاربة بالهجوم المسلح وتفجير فندق أطلس اسني الشهير، مخلفا مقتل ما لايقل عن ثلاثة سياح أجانب، أحداث أطلس اسني أرخت مرحلة عصيبة على المغرب، حيث تأثرت سياحة مراكش لسنوات، كما كان الحدث إيذانا لبداية فصل جديد من التوتر بين المغرب والجزائر.

فبعدها مباشر توجهت الأصابع جميعها إلى جهات مرتبطة بالمخابرات الجزائرية تورطت في تمويل وتخطيط وتنفيذ هذه العملية، ليتم إلقاء القبض على ثلاثة جزائريين هم :

[1]-مقابلة مع السيد:عبد العزيز بلخادم،مرجع سابق.

الجزائري "هامل مرزوق" والفرنسي من أصل مغربي "حمادي رضوان" والفرنسي "ستيفان ايت إيدر" الذي قيل بانه قائد الفرقة الذي نفذ التفجير الإرهابي، حين أدين الأولان بالسجن المؤبد وحكم على الثالث بالإعدام [1]

و في أواخر عام 1994 أقدمت المغرب على فرض التأشيرة على الجزائريين، وهو القرار الذي جاء بعد إتهام الجزائر بأنها وراء تفجير فندق اسني بمراكش لكن الجزائر رفضت الإتهام وقررت فرض التأشيرة وغلق الحدود البرية أيضا، وترى الجزائر في إتهام أجهزتها الأمنية بالضلوع في عملية مراكش الإرهابية، طعنة في الظهر من جانب الجيران كان يفترض أن يقفوا بجانبها في منحتها مع الإرهاب، لا أن يزيدوا في عزلتها الدولية، ويعكس تحفظ الجزائر إزاء مسألة فتح الحدود، شعورا بألم شديد من هذه التهمة ولم يتم إلغاء التأشيرة على الجزائريين إلا في صيف 2004 بقرار أحادي الجانب من طرف المغرب، تبعه قرار مماثل من الجزائر في وقت لاحق بإلغاء التأشيرة على المغاربة.

بحيث تقع كل من الجزائر والمغرب داخل فضاء إتحاد المغرب العربي، وموضوع التكتل والإندماج يتطلب كشرط مبدئي إلغاء أشكال العوائق الحدودية بشكل يسمح بسهولة تنقل الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال، إلا أنه بغض النظر عن الخلاف السياسي الجزائري المغربي الكلاسيكي، كان للإرهاب دور جوهري في إحداث أكبر حدث كان له دور في غلق حدود أكبر دولتين داخل إتحاد المغرب العربي، لها أثار سلبية على مستوى الإقتصادي والإجتماعي على الشعبين الشقيقين، وفتحت الباب على النشاط الغير مشروع عبر الشريط الحدودي أمام مافيا التهريب وتبييض الأموال التي ماكانت لتجد مكانا إذا كانت الحدود مفتوحة بشكل عادي.

- **سباق التسلح في منطقة المغاربية بين الجزائر والمغرب:**

ظلت العلاقات الجزائرية المغربية على مستوى التسلح مطبوعة دائما بالتنافس. وأكد تقرير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بواشنطن، أن ثمة تنافسا حادا وكبيرا بين الجارتين، المغرب والجزائر. حيث لم يقتصر الصراع على اقتناء السلاح، وإنما هم كذلك التنافس حول تأهيل العنصر البشري والتحديث التقني[1].

[1] -''Les principales attaques contre des étrangers au Maghreb'',Publié le 28-04-2011. http :tempsreel.nouvelobs.com/monde/20110428.OBS2046/Les principales-attaques-contre-des-etrangers-au-maghreb.html.(07/07/2003)

وفي هذا الإطار اكتشفت مجلة "جون أفريك" الفرنسية عن اسرار مهمة في هذا السباق المحموم في التسلح بين "الإخوة الأعداء"، حيث أكدت أن ميزانية التسلح الجزائرية، إنتقلت من 2006 إلى 2012، من 3.6مليار دولار، إلى 9.8 مليار دولار سنويا، وفي حين وجد المغرب نفسه مضطرا رغم المصاعب المالية التي يجدها، إلى رفع تلك الميزانية من 2.4 مليار دولار إلى 3 ملايير دولار. بينما ارتفعت ميزانية الجيش الجزائري لسنة 2013إلى 10 ملايير دولار، بهدف تطوير إحترافية الجيش، وتأكيد التفوق في الترسانة العسكرية، وفي حين يعطي الجيش الملكي المغربي الأولوية لنوعية السلاح.

وكشفت المجلة الفرنسية أن تعداد الجيش الجزائري قد وصل إلى 317000 رجل، منهم 175000 قوات برية، و14000 تابعين للقوات الجوية، و6000 جندي من القوات البحرية، بينما تتوزع القوات الباقية على مختلف أسلاك الجيش الأخرى، وفي حين بلغ تعداد القوات المغربية 245800 رجل، منهم 175000للقوات البرية، 13000 للقوات الجوية، و7800 رجل للقوات البحرية، إلا أن الجيش الجزائري، وحسب هذا الملف الذي نشرته المجلة الفرنسية، يسيطر على نظيره المغربي في جانب التجهيزات العسكرية، بإمتلاكه ل 985 دبابة قتالية، مقابل 550 دبابة من الجانب المغربي، ونفس التفوق الكبير يتضح في جانب المدرعات القتالية، ب1085 مدرعة جزائرية، مقابل 195 مدرعة مغربية فقط، كما يتفوق سلاح الجو الجزائري الذي يمتلك 36 طائرة قتالية حديثة، و71 طائرة أخرى، مقابل 26 طائرة مغربية حديثة و46 طائرة أخرى أقل حداثة.

وحسب مجلة "جون أفريك" دائما، فإن الجزائر بصدد مضاعفة قواتها، خاصة القوات الخاصة منها، الهجوم الإرهابي على منشأة عين أميناس، من خلال التعاقد من الألمان والأنجليز من خلال إنشاء وتدريب وحدات خاصة إضافية، وذلك بالإعتماد على مواردها المالية الكبيرة، التي تضمنها صادرات النفط، وهذا بخلاف الجانب المغربي الذي يعرف صعوبات في تطوير جيوشه.[2]

---

[1]- إدريس ولد القابلة، "المغرب – الجزائر: أمريكا ، روسيا وفرنسا تشعل سباق التسلح بالمنطقة" الحوار المتمدن، العدد2791، 2009/10/06، متوفر على الرابط التالي: http://www.Ahewar.org/Debat/Show.Art.Aspald=186975تقرير معهد ستوكهولم للسلام الأخير الجزائر والمغرب من أكثر الدول انفاقا على التسلح: الجزائر في المرتبة 06 والنغرب في المرتبة 12.

[2]- حسان الزهار، مجلة فرنسية تنشر ارقاما مخيفة عن سباق التسلح بين الجزائر والمغرب، في 2013/03/11، متوفر على الرابط التالي:
http://archive.roayahnews.com/2011-12-31-10-24-09/2011-12-31-10-25-04/2012-09-28-01-38-33/79-2012-10-11-10-19-17/49750-2013-02-21-19-27-45.html

و لا يمكن تفسير النفاقات العسكرية الكبيرة للجزائرخارج الدور الريادي التي تحتله بالمنطقة ودورها الإقليمي في مكافحة الإرهاب، حيث تعتبر الدول الغربية شريكا لا يمكن الإستغناء عنه وتجربة رائدة في المعالجة الأمنية للإرهاب، كما أن تزايد التسلح إرتفع بشكل كبير بعد الانتشار الكبير للإرهاب الذي مس أحد أهم منابع المال لدى الحكومة الجزائرية ممثلا في المواقع الغازية في الإعتداء على محطة الحياة بتيغنتورين.

تقرير معهد ستوكهولم للأبحاث السلام، إستعاد طبيعة النزاع الموجودة بين المغرب والجزائر، وربطها بالتسابق في التسلح وإقتناء العتاد العسكري، بنتائج التطورات الإقليمية التي تهز المنطقة وفي مقدمتها أزمة الساحل التي وصلت تداعياتها لجميع دول الجوار بشكل أو بأخر، وزادت من الأعمال الإرهابية بالساحل بشكل ملحوظ. ويظهر ضمن هذا السياق أيضا، الأزمة السياسية الموجودة بين المغرب والجزائر حول قضية الإحتلال المغربي للصحراء الغربية، التي لا تزال تشكل سببا تاريخيا في التسلح وإقتناء العتاد العسكري بشكل متواصل ودائم.[1]

وقال الدكتور عبدالفتاح الفاتحي، الخبير في قضية الصحراء والشأن المغاربي، لـ"العربية.نت" إن سباق التسلح بين المغرب الجزائر تتحكم فيها عدة اعتبارات موضوعية، كونه يتأثر أساساً بالتطورات الإقليمية في جنوب البلدان المغاربية خاصة في منطقة الساحل والصحراء.

وأوضح الفاتحي أن المغرب والجزائر في حاجة إلى قوة عسكرية رادعة لحماية أمنهما القومي، إذ إن تطوير وتحديث التجهيزات العسكرية يُسهم في تكريس قوة الدولة، ومنحها هيبة تمكنها من بسط سيادتها على كامل ترابها من أي تهديد داخلي.

وتابع أن الصراع الإقليمي المستمر بين المغرب والجزائر بسبب نزاع الصحراء، أو بسبب الحدود المغلقة بينهما يعد أحد العوامل المشجعة على سباق التسلح، في وقت تنعدم فيه انفراجات سياسية بين البلدين، ما يجعل حالة "لا سلام ولا حرب" ترخي بظلالها على العلاقات بين البلدين الجارين.

ويتوقع أن يستمر سباق التسلح بين المغرب والجزائر، وذلك بوتيرة سريعة وشديدة لحفظ التوازن العسكري بينهما، حيث إنه من المُرتقب أن يوقع المغرب صفقات جديدة لشراء السلاح في أفق تقليص الفجوة مع الجزائر[2].

---

[1]- شريفة عابد، صرفت 9ملايير دولار في شراء العتاد العسكري، معهد ستوكهولم يضع الجزائر ضمن أكثر الدول تسلحا بالمنطقة، في 2013/07/12، متوفر على الرابط التالي: http://www.al-fadjr.com/ar/national/249446.html.

[2]- حسين الأشرف، المغرب والجزائر من أكثر الدول إنفاقا على التسلح بالعالم، في: 2013/03/21/ متوفر على الرابط التالي: http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/algeria/2013/03/21

ويرى الدكتور إبراهيم اسعيدي، أستاذ في جامعة أوطاوا الكندية وخبير في OTAN وسياسات الدفاع الأمني للدول العربية أن مستوى تسلح المملكة المغربية لا يمكن أن يساير الجزائر نحو التسلح بسبب القيود المالية التي تكبل ميزانية المملكة.[1] وإعتبر أسعيدي بأن هذا التسابق المحموم نحو التسلح ظهر جليا في العقد الأخير، نتيجة عدد من العوامل منها ما يرتبط بالأمن الداخلي للجزائر، حيث إن عقيدة الأمن الوطني تستمر في الإيمان بأن القدرات العسكرية تعد من الوسائل الرئيسة بامتياز لإظهار القوة، ومحاربة الإرهاب وباقي القضايا التي تقوض الاستقرار الإقليمي. ولاحظ الخبير بأنه على ضوء المعطيات المنشورة في التقرير، فإن الجزائر التي تستفيد من ارتفاع أسعار البترول والغاز الطبيعي تهيمن على الوضع الإقليمي، باعتبار أنه عند نهاية الحظر على الأسلحة وبسبب الحرب الأهلية خلال سنوات التسعينيات، انطلقت الجزائر لتحديث وتطوير عتادها العسكري(...)وعزا اسعيدي الاستثمار المتواصل للجزائر في مجال السلاح إلى عوامل رئيسية أهمها: الرغبة في الحفاظ على التوازن الاستراتيجي مع المغرب، حيث إن الانشغال الأول لدى قادة الجزائر يتمثل في تدبير "معضلة الأمن" مع الجار المغربي.

وبالنسبة لسعي المغرب نحو التسلح، يشرح اسعيدي بأنه يمكن تفسيره بأمرين أساسيين، الأول يتمثل في التكافؤ الاستراتيجي مع الجزائر، والثاني أزمة الصحراء الغربية التي لم تجد لها حلا نهائيا بعد. وأردف الخبير بأنه رغم تواضع الإمكانات المادية المتاحة للمغرب.

2_تراجع الإعتراف الدولي بالقضية الصحراوية:

القضية التي إحتضنها الجزائر كباقي قضايا حق تقرير مصير الشعوب قضية الصحراء الغربية ومنذ تفجرها كانت محل إهتمام من طرف الجزائر وحتى في مرحلة تراجع النشاط الخارجي للجزائر بسبب الأزمة الداخلية، وذلك كما ذكرنا لحساسية هذا الملف في السياسة الخارجية للجزائر، ورغم أن الجزائر إستطاعت أن تحصل على إعتراف منظمة الوحدة الإفريقية بالجمهورية الصحراوية وبالتالي، قبول عضويتها وتصنيفها في خانة تصفية الإستعمار، فإن تراجع النشاط الخارجي للجزائر قد أدت إلى تراجع العديد من الدول عن إعترافها بالصحراء الغربية والتي من بينها بعض الدول الإفريقية[2]. بل وأصبحت تسعى لإنهاء عضويتها في منطقة الوحدة الإفريقية ومن هذه الدول: بوركينافاسو، جمهورية إفريقيا الوسطى، الكاميرون، كوت ديفوار، غينيا

[1]- إبراهيم اسعدي، المغرب لا يمكنه أن يسايؤ الجزائر في سباق التسلح، في :2013/03/27/ متوفر على الرابط :
http://www.Elmustakbal.com/News/12840/

[2]- حصة حوار الساعة: التلفزيون الجزائري، القنات الجزائرية الثالثة، حلقة خاصة بعبد العزيز بالخادم، يوم: 2011/06/07.

كوناكري والسنغال وهي على مايبدو قائدة هذه المجموعة ولايمكن أن يفسر سعى هذه الدول لإعادة بعث الجدل في هذه المسألة إلا تحت تأثير الموقف الفرنسي بسبب العلاقة المتوترة مع الجزائر، ولذلك فهي تدعم المغرب حتى بالسلاح وتضغط على هذه الدول لتدعيم الموقف المغربي، بإعتبار أن معظمها من مستعمرات سابقة لها، وبسبب الخدمات التي تقدمها لهذه الدول كخدمات التدريب والدعم التقني العسكري، وكذا بحكم العلاقات التجارية التي تحتل فيها فرنسا المرتبة الأولى مع هذه البلدان ورغم هذه الجهود التي تقوم فرنسا والجهود التي يقوم بها المغرب في إطار منظمة الساحل والصحراء التي لم تنضم إليها الجزائر لندوتين لدول الساحل والصحراء لإنشاء إطار التعاون.

إضافة إلى تحفظهما على السلوك الليبي الذي كان داعما للإرهاب كما كان داعما لحركات تمرد الطوارق التي تمثل تهديدا للأمن القومي الجزائري، وهذا ما أراد أن يستغله المغرب لمراجعة الموقف الإفريقي من القضية الصحراوية إلا أن الجزائر إستطاعت التغرب إلى إلى جنوب إفريقيا,وإقناعه بالإعتراف بالجمهورية الصحراوية وعملت سويا مع نجيريا في إطار مبادرة النيباد و والحرص على ثبات موقفها من القضية قد حقق إنتصار اخر,ولهذا فانه لحد الساعة لم يتمكن المغرب من احداث اختراقات دبلوماسية في افريقيا بشأن النزاع الصحراوي وإن لازالت الجمهورية الصحراوية تتمتع باعتراف حوالي ثلاثين دولة في القارة (حيث بعد سحب عدة دول افريقية اعترافها بها)

3 _ تأخر الجزائر في الاعتراف بالمجلس الانتقالي الليبي:

تحفظت الجزائر حول مسألة الإعتراف بالمجلس الإنتقالي الليبي، أثارت الشروط التي وضعتها الجزائر للاعتراف بالمجلس الانتقالي الليبي جدلا، وخاصة فيما يتعلق باشتراط تقديم المجلس التزاما قويا بمحاربة تنظيم القاعدة، ليأتي بعد ذلك تصريح للناطق باسم وزارة الخارجية الذي أكد على أن بلاده لم تضع مثل هذا الشرط، ولكن المجلس الانتقالي لم ينتظر طويلا للتعبير عن رفضه لهذا الشرط.

صرح وزير الشؤون الخارجية السيد مراد مدلسي، أن الجزائر وفرنسا تعتبران أن تسوية الأزمة الليبية لا يمكن أن تتم إلا عن طريق حل سياسي، ورفض مدلسي التحليلات التي تضع الموقف الرسمي الجزائري إلى جانب نظام العقيد الليبي معم القذافي، موضحا أن موقف الجزائر تجاه الأزمة الليبية يتماشى مع المواقف

التي عبر عنها كل من الإتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، وأكد تمسك الجزائر بخارطة الطريق الإفريقية لحل النزاع الدائر في ليبيا.[1]

أكدته تقارير أمنية وإعلامية عن تمكن عناصر "جهادية" من التسلل إلى معاقل القاعدة، بعد فرارهم من السجون الليبية بمن فيهم إرهابيون ليبيون معروفون تسلمهم النظام الليبي المطاح به من عدة دول كالعراق وأفغانستان والصومال ودول الساحل، على رأسهم عبد الحكيم بلحاج، لكنهم إستعادو حريتهم في ظل الوضع السائد.

وفي هذا السياق، قال مصدر أمني إن الجزائر لديها معلومات مفادها أن إرهابيين ليبيين سلمتهم السلطات الجزائرية لحكومة القذافي، قبل إندلاع الأزمة في ليبيا، هم طلقاء الأن وإنظموا للمعارضة المسلحة، مشيرا بشكل خاص وبالإسم الإرهابي " عمر شغلال " ومجموعته، مضيفا بأن هذا الإرهابي كان له أكثر من ظهور في بنغازي، وأوضح نفس المسؤول أن هذا الوضع يزيد من مخاوف الجزائر من هيمنة الجهاديين على المعارضة المسلحة المناولة للقذافي.

صرحت الجزائر على التحفظ بالاعتراف بالمجلس الإنتقالي الليبي، كممثل للشعب الليبي، حتى يقدم ضمانات جدية خاصة بمكافحة الإرهاب والإلتزام بحسن الجوار، وقوبلت التصريحات الجزائرية بإنتقاد سريع من قيادة المعارضة الليبية، حيث قال أحمد باني المتحدث العسكري بإسم المتمردين، إن تصريحات المسؤول الجزائري غير منصفة، وطالب الجزائر بأن تجاوب القاعدة على أراضيها أولا قبل أن تفرض شروطا على الليبيين، وتتالت الإتهامات إتجاه الجزائر حول إرسال وسماح بمرور المرتزقة للقتال إلى جانب القذافي، وبدأت تأخذ منحى تأزم العلاقات الليبية الجزائرية.[2]

---

[1]- كما زايت، جدل بشأن شروط الجزائرية للإعتراف بالمجلس الإنتقالي الليبي، في الجزائر يايمز، 26 أوت 2001، متوفر على الرابط التالي:
http://www.algeriatimes.net/algereianewews17667.html

[2]- سامر رياض، "الأسباب التي اخرت الإعتراف الجزائري بالمجلس الإنتقالي، استباق المعارضة في غتهام الجزائر بإرسال مرتزقة أفسد العلاقات"، في: جريدة الخبر اليومي/ متوفر على الرابط التالي: .http://www.elkhabar.com/ar/autres/hadath/263848

وأخذت التصريحات العدائية من ممثلي المجلس الإنتقالي الليبي إتجاه الجزائلر منحا تصاعديا وخاصة تصريحات مصطفى عبد الجليل رئيس المجلس الإنتقالي الليبي، الذي أصبح يتناقص في تصريحاته فمرة ينفي ومرة أخرى يتهم الجزائر.

والسبب الحقيقي كان طلب الجزائر من المجلس الإنتقالي الليبي التعهد بمحاربة تنظيم القاعدة، وقد صرح السيد عبد العزيز بلخادم خلال حصة حوار الساعة يوم 2011/06/07 ردا على موضوع المرتزقة، قائلا: "في البداية هذا الذي إتهم الجزائر يجب عليه أن يعي ما يقول، لأن نفس الشخص الذي ظظاتهم الجزائر اليوم هو ذاته كذب الإدعاء منذ خمسة عشر يوم، وهو رئيس المجلس الإنتقالي الليبي هؤلاء الناس مع إحترامي لدينهم أقول لهم عليكم الوضوء قبل ذكر الجزائر، فالفرق بيننا وبينكم أننا حاربنا الحلف الأطلسي، أما انتم فقد إستقويتم بالناتو على إخوانكم ". بهذه الحدة رد السيد عبد العزيز بالخادم على تصريحات مصطفى عبد الجليل رئيس المجلس الإنتقالي الليبي، وهذا يعكس توتر كبير في العلاقات الجزائرية الليبية في ظل الحكم الجديد، والسبب المتعلق بالإرهاب والتخوف من تعاطف الثوار مع تنظيم القاعدة أو الإنطواء تحت رايتها.

وقد طرحت حادثة أختطاف " محمد العيد خلفي " والي ولاية إليزي الحدودية مع ليبيا العديد من من التساولات والاستفسارات كما تؤكد فرضيات ومخاوف عبرت عنها الجزائر سابقا إزاء الوضع بليبيا الذي يسير نحو الأسوأ ليؤكد أن هذه الأخيرة أصبحت ميدان خصب للجماعات الإرهابية التي تحاول الاستثمار في مناخ الفوضى وتسرب كميات كبيرة من الاسلحة و تشير كل المعطيات ان حادثة إختطاف والي اليزي بمنطقة الدبداب الحدودية مع ليبيا، من تنفيذ جماعة مسلحة تتخذ من ليبيا مقرا لها وهو البلد الذي تتجه أوضاعه الأمنية يوم بعد أخر من السيئ إلى الأسوأ .

وتؤكد بأن ليبيا أصبحت أكبر القواعد الخلفية للجماعات الإرهابية لاسيما تلك التي تنطوي تحت لواء ما يسمى بتنظيم القاعدة، الذي أوفد مبعوثه إلى ليبيا ليلتقى عبد الحكيم بلحاج الحاكم العسكري لطرابلس ورئيس الجماعة الليبية المقاتلة سابقا مع بعض موفدي

"أبو زيد" أمير كتائب الساحل في تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي و هو اللقاء الذي تم في شمال النيجر.[1]

[1]- رضا س، "إختطاف والي إليزي يفضح تحالف ثوار ليبيا مع تنظيم القاعدة"، في: نوميديا، نيوز 17 جانفي 2012، متوفر على الرابط: http//www.numidianews.com/ar/article-9303.html.

4_قضية إعتداء جبل الشعباني التونسية:

مع مرور عشرية كاملة على فهم أن الإرهاب وباء عابر للأوطان والقارات، لا يحتاج تصدير بل هو معدي وقابل للإنتقال كلما سمحت له الظروف، إلا أن تهمة تصدير الإرهاب ووضع اللوم على الجزائر عاد ليطل على الجزائر إنطلاقا من جبل الشعباني التونسي، على الحدود الجزائرية التونسية.

ففي 29 جويلية 2013، تعرض عدد من الجنود إلى كمين أدى إستشهادهم في منطقة إسمها فج بوحسين من جبل الشعانبي، إذ وقع تبادل لإطلاق نار بين دورية الجيش والإرهابيين إلا أن الهجوم المباغت وإطلاق النار المكثف أدى إلى إستشهاد 8 جنود، وقد تم ذبح ثلاثة جنود بعد قتلهم وإنتزاع أسلحتهم.

وإنطلقت مباشرتا حملة إتهامات ضد تورط الجزائر في الإعتداء، تارة بإتهامها بالتراخي والسماح للإرهابيين بالتسلل على الشريط الحدودي، وتارة بتصدير الإرهاب، ونبهت الحكومة التونسية من مغبة المساس بالعلاقات التونسية الجزائرية، بالقول أن تونس " تنزه" الجزائر من إتهامات الموجهة لها بالضلوع في تدهور الأوضاع في تونس، محذرة من معينة المس بإستقرار علاقات تونس مع الدول الشقيقة والصديقة.

وشددت الوزارة في بيان وزعته مساء الخميس رفضها القاطع لكل ما من شأنه أن يستهدف إستقرار علاقات تونس مع الدول الشقيقة والصديقة أو يعكر صفوها، وذلك على إثر مايتم في بعض وسائل الإعلام ومواقع التواصل الإجتماعي من تصريحات تتهم دولا شقيقة وصديقة بالضلوع في الأحداث الأمنية المؤسفة التي شهدتها بلادنا.

وأعربت عن حرصها الشديد على الحفاظ على عمق العلاقات التي تجمع تونس مع مختلف الدول الشقيقة والصديقة ولا سيما دول الجوار المباشر، وخاصة الجزائر الشقيقة بإعتبار حجم التحديات الأمنية المشتركة الماثلة أمامنا اليوم وجسامة تداعياتها على إستقرار بلداننا.

المطلب الثاني : الأزمات الداخلية التي عاشتها الجزائر:

مع بداية الثمانينات شهد المناخ السياسي في الجزائر إنتعاشا، حيث بدأت بعض التيارات السياسية في الظهور، وتزامن ذلك مع إعادة هيكلة المؤسسات الإقتصادية الإشتراكية، وظهور شعارات جديدة من بينها "من أجل حياة أفضل" خاصة مع تراجع أسعار البترول وبروز أزمة إقتصادية عالمية منذ 1986م مما أثر

سلبا على الإقتصاد الوطني وعلى دخل ومعيشة المواطن، حيث عمت الإضطرابات مختلف المؤسسات الإقتصادية الوطنية، وفي 10سبتمبر1988م بمناسبة عن افتتاح مناقشة المشروع التمهيدي لدستور الإتحاد بين الجزائر وليبيا، ألقى رئيس الشاذلي بن جديد خطابا أمام مكاتب التنسيق الولائية انتقد بشدة الحكومة وحزب جبهة التحرير الوطني (FLN) ووصف ذلك بالأوضاع المزرية والتسبب واللامبالاة، التي أصبح يتصف بها إطارات الدولة، وأفراد المجتمع بصقة عامة، والدعوة إلى إنتهاج سياسات التقشف لمواجهة أخطار الأزمة الاقتصادية التي تعرفها الدولة نتيجة انخفاض أسعار البترول[1] .

حسب المحللين السياسيين هذا الخطاب كان له وقع سيء على نفسية الجوائريين، مما أحج الأوضاع وضاعف من حركة الإحتجاجات حيث توسعت إلى أحداث 5 أكتوبر 1988.[2]

تسارعت الأحداث التي عاشتها الجزائر منذ إنتفاضة أكتوبر 1988 وتعددت، فإلى جانب مشروع الإصلاح السياسي الذي إنطلق بالإستثناء على دستور جديد في فيفري 1989م (التحول الديمقراطي).

تزايدت المحاولات للإسراع بالإصلاحات الإقتصادية التي شرع فيها منذ بداية الثمانينات مع مشروع إعادة هيكلة المنشأت الإقتصادية الكبرى التابعة للقطاع العمومي، ولعل أهم ما ميز الجانب المؤسساتي والسياسي للجزائر عشية تلك الإنتفاضة هو أنه كان على درجة متقدة من الإنحلال والتفكك، مهددا بالإنهيار نتيجة لوضعية معقدة تداخلت فيها عدة عوامل أهمها: وجود تباين إجتماعي كبير، والثراء الفاحش لأقلية محمية، إضافة إلى إقصاء وتهميش الشباب عن كل القرارات السياسية والإقتصادية للمجتمع.[3]

قابلت الدولة ذلك بإصلاحات سياسية تجسدت في دستور 23 فيفري 1989م، الذي فتح المجال للتعددية في المادة (40). وبذلك إنتهى عهد الحزب الواحد وبدأت التعددية الحزبية:

- ✓ **التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية في 11 فيفري 1989**
- ✓ **الجبهة الإسلامية للإنقاذ في 21 فيفري 1989**

---

[1]-طبيب فتيحة،البعد الأمني للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة المغاربية بعد الحرب الباردة،مذكرة ماجستير، جامعة جيلالي ليابس2014 ص56.

[2]- أحمد سويقات، التجربة الحزبية في الجوائر(1962-2004)، جامعة ورقلة، ص124.

[3]- العياشي عنصر، "التجربة الديمقراكية في الجزائر: اللعبة والرهانات"، ورقة مقدمة للمؤتمر العالمي الدولي حول "تعثر التحولات الديمقراطية في الوطن العربي"، القاهرة، من 29 فيفري إلى 03 مارس 1996م، تنظيم مركز القاهرة الدراسات حقوق الإنسان ومؤسسة الأهرام، ومنظمة حقوق الإنسان الفلسطينية "مواطن"، نشرت بكتاب: "تعثر التحولات الديمقراطية في الوطن العربي"، مؤسسة مواطن، رام الله، فلسطين، 1997، ص01.

- ✓ **إتحاد القوى الديمقراطية في 23 فيفري1989**

تم الإعتراف بخمس تشكيلات سياسية في 30 سبتمبر1989 وهي الحزب الاجتماعي الديمقراطي، حزب الطليعة الاشتراكية، الجبهة الإسلامية للإنقاذ، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، الحزب الوطني للتضامن والتنمية[1].

إنطلقت التجربة الديمقراطية في الجزائر على أساس خاطئ سنة 1989م، بفعل غياب تقويم جدىّ وموضوعي للأوضاع المتأزمة التي أدت إلي إنتفاضة أكتوبر، وكذلك الطموحات والأمال التي وقع التعبير عنها قبل وبعد ذلك، إذ تم إختزال الأزمة بعمقها، وتشعب عواملها، وتعدد جوانبها، إلى مجرد فشل نمط التنظيم الإقتصادي السائد حتى ذلك الحين، وضرورة إستبداله إضافة إلى إدخال إجراءات شكلية التي مست تعثر التحولات الديمقراطية في الوطن العربي (مراجعة نظام الإنتخاب، وأسلوب الإقتراع، وإعادة تقسيم الدوائر الإنتخابية)، بينما تم تجاهل البعدين السياسي والإجتماعي بالرغم من أن الملاحظ الدقيق لا يمكنه إلا أن يسجل درجة الأزمة الحادة التي وصل إليها النظام السياسي ومستوى التفكك الذي بلغة المجتمع.[2]

ثم تم تعديل القانون المتعلق بالإنتخابات (بطريقة توزيع المقاعد على القوائم) بموجب القانون 06/90 المؤرخ في 1990/03/27 ونصت المادة 62 على ذلك.[3]

جرت أول إنتخابات تعددية محلية يوم 12 جوان 1990م وكانت النتائج كمايلي:

جدول رقم (02): نتائج أول إنتخابات تعددية محلية.

---

[1] المادة40: تتعلق بإنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، ويرى بعض الأساتذة في ذلك ثلاثة أمور:

1- "تضييق مجال ونفوذ التعددية لينحصر دورها في المعارضة دون المشاركة الفعالة والمؤثرة."

" 2-استبعاد انتعاش أو قيام أحزاب معينة."

" 3-افتراض عدم وجود أو قيام أحزاب مؤهلة وقادرة علىخوض معركة المنافسة السياسية"

[2]- العياشي عنصر، مرجع سبق ذكره، ص02.

[3] -المادة 62 نصت على مايلي: "تتحصل القائمة التي فازت بالأغلبية المطلقة عل الأصوات المعبرة عل عدد من المقاعد يتناسب والنسبة المئوية المحصل عليها المجبرة إلى العدد الصحيح الأعلى :وفي حالة عدم حصول أية قائمة على الأغلبية المطلقة من الأصوات المعبر عنها تفوز القائمة التي تحوز على أعلى نسبة بما يلي :50% من عدد المقاعد المجبر إلى العدد الصحيح الأعلى في حالة ما إذا كان عدد المقاعد المطلوب شغلها في الدائرة فرديا.50% زائد واحد من عدد المقاعد في حالة ما إذا كان عدد المقاعد المطلوب شغلها زوجيا..صدر قانون الإنتجابات بموجب القانون 89/13 المؤرخ في 7 أوت 1989م الذي تبلى طريقة الاقتراع النسبي مع أفضلية الأغلبية، إذ نصت المادة 62 قبل تعديلها على: " إذا تحصلت القائمة على الأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها فإنها تحوز على جميع المقاعد"

الحزب	المصوتين	الممتنعين	الأصوات المعبر عنها	الأحزاب المعتمدة	الأحزاب المقترحة	النسبة المتحصل عليها
الجبهةالإسلامية للإنقاذ	7.8 مليون نسمة	5 ملايين نسمة	5 ملايين نسمة	25 حزب سياسي	11 حزب سياسي	%55.42
جبهة التحرير الوطني	_	_	_	_	_	%30.64

المصدر: أحمد سويقات (بالتصرف).

وفي 29 سبتمبر 1991م تم رفع حالة الحصار وأعلن الرئيس الشاذلي بن جديد عن تاريخ إجراء الإنتخابات التشريعية في 26 ديسمبر 1991م (الدور الأول).

وفي 11جانفي 1992 قدم رئيس الجمهورية إستقالته (الشاذلي بن جديد) مما أحدث فراغا دستوريا كبيرا بسبب إقتران ذلك مع حل البرلمان، عولج ذلك بتشكيل المجلس الأعلى للدولة (يتكون من خمسة أعضاء برئاسة محمد بوضياف)، وإنشاء مجلس إستشاري مكان البرلمان في 4 فيفري1992 ، ثم قام وزير الداخلية برفع دعوى أمام الغرفة الإدارية للمطالبة بحل الجبهة الإسلامية للإنقاذ ،التي أصدرت في النهاية قرارا بالحل في 4 مارس 1992 ، والذي أيدته المحكمة العليا 1992 وعلى إثر ذلك صدرت بقرارها الصادر في1992/04/29م.وعلى إثر ذلك صدرت عدة مراسيم لحل المجالس الشعبية البلدية والولائية التابعةللحزب المنحل.[1]

مباشرة بعد توقيف المسار الإنتخابي في 1992م دخلن البلاد في موجة عنف حاد، حيث تبنى الإسلاميون العمل المسلح وتدشين ذلك بإغتيال "محمد بوضياف" رئيس المجلس الأعلى للدولة و "قاصدي مرباح" رئيس جهاز المخابرات ثم كثرت الإغتيالات في صفوف رجال الأمن والدولة وتم يسلم حتى المتفقون، وبذلك دخلت البلاد في أزمة أمنية حادة دامت عشرية كاملة من جانفي 1992 إلى فيفري 2000م) حيث عرفت البلاد هشاشة أمنية كبيرة، تميزت بمجازر في تحركها أيادي خفية (الدعم اللوجيسي والسياسي كان يأتي من الخارج)[2]

[1]- أحمد سويقات، مرجع سبق ذكره، ص125.

[2]- عبد الحميدإبراهيم، "في أصل الأزمة الجزائرية 1995- 1999" ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص237.

وتم تسيير البلاد من الناحية السياسية من خلال فترتين إنتقاليتيين:

الفترة الإنتقالية الأولى (جانفي 1992–ديسمبر 1993): أعلن عنها المجلس الأعلى للدولة، تميزت هذه الفترة بالعمل المسلح من قبل الجماعات وبأزمة أمنية متعددة الأبعاد.

الفترة الإنتقالية الثانية (جانفي 1994– نوفمبر 1995): تميزت بتعيين زوال رئيسا للدولة، وبحدة العمل المسلح وهشاشة السياسات الأمنية.

لقد تمت العودة إلى المسار الديمقراطي سنة 1995م حيث أجريت أول إنتخابات رئاسية تعددية في نوفمبر 1995م* فاز بها الرئيس زوال، جرت في ظروف أمنية معقدة.

وفي سنة 1996م تم تعديل دستور 1989م، وإجراء إنتخابات تشريعية في أكتوبر 1997م.

أنتهت الفترة الإنتقالية الثالثة بعد تفاقم الأزمة الأمنية والسياسية والإقتصادية.

أما الفترة الإنتقالية الرابعة يميزت بوصول السيد عبد العزيز بوتفليقة إلى رئاسة الجمهورية 1999م، حيث إعترف بأن الزمة متعددة الأبعاد، للملاحظة تم تحقيق نجاحات في السياسات الأمنية والإقتصادية منذ سنة 2000م، خاصة مشروع الإنعاش الإقتصادي.

ولمعرفة كيفية نشأة الجماعة المسلحة في الجزائر لا بد من العودة إلى جذور تكونها قبل الأزمة الأمنية، إبتداءا من سنة 1964 هاجم الإسلاميون الإشتراكية مستغلين معلمين وأساتذة الشرق الأوسط الذين زرعوا أفكار الإخوان المسلمين* والوهابية** في أوساط التعليم، حيث إستغل الإسلاميون الحرب الأفغانية السوفياتية، وقاموا بإرسال الاف الجزائريين إلى معسكرات افغانستان عن طريق الباكستان ولبنان، ومعسكرات أخرى، إذ تم تدريبهم على حرب العصابات واالرهان أثناء عودتهم تدعمت المجموعات الإسلامية في الجزائر وقامت بتخريب خطوط الهاتف،وإغتيال شرطي بالأغواط، وإغتيال نساء عازبات والدعوى إلى قتل النساء العاملات، والقيام بأعمال سطو من أجل الحصول على الأموال الضرورية لشراء الأسلحة، وفي الثمانينات ظهرت "حركة بويعلي " التي قضت عليها الدولة، ولعب الإسلاميون دورا كبيرا في أحداث 5 أكتوبر 1988م، حيث كانت أول عملية عسكرية قام بها الإسلاميون هي عملية "قمار" في ولاية الوادي (الهجوم على ثكنة عسكرية لأجل الحصول على الأسلحة) شنت كذلك حركة عصيان إثر الدعوة إلى الإضراب الذي أعلنته

الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وفي 21 جوان 1991م قادة الإنقاذ يوجهون نداء لتخزين الأسلحة والمتفجرات، ويمكننا التطرق إلىأهم الجماعات المسلحة كمايلي:[1]

1/ جماعة "مصطفى بويلعي": قائد أول تمرد مسلح ضد الدولة متهما إياها بالرّدة. وسبقه قبل ذلك إلى تمرد في السبعينات بغض الإسلاميين مثل الشيخ " محفوظ نحناح" ورفيقه الشيخ "محمد بوسليماني" الذين سجنا سنة 1977 و1980 بتهمة محاولة قلب النظام والقيام بعمليات تخريب أعمدة وخطوط الهاتف التي تربط نقاطا إستراتيجية بين العاصمة والبليدة.

بدأ "بويعلي" تأسيسي جماعته عام 1979م بالتركيز على مساجد العاصمة والمقاطع التربية منها، ثم إتصل بالمشايخ والعلماء طالبا منهم فتوى مؤيدة للجهاد ضد النظام المرتد حسب رأيه، لكنه لم يلق التأييد من أغلب المشاييخ والعلماء. قضت قوات الأمن على "بويلعي" في 3 يناير 1987م قرب المدية في كمين نصب له وقبل ذلك أسس "بويلعي" عام 1979 حركة سمّاها "الحركة الإسلامية المسلحة" لكنها لم تباشر عملها سوى في عام 1982م، وتعتبر عملية الهجوم على ثكنة الصومعة عام 1985م، واحدة من أبرز العمليات حركة "بويلعي".

في سنة 1987م تمت محاكمة (202) شخص من أعضاء الحركة، تم تبرئة (15) عنصرا وإستفاد (20) من قرار بالعفو. حكمت المحكمة بإعدام أبرز مساعدي "بويعلي" وهم "منصوري الملياني" و"عبد القادر شبوطي" و "محمد لعمارة"، تم العفو عنهم في مارس 1989م في بداية التعددية، والإفراج النهائي في يوليو

*الإخوان المسلمين: نشات جماعة الإخوان المسلمين في 1928 إستجابة لظروف إجتماعية ضاغطة أبرزها التغلغل الأوروبي السياسي والثقافي والإقتصادي الذي وقع في النصف الثاني من القرن 19م، حيث أخذت هذه الإستجابة شكل الدعوة إلى العودة لأصول الإسلام، أي الدعوة إلى الأصولية في مواجهة هجوم وتغلغل الثقافة الغربية زمنذ تشكل الجماعة وبروزها بدأ ينظر إليها من قبل المعسكريي والسياسيين الذيم مهدوا لثووة 23 يوليوا 1952م كحليفة محتمل، حتى أن ضباط ثورة يوليو كانوا على تفاعل وتعاطف مع الجماعة التي أغتيل مرشدا العام الشيخ " حسن ألبنا " في 12 فبراير 1949م، وفي المقابل كانت الجماعة على تعاطف مع النظام الثوري الذي قضى على النظام الملكي الفاسد في مصر. ومن دون أهم رموز الإخوان المسلمين أعدموا (حسن البنا (أغتيل يوم 21 فبراير 1949 وهو مؤسس الحركة، الشيخ محمد فرغالي أعدم عام 195م، عبد القادر عودة الشيخ محمد الأودني سيد قطب أعدم شنقا في أوت 1966، كمال السناتيري.

**قامت الدولة الوهابية الأولى (1745-1818) بناء على التحالف بين الشيخ محمد عبد الوهاب والأمير محمد بن سعود صاحب الدرعية، وهي مدينة في الصحراء نجد، تم هذا التحالف عام 1158 هجرية/1745 وبمأعطى أبن عبد الوهاب للأمير السعودي مسوغا شرعيا لغزو البلاد الأخرى وإحتلالها وقتل أهلها بعد إتهامهم بالفكر وإكراههم على قبول الوهابية على أنها الإسلام.

1990م، أغلب المفرج عنهم ينضمون إلى الجبهة الإسلامية للإنقاذ للنشاط السياسي في العلن ثم يقودون النشاط المسلح بعد حل الحزب.

2/ جماعة الأفغان:[1] تعتبر جماعة "المليانى" من أبرز الجماعات المسلحة في التسعينات أغلب عناصرها كانوا مجاهدين في أفغانستان ضد الإتحاد السوفياتي (URS) ونظام رئيس الراحل "محمد نجيب الله"، حيث إنسحب الجيش الأحمر من أفغانستان سنة 1989م، وسقطت كابول في 1992م، وبذلك بدأ العرب الأفغان يفكرون في طريقة للعودة إلى بلدانهم لتطبيق ما إكتسبوه من خبرة عالية في الفنون القتال والأفكار الجهادي. حسب بعض التقديرات حوالي 1200 شاركوا في مظاهرات صائفة 1191 في العاصمة بالزي الأفغاني لا يؤمنون لا بالديمقراطية ولا بجبهة الإنقاذ، وإنما بالجهاد المسلح لأجل إقامة دولة إسلامية (التطرف).*

ظهرت حركة "شبوطي" "حركة الدولة الإسلامية" في العمل العلني في فيفري 1992م بعد إلغاء نتائج الدورة الأولى من الإنتخابات، وأثناء محاكمة الشيوخ الإنقاذ وجه "شبوطي" نداء الجهاد للشعب الجزائري.وافق "المليانى" على الخروج من حركة "شبوطي" وتزعم إمارة حركة الأفغان، وقام بأول عملية ضد القوات البحرية على الأميرالية بالعاصمة، وبعد إعتقال "قادي السعيد" سنة 1992م، إنضمت جماعة الأفغان إلى جماعة "موح ليفي" (محمد علال) تحت إسم "الجماعة الإسلامية المسلحة"، وفي سنة 1994م، هرب "قادي السعيد" من سجن "تازولت" بباتنة، حيث كان له الدور الكبير في إعلان الوحدة مابين الجماعة المسلحة للإنقاذ وحركة الدولة الإسلامية، دام دوره في الجماعة الجديدة أقل من سنة إذ قتل في قسنطينة سنة 1994م.

3/ جماعة القطبين[2]: وهي جماعة قادها "أحمدود" بعد إعتقال " المليانى" سنة1992م، وهو من العرب الأفغان متأثر بالنظريات الحاكمية والجاهلية للشيخ المصري "سيّد قطب" الذي أعدم سنة 1966م. نشطت هذه الجماعة في ولايات الغرب، قتل "احمدود" في تمرد سركاجي 1995م.

---

[1]- نفس المرجع، ص59.

*- متطرف EXTREMIST: هو عضو الحزب المتمسك بحرفية مبادئ أي مذهب سياسي، والقاتل بإتخاذ أشد القرارات بأعنف التدابير وأقصاها (قاموس المصطلحات السياسية، بوابة فلسطين القانونية)، ص44.

[2]- كميل، مرجع سبق ذكره، ص65.

4/ جماعة "موح ليفي" (محمد علال)[1]:هي تجمع لخليط من المجموعات السلفية ضمت في الغالب شبان من العاصمة والمناطق المجاورة، قامت بأول عملية لها سنة 1992م، حيث إستولت على سيارة سفير السعودية في الجزائر، قتل "محمد علال" سنة 1992م، بعد إجتماع "تمزقيدة" (ولاية البليدة). إنتقلت الأمارة إلى نائبه "عبد الحق العيايدة" (أبوعلان). حيث حاولت الجماعة أن تتوحد، وكانت هناك جماعات أخرى مثل "جماعة عبد الرحمن دهان" و "أبو سهام" و "الطيب الأفغاني" والتي نفذت الهجوم على ثكنة "قمار" يوم 18 نوفمبر 1991م.

5/ إمارة العيايدة[2]: إستمرت حتى سنة 1993م حيث شهدت "الجماعة المسلحة" في عهده تطورا ونشاطا بارزا، أعتقل في المغرب وخلفه "عيسى بن عمار" الذي قتل سنة 1998م.

6/ التفكير والهجرة: وهي أكثر الجماعات تشددا*، حملت المعتقد الضال من "بيشاور" (باكستان) معقل جماعة التفكير، كفرت هذه الجماعة أعضاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ في "مسجد التقوى" بباب الواد، تأسست هذه الفرقة تحت إسم "أنصار التوحيد"

أحداث أكتوبر 1988: اعتبارا من نهاية السبعينات ظهرت العيوب القاعدة بخطط التنمية المتتالية إزاحة النقاب عن القوات الإستراتيجية المتبناة، ولا سيما تلك التي تعطي الأولوية للصناعة الثقيلة على حساب الزراعة و إنتاج لمواد الغذائية، و جعلت نفقات واردات المواد الغذائية (2.2 مليار دولار سنويا في عام 1988) من الجزائر بلدا تابعا بنسبة 60% من حاجاتها الغذائية.[3]

---

*- سيد قطب هو مفكر إسلامي متيز، أديب وشاعر وناقد أدبي كبير صاحب المدرسة المتميزة في النقد الأدبي، ورئيس تحرير صحيفة الإخوان المسلمين تم إعتقاله سنة 1954 رغم أنه كان مقربا جدا من الضباط الأحرار وهو من قدم لهم إطارا نظريا وثقافيا لإنطلاق عمليتهم ضد النظام الملكي ولقد خاض معركة شرسة ضد الإقطاع المصري قبيل الإعلان عن ثورة 23يوليو 1954 وكان للظاباط الأحرار لقاءات متكررة معه في بيته يشرح لهم كتابه " العدالة الإجتماعية في الإسلام" فسر في عدة مجلدات "في ضلال القران".

[1]- نفس المرجع، ص66.

[2]- نفس المرجع، ص70.

*- تتميز الإيديولوجية الدينية بالإضافة إلى كونها نسقا من الأفكار والتصورات بما يضيفه عليها منطقها الإعتقادي من تصلب، بحيث تكون تعاليمها مجموعة منغلقة من الشمائر والموجبات والممنوعات، التي تتبنى على ما يشكل حجر الزاوية في كا ديانة، وذلك هو الفرق بين القدس والمدنس... فكل معتقد ديني بسيط أو مركب يحمل هذا الفرق، الذي على أساسه يقع التمييز بين الخير والشر.

[3] - بنجامن ستورا، تاريخ الجزائر: بعد الاستقلال 1962- 1988 ترجمة: صباح ممدوح كعدان، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2012، ص 97.

عرف شهر أكتوبر 1988 نشاطا سياسيا مكثفا في إطار الاتفاق مع ليبيا على إقامة الوحدة و كان ذلك بعد تميز باختلال تسويق الكثير من المواد الاستهلاكية الضرورية، و ارتفعت الأصوات تتحدث عن وجود شرخ كبير في جبهة التحرير الوطني، بين إصلاحيين يريدون الدخول بالحزب في مرحاة جديدة، و محافظين متجمدين يعوضون على السلطة بالتواجد و عرفت مدينة قسنطينة بداية 1988 انتفاضة قوبلت بالقمع و كانت بمثابة "بروفة" لأحداث أكتوبر، و في نفس الشهر و على بعد بشع أشهر من المؤتمر القادح للحزب، يلقي الرئيس في اجتماع حزبي خطابا بالغ العنف يبين في كل المؤسسات الجزائيرة، و كأنه في اجتماع حزبي مغلق.[1]

كما سبقت أحداث أكتوبر 1988 أوضاع و ظروفا تميزت بما يلي:

1-جملة واسعة ضد الفساد، و توزيع الثروات بطرق غير شرعبة و تبذير الأموال لعمومية، مست تلك الجملة الرئيس و أفراد عائلته، و بعض أعضاء التيار الإصلاحي، بحيث طرحت في الشارع قضاياها التالية:

- **قضية تحويل الأموال من البنك الخارجي.**
- **قضية مركب الرياض.**
- **قضية ثانوية ديكارت بمدينة الجزائر.**
- **قضية قنوزيع أراضي مزرعة بوشاوي.**
- **قضية النساء الفرنسيات المتزوجات بجزائريين.**

2- الإعلانات المتعددة عن الإضرابات العمالية خاصة في المنطقة الصناعية بالرويبة دامت هذه الإضرابات حتى سبتمبر 1988 حيث قام عمال الشركة الوطنية للسيارات الصناعية بالاحتجاج على عمليات اختلاس عرفها المركب، كمتا طالبوا بزيادة رواتبهم، و تضامنا مع هؤلاء قام 30000 عامل الآخرون الموجودون في

[1] – محي الدين عيمور، الجزائر: الحلم و الكابوس، ط1، لبنان: دار الفارابي، 2005، ص 121.

منطقة الرويبة الصناعية بإضراب دام 03 أيام انتهى بصدام مع قوات الأمن، و قد طالت موجة الإضرابات قطاع الطيران و البريد و النقل أيضا.

3- خطاب رئيس الجمهورية يوم 16 سبتمبر 1988، و الذي وجه فيه انتقادات لاذعة لبعض العناصر داخل الحزب و الحكومة و كان يقصد بالتحديد التيار المحافظ في الحزب و المعارض لسياسته الليبيرالية، كما حمل أصحاب المصالح الخاصة و المضاربين و الرشويين الذين جمعوا ثروات طائلة دون أن يبذلوا أي جهد، مسؤولية غلاء المعيشة و ندرة المواد الاستهلاكية.

من خلال هذا الخطاب يكون الرئيس ربن جديد قد شن نقدا صريحا و علنيا على الجهات التالية: القيادة الحزبية، الحكومة، الإدارة و المؤسسات، القطاع الخاص، الشريحة المرتبطة بفرنسا و المهاجرين. فمثلا بالنسبة للإدارة و المؤسسات العامة قال: "... نقول من لم يستطع تأدية واجبه فليعترف بأنه غير قادر"، و بالنسبة للقطاع الخاص قال: "... فالقطاع الخاص ينمو بصفة فوضوية دون إشراف، فالمعروف أن كسب الملايين يتطلب سنوات عديدة من العمل، لكن من المؤسف اليوم نرى أن الناس تكسب الملايين في ظرف قصير جدا".

أما عن الشريحة المرتبطة بفرنسا التي ظهرت على حقيقتها عقب غلق ثانوية ديكارت بمدينة الجزائر قال: "... الشيء المؤسف هو أبناء بغض الجزائريين الموجودين في الجزائر هم و أبناؤهم يذهبون للتظاهر و على هذا الزوج أي من يريد ثقافة أجنبية أن يأخذ زوجته و أبناءه و ليذهب للبلد الذي يريده... هناك فئة قليلة من الجزائريين لهم عقدة لأنهم لا يثقون في لغتهم و في شخصيتهم و في حضارتهم و في دينهم".

ففي هذا الخطاب تجاوبا في الأوساط الشعبية، و في ظل حركة الإضرابات، بدأ الحديث عن تنظيم مظاهرات مناهضة للنظام يوم 05 أكتوبر 1988، بدأت بوادرها يوم 04 أكتوبر ليلا بالعاصمة و انتشرت في صباح 05 أكتوبر لتشتد و تعم العاصمة و نواحي خرى من الوطن، ضمت هذه المظاهرات العديد من الفئات الشعبية و خاصة الموجودة في خطوط المواجهة مع تدهور أحوالها المعيشية بحيث تصدرها المفصولون عن الدراسة و العاطلون عن العمل و الكهول و العزاب و لقد كانت أحداث أكتوبر 1988 موجهة ضد رموز السيادة الوطنية مثل البلديات و مقرات الوزارات و المؤسسات التربوية التي تعرضت إلى عمليات الحرق و

النهب و شتى أنواع التخريب الأخرى.[1] و يوم 10 أكتوبر، يظهر الشاذلي بن جديد على التلفزيون، و دعا المواطنين للتعقل، و وعدهم بغد أفضل، و بإصلاحات في جميع المجالالت السياسية و الاقتصادية، و كان الهدوء قد عاد إلى كل أحياء العاصمة و ما جاورها.و فهم الجزائريون أن ثمة تلميح لتغيير الحكم، و أن الجزائر مقبلة على الانفتاح، و هو ما تم فعلا، حيث رحل شريف مساعدية عن جبهة التحرير الوطني ليخلفه عبد الحميد مهري، و أقر الشاذلي دستورا جديدا أقر التعددية السياسية و الإعلامية في الجزائر، و فتح مجال النشاط واسع لكل التيارات السياسية مهما كانت انتماؤها، و أقر حرية التعبير أيضا، كما فتح المجال الاقتصادي للقطاع الخاص.[2]

المبحث الثاني :المدركات الدولية

أصبح العالم أمام جملة من التهديدات اللاتماثلية أو كما تعرف بالتهديدات الجديدة، و فهم العالم أن هذه التهديدات و على رأسها الإرهاب، تتطلب تكاثف و تعاون دولي لتطويق هذه الظاهرة، فبعد أحداث 11 سبتمبر 2001، تفهم العالم موقف الجزائر التي قاومت الإرهاب بشجاعة، و أصبح الإرهاب سلاح ذو حدين، فكما كان له آثار سلبية على العلاقات الخارجية الجزائرية، أصبح سببا في تبني الدول المقاربة الجزائرية، و التقارب و التعاون مع الجزائر للاستفادة من خبرتها في مجال مكافحة الإرهاب.

لقد عرف حقل العلاقات الدولية تحولا خاصة في الناحية الأخلاقية منها، التي أصبحت تخضع إلى نوع من الممارسات السياسية التي تتجاذبها المتغيرات الدولية و تسيرها الأهواء و المصالح المبنية على العلاقات الظرفية أو اللحظية إلى درجة تتحول فيها تلك المظاهر الأخلاقية و التقليدية للعلاقات ما بين الأمم و الشعوب في مختلف دول العالم إلى شكل من أشكال الشد و الجذب بسبب تلك التحولات السلبية و المظاهر السياسية التي شابت تلك العلاقات الإنسانية لسبب أو آخر و التي يفترض أن تكون علاقة ود و ترابط و تعارف و تسامح لا علاقة صدام و تعنت و انتهاك للحقوق و الحرمات القانونية و الإنسانية و الأخلاقية للبشرية.

---

[1] مصطفى بلعور، الإصلاحات السياسية في الجزائر 1988 – 1990، في: موقع دكتور بوحنية قوي، متوفر على الرابط التالي: http://bouhania.com/news.php?action=view&id=43 (2013/05/25).

[2] مراد محامد، كرونولوجيا أحداث 054 أكتوبر 1988، في: الجزائر نيوز، متوافر على الرابط التالي: http://www.djazairnews.info/component/content/article/41html.(26/04/2013).

و بمعنى آخر أن بروز بعض المظاهر و التحولات السياسية الحديثة و خصوصا العالمية منها، أي تلك التي شكلت الصورة العامة للتاريخ السياسي الحديث، كنوع من صور المعالجات الأمنية و السياسية و الاقتصادية لبعض القضايا الدولية كالإرهاب و ثورة المعلومات و العولمة و قضايا الحدود و الخطابات السياسية و ردود الأفعال الدولية على بعض تلك المتغيرات و الخلط ما بين بعض المصطلحات و المفاهيم الأخلاقية و الفواصل و المعايير القانونية و الحقوقية كعدم التفريق ما بين مفهوم الإرهاب الدولي بمعطياته الظاهرة كالعنف و القتل و المقاومة كحق مشروع لردع العدوان على سبيل المثال و غيرها الكثير، كان له الدور الأكبر في تلك الانتهاكات الدولية لحقوق الأفراد و الشعوب في مختلف دول العالم، مما ترتب عليه تراجع مفهوم حسن الإدارة العامة للعلاقات الدولية[1].

المطلب الأول : تاثير أحداث 11 سبتمبر 2001 على السياسة الأمنية الجزائرية

1_استرجاع الجزائر مكانتها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

لقد كان سلوك قوات الأمن الجزائرية في ذروة العنف المروع (1993-1997) سببا في وضع البلاد ف دائرة الضوء فأصبحت معزولة دوليا و لكن بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 الإرهابية على الولايات المتحدة عادت الجزائر إلى الحظيرة، و استغل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة هذه الحوادث الجديدة آنذاك بمهارة لإعادة ترتيب احتياجات الأمن و السياسة الخارجية في الجزائر مع الاحتياجات الأمريكية، و روج للجزائر كشريك مهم في الحرب على الإرهاب.

و قد أعطيت الجزائر أخيرا نوعا من شرعية المحارب، التي طالما طمعت فيها، شبيهة بالشرعية الثورية التي كانت تتمتع بها بين دول عدم الانحياز خلال ستينيات و سبعينيات القرن الماضي نتيجة لحرب الاستقلال التي خاضتها ضد فرنسا، و ظهر جليا أن الجزائريين خاضوا حرب وجود ضد المتطرفين الإسلاميين من دون أي مساعدة من العالم الخارجي، فقد أثبتت الهجمات الإرهابية في أمريكا للمسؤولين الجزائريين أن النظام

[1]-أنوار بوخرص ,"الجزائر و الصراع في مالي",كارنيغي للسلام,مرجع سابق,ص19.

الجزائري كان فطنا و متبصرا في تحذيراته من مخاطر الإسلام المتطرف طيلة عقد التسعينيات و منذ 11 سبتمبر 2001، هذه السردية جرى إدراجها في دوائر مكافحة الإرهاب في الغرب الأمر الذي سمح للنظام الجزائري بتجاوز التحقيق الدولي في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في التسعينيات من أطراف النزاع، كما أنها فتحت الطريق أمام إقامة علاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة.

تعززت الشراكة الأمنية بين الولايات المتحدة و الجزائر في العام 2010 بالتوقيع على اتفاق المساعدة الجمركية المتبادلة و معاهدة المساعدة القانونية المتبادلة، و في فبراير 2011[1]، شكل البلدان فريق اتصال ثنائي بشأن مكافحة الإرهاب و التعاون الأمني و المكانة الجزائرية في نظرة الولايات المتحدة الأمريكية الإيجابية نحو الجزائر انعكست إيجابيا بدورها على باقي دول العالم، عبر مجموعة من الشراكات الدفاعية مع دول عدة.

2_انفراج الأزمة الداخلية و انتعاش الدبلوماسية:

إن الجزائر بخبرتها و مكانتها المفقودة داخل عالم الدبلوماسية، برمجت عودة قوية للساحة الدولية، في الوقت المناسب تزامنا مع بداية انفراج الأزمة الداخلية من جهة و بداية اقتناع المجتمع الدولي بأن الإرهاب وباء عابر للقارات، في حالة عدم تكاثف الدول لمحاربته، لن تكون أي دولة في منأى عن الإرهاب، و بدأت في العودة التدريجية على المستوى القاري وصولا إلى المستوى العالمي.

في سنة 1998 بعض الدول الإفريقية كانت داعمة للجماعات الإرهابية مثل بوركينافاسو و السودان و ليبيا، و لذلك فالموقف الجزائري لا يمكن أن يضمن نجاح مبادرة إفريقية لصالحه، و هذا ما سوف تحضر له الجزائر بعد أن بدأت الأزمة الجزائرية تجبو و هو ما يكون تمهيدا لعودتها بقوة إلى الساحة الإفريقية شيئا فشيئا مع تعافيها من الظاهرة تدريجيا، و تجلى ذلك في الجهود التي قامت بها تمهيد للقمة الرابعة و الثلاثين في العاصمة البوركينابية و اغادوغو عام 1998 سعت الجزائر لاستضافة القمة الموالية، و كان لها ذلك رغم

[1]-العايب سليم,مرجع سابق,ص99.

تحفظ بعض الحكومات على الوضع الأمني، و كان تصورها يهدف إلى استغلال انعقاد القمة لديها لفك الحصار المضروب عليها من جهة و من جهة أخرى تمهيدا لهجومها الدبلوماسي، في القارة الإفريقية لإعادة تأكيد دورها الريادي قاريا.

3_دور الرئيس عبد العزيز بوتفليقة:

لقد جاء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، في الوقت الذي كانت فيه الجزائر تعيش فيه قمة التهميش داخل المجتمع الدولي من جهة، و رغم الهدنة مع الجيش الإسلامي للإنقاذ كان مجال واسع يمكن من خلاله نسف الهدنة و دخول الجزائر ما لا يحمد عقباه، فوصف حال الأزمة في الجزائر بأنها أزمة وطنية متعددة الأوجه، كانت تهد كيان الدولة الوطنية و النظام الجمهوري[1].

و ربط السيد عبد العزيز بوتفليقة، بين التراجع في المكانة الدولية للجزائر، كونها انعكاس للأزمة الدموية الداخلية، الذي كلفها مكانتها و سمعتها على المستوى الخارجي، إذ يقول بوتفليقة: "إن الأزمة التي عصفت ببلادنا منذ التسعينيات، قد كانت إيذانا بتراجع دبلوماسيتنا، ذلك أن جهودنا آنذاك كانت موجهة أساسا إلى التصدي لوضعية داخلية مأساوية.

و رغم أن هذه الأزمة هي في طريقها إلى الزوال، إلا أن تأثيراتها الإيجابية تستغرق وقتا طويلا للتخلص منها و محو كل آثارها[2].

و تتفاوت آراء المجلدين حول تقويم دور المتغيرات الشخصية، كالاستعدادات النفسية و الشخصية في عملية صنع السياسة الخارجية، فالواقع أن صفات و معتقدات صانع القرار تؤثر على نتائج قرارات السياسة الخارجية، الآن الدولة ليست إلا كيانا قانونيا، مجردا تقوم جماعة معينة بإتخاذ القرارات باسمه، فكلما قويت سلطة اتخاذ القرار التي يتمتع بها صانع القرار، ازداد أثر المتغيرات الشخصية في عملية صنع السياسة الخارجية[3].

---

[1]_"عبد العزيز بوتفليقة في خطاب الى الأمة","الجزائر,12 مارس2002,في رئاسة الجمهورية,متوفرعلى الرابط التالي :
http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/recherche/recherche.htm

[2]_"مداخلة عبد العزيز بوتفليقة بمعهدجنوب ايفريقيا للشؤون الدولية","جوهانسبورغ,18 أكتوبر2001,في رئاسة الجمهورية,متوفر على الرابط التالي:
http://el-mouradia.dz/arabe/president/recherche/recherche.htm

[3]_وليد نسن,تفسيرالسياسة الخارجية,ترجمة:محمد بن أحمد مفتي,و محمد السيد سليم, الرياض:جامعة الملك سعود,1989,ص165

مع مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة و اعتلائه كرسي الرئاسة، سطر جملة من الأهداف الخارجية من أهمها:

ا_تحسين صورة الجزائر الخارجية:

فلقد أدرك بوتفليقة أن الصورة السيئة و المشوهة التي يحملها الكثير من الأجانب عن الجزائر تسهم بقسط في أزمتها و في عزلتها الدولية، فكان لابد أن تتجه الجزائر نحو تصحيح هذه الصورة لابد من تغيير نظرة الآخرين لبلادنا على جميع الأصعدة، السياسية منها و الاقتصادية و الاجتماعية مع تحميل المسؤولية لمن يجب أن تحمل له، لأننا ننطلق من حقيقة أساسية و هي أن الأزمة الخانقة التي عانت منها بلادي ذات خيوط متشبعة، منها ما تولد عن أوضاع داخلية تتحدث عنها، و أوضاع خارجية وجدت لها منفذا إلى جسم المجتمع،فساهمت في تفجيره و إضعافه[1].

إن الصورة القاتمة التي اتصفت بالجزائر، كانت نتيجة للحملة التي شنتها المنظمات غير الحكومية خالصة العاملة في مجال حقوق الإنسان، و التي طالما عبرت عن شكوكها و انطباعاتها السيئة ما يحدث في الجزائر، فإن بوتفليقة عمل على تحسين الصورة من خلال دعوته هذه المنظمات بالمجيء إلى الجزائر، مؤكدا على أن الجزائر بيت من زجاج و أنه ليس للجزائر ما تخفيه هادفا بذلك إلى:

أ- إزالة الشكوك و الانطباعات السيئة لمنظمات حقوق الإنسان.

ب- تحطيم تلك الصورة التي ترسخت لدى الأجانب عن الجزائر، و كانت السبب في حرمانها من الاستثمارات الأجنبية، و من مصادر التسليح و حتى من السلاح[2].

تعبئة موارد خارجية و جلب الستثمارات الاجنبية:

فالسياسة الخارجية النشيطة للدولة تستطيع أن تحصل على المساعدات الاقتصادية و القروض الأجنبية بأفضل الشروط الممكنة، و من مصادر متعددة و هذا ما أدركه بوتفليقة حينما سعى إلى تنويع

---

[1]_حديث لعبد العزيز بوتفليقة مع اسبوعية "الوسط" اللندنية,29 نوفمبر 1999, في رئاسة الجمهورية,متوفر على الرابط التالي :

http://www.el-mouradia.dz/arabe/recherche/recherche.htm

[2]_عديلة محمد الطاهر,"أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية 1999-2004",مذكرة ماجستير,جامعة قسنطينة:كلية الحقوق,فرع العلوم السياسية,2005,ص53 .

علاقات الجزائر، و فتح المجال واسعا، خاصة أمام الولايات المتحدة الأمريكية من خلال التعاون الأمني و الاقتصادي، كذلك تعريف المستثمر الأجنبي بقوانين و قواعد الاستثمار في الداخل و ما تقيمه من ضمانات و تسهيلات...إلخ[1].

ب_العمل على تنويع علاقات الجزائر الدولية

بالانفتاح الهادف إلى الاستفادة القصوى من كل ما يتيحه هذا التنويع، و كذا تقليص التبعية لطرف معين، و تتبنى استراتيجية بوتفليقة في هذا التنويع على إقامة العلاقات مع الدول المحورية سواء في القارة الأفريقية أو خارجها، إضافة إلى تلك التي يمكن أن تستفيد منها الجزائر اقتصاديا و ماليا، كذلك لا يفاضل بين المسارات الثنائية أو المتعددة في العمل السياسي: "أن الجزائر تواصل جهودها على الصعيد الثنائي و المتعدد الأطراف على حد سواء لمواجهة التحولات الاقتصادية العالمية.[2]

_استغلال المحافل الدولية:

للتعبير عن رؤى و أهداف الجزائر و خدمة مصالحها، فإدراكا منه أن العالم تحكمه القوة، انتبه بوتفليقة إلى ضرورة التكتل و استغلال المنظمات الدولية،فهو يرى الدبلوماسية الجزائرية خلال السبعينيات من القرن العشرين/ ظهرت كذلك من خلال حركة عدم الانحياز/ و مجموعة الـ77 اللتين كانت آنذاك تحملان انشغالاتنا و مطالبنا، و اليوم هناك فرصة أخرى وجب أن تستغل في إطار الـ ..... و الاتحاد الإفريقي، و حتى مجلس الأمن[3]:

و الآن قد تبوأت الجزائر مقعدها ضمن مجلس أمن الأمم المتحدة فإنها في موقع يمكنها من المشاركة أكثر فعالية... في المنافحة عن مصالح قارتنا و تعزيز السلم و الاستقرار في أرجاء إفريقيا كافة[4].

---

[1]_عديلة محمد الطاهر,نفس المرجع,ص53.

[2]_"كلمة عبد العزيز بوتفليقة في افتتاح اشغال الندوة الاولى لوزراء الطاقة لبلدان افريقيا و امريكا اللاتينية ",الجزائر 12 فيفري2004,في رئاسة الجمهورية, متوفر على الرابط التالي:
http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/recherche/recherche.htm

[3]_عديلة محمد الطاهر,نفس المرجع,ص 56.

[4]_"كلمة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في الاجتماع الافتتاحي لقمة مجلس السلم و الامن و الاتحاد الافريقي",اديس ابابا,25 ماي 2004 ,في رئاسة الجمهورية,متوفر على الرابط التالي:
http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/recherche/recherche.htm

الريادة الجزائرية بعد 11 سبتمبر 2001:

في 25 جويلية 1999 و على هامش جنازة الملك الحسن الثاني في الرباط، حصل لقاء وجيز و غير مبرمج بين الرئيس بوتفليقة و الرئيس بيل كلينتون، حيث حفظ هذا الأخير انطباعا إيجابيا عن رئيس الجزائري، و قد عاد مارتين آنذاك كاتب الدولة المكلف بالشرق الأوسط، للجزائر في سنة 1999 حاملا رسالة من الرئيس بيل كلينتون إلى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة و دعا إلى تعزيز التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية و دول المنطقة و الجزائر تحديدا، وفق مصالح الطرفين.

و يفوز الجمهوريون تحت قيادة الرئيس جورج وولكريوش، فضلت الإدارة الجمهورية الاستمرار في نفس السياسة التي انتهجتها الإدارة الديمقراطية، حصل أول اجتماع بين الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة و الأمريكي جورج بوش في نيويورك بتاريخ 11 جويلية 2001 و التي أصابت نيويورك و واشنطن و اهتزلها العالم و كان لها الأثر الكبير على كبريات االتوهجات العالمية.

و تسبب في إعادة صياغة الاستراتيجية الأمريكية، ليس اتجاه الجزائر فحسب بل اتجاه العالم ككل، فبعدما كان المنظور الأمني أحد خيارات الاستراتيجية الأمريكية أصبح بعد 11 سبتمبر 2001 المنظور الوحيد لها، و من جهتها الجزائر بوصفها إحدى أكبر الدول المتضررة من الإرهاب، دعت لتنسيق الجهود الدولية لمحاربتها، قد أبدت لفضها لاستهداف المدنين، و أدانت هذه الهجمات و أبدت تعاطفها مع الشعب الأمريكي في مأساته، و قد أكد السفير الأمريكي بالجزائر دافيد هجوم بأن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة كان أول قائد عربي يدين هجمات 11 سبتمبر 2001.

و قد قاوم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بزيارة ثانية لواشنطن في 2001/04/12، أجرى محادثات مع عضو مجلس الشيوخ السيد كندي جوزيف Joseph-Kendy، و السيد دفيد لیار Liar David رئيس الشركة الأمريكية للدراسات الهندسية "هايسرتون"، السيد كولن باور Colin Power المستشار المكلف بالشؤون الخارجية، السبب جون روبنسون Robenstson John رئيس اكزيم بنك، و اجتمع مع الرئيس جورج وولكر بوش George w.buch، و يعلق أحد مسؤولين البيت الأبيض عن هذا اللقاء بقوله "أن اللقاء كان روتينيا" و ظهر الرئيس الأمريكي و كأنه غير بالأمر، الآن الرئيس الجزائري عرف كيف يغير مسار اللقاء تماما، عندما قال: "أين الجزائر التي اكتوت بنا الإرهاب لعشرية كاملة تحس ما أحاط ببلدكم، و ليس لها إلا أن تكون متضمنة مع الولايات المتحدة.

و شكلت هذه الكلمة الانطلاقة الحقيقية للنقاش الذي كان إيجابيا "كما تعملون كان من المقرر أن تجرى أطوار هذا اللقاء يوم 19 سبتمبر الماضي و تم تأجيلها إلى اليوم عقب الأحداث المأساوية التي ألمت ببلادكم فيؤدي، فبودي أن أعرب لكم مجد داعن مشاركة الجزائر لكم في مصابكم تجلل، و عما تشعر به من تعاطف إزاء كافة ضحايا هذه الأعمال النكراء فنحن فيما يخصنا خيرنا الإرهاب الذي أصابكم منذ أكثر من عشر سنوات و بالرغم من كل ما بنيناه من مجهودات لتحسيس مجموعات الدولية حول مأساة. فإنه قد تعين على الشعب الجزائري أن يواجه لوحده و في جو من اللامبالاة شبه العامة هذه الآفة التي تهدد البشرية جمعاء مثلما المتسم ذلك يقينا عندكم مؤخرا[1].

و قام السيد عبد العزيز بوتفليقة بإلقاء خطاب خلال زيارة ثالثة للولايات المتحدة الأمريكية، اغتنم فيه الفرصة لتأكيد الزيادة الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب و عودة الجزائر القوية إلى مكانتها الشعبية من خلال التعاون و التضامن مع الشعب الأمريكي في مصاب 11 سبتمبر 2001، قائلا التي لمتيقن من أن التبعية الحالية للرأي العام و الحكومات ستسمح بوضع حد لهم العنف الهمجي البشع الأمر الذي يفرض علينا و علينا أن نقر بذلك استعمال وسائل عسكرية و أمنية يلي القيام بدراسة نقدية شجاعة للأوضاع الدولية التي ناحت بروز الإرهاب في البلدان الإسلامية و في بقية العالم على حد سواء.

المطلب الثاني: تنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي نموذجا

البيئة السياسية في عمومها لا تعرف سكونا و لا هدوءا فهي تفاعلية بطبيعتها، و قد يجد طرف من أطراف اللعبة السياسية نفسه موضع اهتمام بعد نسيان أو تجاهل، و قد تفقد أخرى أهميتها و رونقها و تصدرها لحين من الدهر، و في كل الأحوال قد تكون الأسباب وراء هذه الحالة أو تلك معلومة ظاهرة، و قد تكون متلبسة بشيء من الغموض تارة أخرى و العلاقات التي تجمع الولايات المتحدة بالمغرب العربي ربما تبدو قريبة من هذا الإطار التنظيري.[2]

[1] حشود نور الدين,"العلاقات الجزائرية الامريكية1999-2004",مذكرة ماجستير,قسنطينة:جامعة منثوري,2005,كلية الحقوق,قسم العلوم السياسية ,ص36.

[2] عصام زيدان، "ماذا وراء الاهتمام الأمريكي بالمغرب العربي"، في: مفكرة الإسلام متوفر على الرابط التالي:
http://www.Almorni.com/index.php?option=com_content&view=article&id=766==A===I&Catid=13&Itemid=26 (28/01/2013).

إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر الوجود الفرنسي داخل شمال إفريقيا عقب الحرب العالمية الثانية ضمانة حقيقية تقف في وجه المد السوفياتي الدائم لحركات التحرر الوطنية الإفريقية و الأنظمة الوطنية التقدمية في وقت حاولت باريس الاستفادة من هذا الوجود في حمى الصراع بين المعسكرين الشرقي و الغربي، فإنه في الظروف الراهنة أصبحت واشنطن حاضرة بقوة على الساحة المغاربية، و ترسم خطوط سياستها بدقة لضمان هيمنتها الأحادية، كما ظهر في كثير من القضايا، لعل آخرها تراجع الدور الفرنسي في منطقة المغرب العربي، و إعادة توزيع الأدوار فيها لمصلحة الولايات المتحدة[1]. الإرهاب في المغرب العربي – الوطني الإقليمي– لم يبدأ في أعقاب 11–09 أجل، الإيديولوجيا السياسية، و العنف اللاهوتي كان مسجلا في فترة الحرب العالمية الثانية بعض الجماعات الإرهابية انبثقت كجزء من النشاطات التحررية الوطنية و يليه سباق القوة بين الفرق الداخلية.

نمو الإرهاب تفاقم حديثا كرد فعل على الاضطرابات السياسية الدولية، و تراجع التعاون الاقتصادي، تحرر الجانب السياسي، و التحديات الديمغرافية، (...) و تزايد صعود القاعدة هو رسالة لاستبدال الأنظمة العربية بقيام وحدة على أساس الشريعة و المبادئ الإسلامية[2].

ما زال هاجس تنظيم القاعدة يشغل البال الأمريكي، فرغم كل المحاولات التي قامت بها الولايات المتحدة و غيرها من الدول التي انتظم في إطار الحرب الأمريكية على الإرهاب منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001، إلا أن الشواهد تؤكد على أن التنظيم ما زال يحتفظ بحيويته و قادر على إخراج مخططاته إلى حيز التنفيذ و من هنا كانت الأهمية التي أولتها الولايات المتحدة للمغرب العربي[3] و تعمق الاهتمام بوجود عناصر لتنظيم القاعدة في المنطقة، بعد أن تبين نشاط بعض عناصر تنظيم القاعدة في

---

[1] توفيق المديني، اتحاد المغرب العربي بين الإحياء و التأجيل،--. دمشقز اتحاد الكتاب العرب، 2006، ص 17.

[2] Yonahalexander. Maghreb & Sahel Terrorism : Addressing The Rising ThreatfromAl-Qaeda & Other Terrorists In North & West/Central Africa, The States Of America : International Center ForTerrorism Studieat The Potomac Institute For Policy Studies. 2010. P14.

[3]– عصام زيدان، ماذا وراء الاهتمام الأمريكي بالمغرب العربي، مرجع سبق ذكره.

* القاعدة في المغرب الإسلامي هي الجماعة السلفية الجهادية المقاتلة (...) أصبح تنظيم القاعدة فرع لتوسع الطموحات إقليميا و دوليا فيما العديد من المتخصصين اقترح أن تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي هي أصل تهديد إرهابي متخط الحدود في شمال إفريقيا، التهديد معرضة له أوروبا و الولايات المتحدة و الباقي غامض، في:

The Following Jonathan Masters. « Al-Qaida In The Islamic Maghreb (Aqim) ». 24-01-2013, In Connective : http://Cfr.Orj/North-Africa/Al-Qaeda-Islamic-Maghreb-Aqim/P12717.

المنطقة، و هو ما أكدته بعض وسائل الإعلام مثل وجود اليمني عبد الواحد علوان، الذي تم اغتياله بمنطقة باتنة بالجزائر في 2002 (...) إضافة إلى النشاط المعادي للمصالح الغربية خصوصا بعدما اختطفت الجماعة السلفية للدعوة و القتال 32 سائحا أجنبيا من الصحراء الجزائرية و حولتهم اتجاه مالي، و هو ما زاد من قلق الدوائر الاستخبارتية الأمريكية التي ترى في الجماعات الإسلامية المسلحة في المنطقة التهديد الأمني المستقبلي.[1]

سيشكل (AQIM) تهديدا كافيا لمصالح الأمن القومي الأمريكي لتبرير أكثر عدوانية من المخابرات السياسية، و العسكرية، و تنفيذ الاستجابة للقانون؟ (AQIM) يشكل أكبر تهديد فوري للإرهاب عبر الحدود الوطنية و مواصلة التوسع في المنطقة، و نطاق العمليات و التطور المتواصل في التوسع، منذ عام 2007، الجماعة قد أعلنت الولاء لأسامة بن لادن و تنظيم القاعدة أكبر قيادة و صرح بمسؤوليتها عن عشرات الهجمات فبالمنطقة دون الإقليمية، و قد شملت هذه الهجمات استخدام الانتحاريين، ارتجالية الأجهزة المتفجرة و عمليات الاختطاف و الاغتيالات. و تشمل الأهداف (AQIM) ضم للمدنيين إفريقيين و المسؤولين الحكوميين، و أمن الخدمات، الأمم المتحدة (UN) الدبلوماسيين و السفارات الغربية، و السياح، عمال الإغاثة، و مقاولي القطاع الخاص بناء على ذلك، مكافحة تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي بشرط التركيز على المساعدة الأمنية الأجنبية الكبيرة المقدمة من الدول الغربية، بما في ذلك الولايات المتحدة و فرنسا، إلى تلك الدول الشريكة في المغرب العربي و منطقة الساحل[2].

سلاسة تنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي تمتد إلى ما قبل حرب عصابات علما أن الجماعة الإسلامية المسلحة GIA، (أي العنف المناهض للحكم العلماني) في الجزائر في 1990 بدأت التمرد بعد إلغاء القوات المسلحة الجزائرية الدورة الثانية للانتخابات البرلمانية في 1992، و ترهيب الائتلاف الإسلامي الذي فاز بقوة، و في 1998 عدة قادات GIA أصبحوا يعتمدون على تكتيكات وحشية للجماعة كانت ذات بعد أهلي

[1]- مصطفى صابح، السياسة الأمريكية اتجاه الحركات الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص545.

[2] Andre LeSage. « The Evolving Threat Of Al Qaeda In The Islamic Maghreb ». Strategic Forum National Defense. N 268. July 2011. P 01.

* Gia : Armed Islamic Group الجماعة الإسلامية المسلحة

* Gspc : Salafist Group For Combat And reaching الجماعة السلفية للدعوة و القتال

محلي، و قطع جانب لتأسيس الجماعة السفلية للدعوة و القتال *GSPC في الأصل هذا النهج تم بمساعدة سكان جزائريين من خلال نذر لمواصلة الثورة[1] .

في أيلول سبتمبر 2006، أيمن الظواهري*، القائد الثاني في تنظيم القاعدة، أعلن رسميا أن الجماعة السفلية للدعوة و القتال قد انضمت إلى الحركة الجهادية العالمية و في شباط/فبراير 2007، الجماعة السفلية للدعوة و القتال غيرت اسمها إلى تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي (AQIM).

إيديولوجية تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، تلتزم بالنظرة السفلية للعالم، و تدعو لحركة إسلامية شاملة تهدف إلى عودة الإسلام... على الرغم من أن هدفها الرئيسي إنشاء دولة إسلامية في الجزائر (AQIM) تسعى أيضا إلى سيادة الشريعة في جميع أنحاء المغرب العربي و الساحل"[2]. و أضاف ظريف شاكر في مذكرته "البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل و الصحراء الإفريقية: التحديات و الرهانات أن هذه الحركة القديمة الجديدة أظهرت في فترة قصيرة عضلاتها في عمليات استعراضية في دول منطقة شمال إفريقيا و منطقة الساحل الإفريقي.

على المستوى العملياتي فالتنظيم الجديد زاوج بين التكتيكات المختلفة، فبأواخر 2006 تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي نفذ أول هجوم على المصالح الأمريكية في الجزائر ضد مجمع هاليبرتون Haliburton و فيما بعد 23 سبتمبر 2006 و أيضا في 3 جانفي2007 قوات الأمن التونسية تشتبك مع ما يعتقد أنه جماعة متشددة تتبع لتنظيم القاعدة...

---

[1] Jonathan Masters
. « Al-Qaida In The Islamic Maghreb (Aqim), Ioc.Cit.

* أيمن الظواهري (19 جوان 1951م) هو رئيس تنظيم القاعدة خلفا لأسامة بن لادن بعدما كان ثاني أبرز قيادي منظمة القاعدة العسكرية التي تصنفها معظم دول العالم كمنظمة إرهابية من بعد أسامة بن لادن، و زعيم تنظيم الجهاد الإسلامي العسكري المحظور في مصر. عمل كجراح (تخصص جراحة عامة) و ساعد في تأسيس جماعة الجهاد المصرية و يعتقد بعض الضراء أنه من العناصر الأساسية وراء هجمات 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة، و كان اسم الظواهري ثانيا ما بعد بن لادن في قائمة تضم 22 من أهم الإرهابيين المطلوبين للولايات المتحدة ما بعد عام 2001،ينحدر الظواهري المولود في العاصمة المصرية القاهرة من عائلة من الطبقة المتوسطة، و فيها العديد من الأطباء و علماء الدين، فجد ربيع الظواهري تقلد منصب شيخ جامع الأزهر، في حين أن أحد أعمامه كان أول أمين عام لجامعة الدول العربية و والده محمد كان أستاذا في علم الصيدلة. حدد الظواهري استراتيجية القاعدة المستقبلية و قال إنه في المدى القصير فإن التنظيم يهدف مهاجمة مصالح الصليبيين و اليهود قاصدا بذلك الولايات المتحدة و حلفائها في الغرب و إسرائيل في: الموسوعة الحرة.

[2] Yonah Alexander, Maghreb & Sahel Terrorism : Addressing The Rising ThreatFrom Al-Qaeda & Other Terrorists In North &West/Central Africa, Loc.Cit,P17.

و انتقلت عدوى التفجيرات إلى الدار البيضاء المغربية بهجمات 11 مارس 2007 حيث أكد وزير الاتصالات آنذاك عن وجود صلة بين منفذي هذه التفجيرات و تنظيم القاعدة.[1]

_تمويل القاعدة

إن عملية الاندماج التي تمت بين التنظيمات الإرهابية في المنطقة سهل من حسن أدائها خاصة مع التعارف المسبق بين أفرادها من خلال وجودهم بالجهاد الأفغاني و سهولة تبادل المعلومات فيما بينها فأصبحت على درجة عالية من الكفاءة في استخدام شبكة الإنترنت، إذ يتم استخدام شفرات خاصة و أسماء مستعارة و عناوين مموهة، و بالتالي سهل عليها تبادل الخبرات حول و صفات تحضير العبوات الناسفة، و كيفية التعامل مع مختلف أنواع الأسلحة، كما تتمتع بدرجة كبيرة من المرونة في تعاملها مع شبكات التهريب و تجارة المخدرات و الأسلحة و الهجرة غير الشرعية، مما وفر لها دعما ماليا مهما ساهم في استقطاب الأفراد جدد و تجنيدهم[2]. و على الرغم من الشكوك منذ عدة سنوات في الماضي أن (AQIM) تصنع غارات مع المجتمعات القبلية في منطقة الساحل، خاصة الطوارق الاتصالات و التعاطف بينما ظل محدودا، ذلك فضلا على تعبئة دعم الجماهير من السكان المحليين، و قد زرعت AQIM علاقات مع الأفراد الرئيسيين من خلال الزواج و الأعمال التجارية و كانت العناصر الإجرامية الأخرى التي نوظف من قبل AQIM كمتعاقد ليقوم بعمليات خطف و تسليم رهائنهم[3].

و كشفت جريدة جزائرية وقائع قضية "استعانة الإرهابيين المتمركزين بالصحراء الجزائرية المتاخمة للحدود المالية بالرعاة و المهربين و المرشدين السياحيين العارفين بطرقات الصحراء و تجنيدهم.

[1] ظريف شاكر، "البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل و الصحراء الإفريقية. التحديات و الرهانات"، مذكرة ماجستير، باتنة: كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، 2010،ص 96- 97.

[2] نبيل بوبية، الأمن في منطقة الصحراء الكبرى، بين المقاربة الجزائرية و المشاريع الأجنبية، مذكرة ماجستير، القاهرة، معهد البحوث و الدراسات العربية، 2009، ص 68.

[3] Andre Le Sage. « The Evolving Threat Of Al Qaeda In The Islamic Maghreb ». Loc.Cit. p2.

الفصل الثالث

آليات تفعيل السياسة الأمنية الجزائرية ونتائجها

مع تبلور فكرة التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب وتفهم المجتمع الدولي وعلى رأسه دول الجوار الجزائري لموقف الجزائر إتجاه الإرهاب، دفع بالجزائر ودول الجوار إلى تبني جملة من أشكال التعاون والتنسيق والشراكة تختلف مستويات هذا التعاون حسب خصوصية كل دولة وكل تكتل وحلف.

المبحث الأول: آليات الشراكة التعاون الإقليمي.

عانت الجزائر الإرهاب لمدة عقدين من الزمن فيما بقيت دول الجوار مكتوفة الأيدي، لكن ومع التغيرات وتسارع الأحداث التي عرفتها المنطقة، خاصة إنتشار السلاح بعد سقوط نظام القذافي، سارعت هذه الدول في الإقتراب من الجزائر ذات الخبرة، وتبني المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب، بعقد جملة من أشكال التنسيق الأمني والتعاون المعلوماتي الذي يرقى أحيانا إلى شراكة حقيقية.

المطلب الأول: آليات الشراكة و التعاون الثنائي الأطراف:

1_آليات التنسيق و التعاون الأمني الجزائري المغربي:

يرى مراقبون أن التنسيق الأمني بين الجزائر والمغرب تفرضه المخاطر الأمنية المشتركة التي تهدد أمن البلدين خاصة على مستوى أمن حدود، وتفرضه أيضا الإتفاقيات الدولية التي تربطهما بدول أخرى، في صدارتها الولايات المتحدة الأمريكية، في إطار مكافحة الإرهاب الدولي.

ويرى المختصون في الشأن الأمني، أن ظروف الحرب الكونية على الإرهاب فرضت على سلطات البلدين التعاون في هذا الشأن، فرغم الخلافات الحادة بينهما، فإن التنسيق على أشده، وهذا التنسيق قائم في ملفات عدة أهمها لجنة مختصة في ملاحقة الخلايا التي تعمل على تجنيد سلفيين للقتال في سوريا، بالتعاون مع دول غربية مثل إسبانيا وألمانيا وفرنسا، وتبادل البلدان معلومات عن نشاط الشبكات "الإرهابية" الدولية التي تضم مواطنين أوروبيين من أصول مغاربية.[1]

كما يوجد أيضا لجان ارتباط أمنية مشتركة في مجال الأمن البحري لمنع عمليات التهريب البحري و "تسلل الإرهابيين"، ولجنة أخرى من خلال تنسيق القوات الجزائرية المغربية في إطار إتفاقيات "مكافحة الإرهاب الجوي"، وضبط أمن الأجواء وحماية سلامة الملاحة الجوية، والطيران العالمي في الطرق الجوية التي تخترق البلدين.

[1]-درويش عبد المجيد، تأثير الإرهاب على علاقة الجزائر بدول الجوار،مذكرة ماجستير،جامعة جيلالي ليابس2014 ص255

وهذا التنسيق لم تفرضه واشنطن فقط، بل فرضته أيضا التزامات البلدين بالإتفاقيات الدولية الأمنية مع حلف شمال الأطلسي، والملحق الأمني في تفاهمات مجموعة 5+5، الذي يلزم الدولتين بتنسيق أمني بمعايير الإتحاد الأوروبي العسكرية والأمنية، مشيرا إلى أن هناك نظام تبادل معلومات أمنيا يضمن التواصل بين الجزائر والمغرب حتى في أسوأ الحالات.

مع أن التنسيق الأمني المغربي الجزائري موجود عمليا وميدانيا، لكنه غير مترجم في شكل شراكة أو اتفاقية استراتيجية معلنة كما هو الحال في الشراكة الجزائرية التونسية، وهذا التنسيق الأمني حتمية تفرضها الحدود التي تمتد على مسافة 1500كلم بين البلدين، خاصة بعد تنامي تجارة السلاح عقب سقوط نظام العقيد معمر القذافي و الحرب على مالي وتزايد الهجرة غير الشرعية ولا خيار أمام البلدين سوى التعاون الأمني دون الحاجة إلى ضغوط دولية.

وإن التعاون "الحتمي" في حال تطوره لا علاقة له بتطور العلاقات السياسية بين البلدين، ورغم البرودة التي تطبع العلاقات السياسية بين البلدين فإن هناك تنسيقا أمنيا عالي المستوى بينهما تفرضه التحديات

المشتركة التي تواجه البلدين أهمها الإرهاب العابر للقارات.[1]

2_آلية التنسيق و التعاون الأمني الجزائري التونسي:

تعتبر تونس من دول الجوار التي بدأت تكتوي بنار الإرهاب مؤخرا، وبدأت تحس بضرورة التعاون الأمني مع الجزائر الدولة ذات الخبرة في مجال مكافحة الإرهاب، تسعى تونس والجزائر إلى تعزيز التعاون الأمني على طول حدودهما البرية المشتركة لمواجهة الهجمات المحتملة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وتتجه الجزائر إلى إنشاء غرفة عمليات أمنية مشتركة مع تونس لمتابعة التطورات الأمنية على الشريط الحدودي الفاصل بين البلدين، ووقع البلدان إتفاق التعاون الأمني خلال زيارة وزير الداخلية الجزائري "دحو ولد قابلية" إلى تونس يوم 24 ديسمبر 2012، إلتقى خلالها برئيس الوزراء التونسي حمادي الجبالي ووزير الداخلية "علي لعريض"، مصرحا أنه ستتعاون السلطات التونسية مع نظيرتها الجزائرية لتأمين حدودها المشتركة.

[1]- ياسين بودهان، "الأمن يقرب الجزائر من المغرب"، في الجزيرة. نت، متوفر على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/news/pages/7f0f3907-87f9-4ae6-95f6-e84a469(16/04/2016).

إلى جانب ذلك، تطرق الإجتماع إلى تنسيق الأنشطة الأمنية الثنائية بين البلدين لمعالجة قضايا الإرهاب والتهريب والهجرة غير القانونية وكذا تبادل أفضل الممارسات في المجال الأمني، قال رئيس الحكومة التونسية "مهدي جمعة"، يوم 2014/02/01، "أن لدينا شراكة أمنية كبيرة مع الجزائر، معربا عن أمله في أن تكون هناك فرص أخرى لدفع العلاقات بين البلدين في جميع الميادين".

وأعرب وزير الشؤون الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة عن الإرتياح للتعاون النوعي بين تونس والجزائر في المجال الأمني من خلال التواصل اليومي مع المصالح الأمنية المختصة لكلا البلدين والتنسيق القائم على مستوى تبادل المعلومات والمعطيات، وأشار خلال ندوة صحفية مشتركة مع وزير الخارجية منجي الحامدي يوم الأحد 04 ماي 2014 بمقر رئاسة الحكومة الجزائرية إلى وجود عنصر الثقة والقناعة بوحدة المصير بين البلدين التي تمكن من العمل المشترك من أجل مصلحة الطرفين ورفع مستوى الأمن والمناعة لفائدة الشعبين الشقيقين، حيث أدانت الجزائر يوم الخميس 2013/10/24 "بشدة الإعتداء الجبان" الذي راح ضحيته أفراد من الحرس الوطني التونسي، مؤكدة مرة أخرى تضامنها الكامل مع الشعب التونسي.[1]

2_آلية التنسيق و التعاون الأمني الجزائري الليبي:

بعد قطيعة، إتفقت ليبيا والجزائر الأحد 30 ديسمبر 2013، في طرابلس على تعزيز تعاونهما على صعيد أمن حدود ومكافحة تهريب الأسلحة، وذلك لمناسبة زيارة رئيس الوزراء الجزائري عبد المالك سلال إلى طرابلس، وتعد زيارة سلال هي الثانية، وبعد زيارة أولى أجارها للمشاركة بالقمة التي إستضافتها مدينة غدامس الليبية في يناير 2013، بين الجزائر وليبيا وتونس.

وأشار بيان مشترك صدر إثر اللقاء بين وفدي البلدين الأحد إلا أن التنسيق بين وزارتي الداخلية والدفاع في كل من الجزائر وليبيا لتأمين الحدود كان من أبرز المواضيع في الإتفاقات الموقعة الأحد في طرابلس إثر إجتماع لجنة التعاون المشتركة الليبية الجزائرية.

وأشار رئيس الوزراء الليبي على زيدان للصحافيين إلى أن اللقاء مع سلال تناول مسائل إقتصادية وسياسية، وجدد سلال من جهته دعم بلاده لليبيا، مجددا تحذيره من الإنقسام والفوضى الأمنية في هذا البلد، واعتبر سلال خلال إفتتاح الاجتماع أن تدهور الوضع الأمني مرده إلى الإنتشار الكبير للأسلحة، مشيرا إلى

---

[1]- عمار بلاني، الناطق بإسم الشؤون الخارجية، "الجزائر تدين"، الإعتداء الجبان، الذي راح ضحيته ستة أفراد من الحرس الوطني التونسي"، في: الموقع الرسمي لوزارة الخارجية، متوفر على الرابط التالي:(16/04/2016) http://www.mar.gov.dz/news_article/1501.aspx

الحاجة إلى مضاعفة البلدين جهودهما للحد من هذا الإنتشار وتأمين الحدود المشتركة، وأبدى زيدان رغبة البلدين في تعزيز تعاونهما في مجال التنسيق المخابراتي، وأمن الحدود ومكافحة الهجرة غير الشرعية.[1]

4-آلية التنسيق و التعاون الأمني الجزائري الموريتاني:

من أهم دول الجوار الذي عانت من ظاهرة الإرهاب، دولة موريتانيا التي أصبحت تربطها شراكة أمنية مهمة مع الجزائر، حيث إنطلقت أشغال الدورة 17 للجنة العليا المشتركة للتعاون الجزائري الموريتاني مساء يوم الأربعاء 2013/03/20، بنواكشط تحت رئاسة الوزير الأول عبد المالك سلال ونظيره الموريتاني مولاي ولد محمد الاغضف.

وأكد الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والأفريقية عبد القادر مساهل على أن خطوات هامة قد تم قطعها في مجال توسيع التعاون الثنائي بين البلدين وهناك تحديات تتطلب جهودا مشتركة من أجل قطع الطريق أمام كل ما من شأنه أن يهدد أمن وإستقرار بلدنا.

وأضاف رئيس الوزراء الموريتاني "إجتماع هذه اللجنة يعكس الرغبة الصادقة للبلدين للإنخراط في مسلسل تعاون جديد وشراكة بينهما"، ويتفق معه رئيس الوزراء الجزائري عبد المالك سلال قائلا إن الإجتماع يحسد "الإدارة السياسية لقادة البلدين ورغبتهما الراسخة في تعزيز وتوسيع التعاون لما فيه مصلحة البلدين".

وقال سلال "ناقشنا القضايا الأمنية خاصة المسألة الحاسمة التي نهم منطقة الساحل ودولة مالي وأهمية إيجاد حل من أجل إستقرار وأمن المنطقة، هناك توافق في الآراء حول هذه النقطة، البلدين ملتزمان معا بوحدة مالي ومحاربة الإرهاب والجريمة وفتح منتدى للحوار، ذلك أن الحوار هو السبيل الوحيد لتحقيق توافق بين كافة الأطراف".

وفي أبريل 2010، قام البلدان وهما الأكثر تضررا بأنشطة القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وعصابات إجرامية مسلحة أخرى، بأخذ مبادرة تأسيس لجنة الأركان العملياتية المشتركة، وكانت الجزائر وموريتانيا هما أول "من فهم ضرورة التعاون في محاربة الإرهاب"، وإنهما معا قرارا شن حرب بلا هداوة ضد الجماعات الإرهابية.[2]

---

[1]- عبد المالك سلال، الوزير الأول: "الجزائر ستساعد ليبيا في الجانب الأمني لتدعيم السلطة الليبية"، موقع رئاسة الحكومة، في بوابة الوزير الأول/ متوفر على الرابط التالي: (16/04/2016) index.Php ?option=com_frontpage &Itemid

[2]-عبد المالك سلال، الوزير الأول: "إنطلاق الدورة 17 للجنة العليا المشتركة للتعاون بنواكشوط"، موقع رئاسة الحكومة، في بوابة الوزير الأول، متوفر على الرابط التالي: (16/04/2016)index.php ?option=com_frontpage&Itemid

المطلب الثاني: أنظمة الشراكة و التعاون لمكافحة الإرهاب المتعدد الأطراف:

تأخذ الجزائر موقعا استراتيجيا مهما، ويحيط بها جملة من التكتلات، فهي جزء من اتحاد المغرب العربي، والاتحاد الافريقي وغيرها، ويقابلها الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر من دول الجوار، ولا تعمل دول الجنوب أوروبا المجاورة للجزائر بصفة فردية، بل تنشط من خلال حلف شمال الأطلسي، هذا ما يجعل من الناحية الجيوسياسية الحلف الأطلسي، من الأحلاف المجاورة والقريبة من الجزائر، وبما أن الجزائر دولة رائدة في مكافحة الإرهاب، فإنها تبنت جملة من الإتفاقيات المتعددة الأطراف، نذكر منها على سبيل المثال لا على سبيل التصريح:

1_ إتفاقية التعاون الأمني المشترك في إطار إتحاد المغرب العربي:

مع تزايد خطر التهديدات الجديدة، أصبح من الضروري تفعيل دور إتحاد المغرب العربي، ليحث الدول الأعضاء للوصول إلى تنيسيق الجهود لتطويق هذه التهديدات وشل نشاطها، وتمخضت عن الدورة ال30 لمجلس وزراء خارجية دول المغرب العربي في 2012/02/19، بالرباط عن حزمة من القرارات التي تهم الفضاء المغاربي من بينها دعوة الجزائر إلى عقد إجتماع وزاري مغاربي بالجزائر العاصمة من أجل بحث مسألة الأمن في المنطقة، حيث أوضح وزير الشؤون الخارجية السيد مراد مدلسي أن الجزائر التي أدرجت مسألة الأمن ضمن جدول أعمال هذا الإجتماع توصي بتعاون حقيقي وناجع في هذا المجال وتضافر الجهود من أجل التصدي للمخاطر التي تهدد المنطقة.

ودعا في هذا السياق إلى وضع أدوات من أجل التنسيق الجهود بغية مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتهريب الأسلحة والهجرة غير الشرعية ليؤكد بأن هذه الأخطار التي تهدد الإستقرار والسلم في المنطقة وكذا أمن الأشخاص والممتلكات تتطلب المزيد من اليقظة وتعاون كل الأطراف[1].

وبهذا الخصوص أوضح السيد مدلسي خلال مؤتمر صحفي مشترك لوزراء الشؤون الخارجية المغاربيين عقب إختتام أشغال الدورة بأنهم إتفقوا على بحث المسألة الأمنية في المنطقة والتعاون في هذا المجال بشكل منظم وجاد ومنسجم ودائم، وفيما يتعلق بالجانب الأمني فقد أكد بأن الجزائر تولي "أهمية كبرى" للمسألة الأمنية وفي هذا الصدد صرح: "لابد أن نتجند من أجل ضمان إستقرار المغرب العربي بشن كفاح ضد كل الفأت خاصة ضد الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود وضد الأخطار التي تهدد المنطقة بالإنطلاق نحو مقاربة جديدة للإتحاد المغاربي".

1_ القيادة العسكرية المشتركة في تمنراست:

تجسد يوم 21 أفريل 2010، ضم كل من الجزائر ومالي والنيجر وموريتانيا جهودها لمحاربة الإرهاب، بتأسيس قيادة عسكرية جديدة في مدينة تمنراست الجزائرية، وأعلنت وزارة الدفاع في الجزائر في بيان أصدرته الأربعاء عن التنصيب الرسمي للجنة الأركان العملياتية المشتركة، حيث ستعمل هذه القيادة على تنفيذ الترتيبات المتفق عليها بين رؤساء أركان القوات المسلحة في قمة الأمن لبلدان الساحل الصحراء بتمنراست يومي 12و13 أبريل 2010، حسب ماجاء في البيان:

"خطة تمنراست" تدعو المسؤولين من الجزائر وبلدان الساحل الثلاثة للتنسيق الإستخباراتي والمعلوماتي ففي محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة وتهريب السلاح وإختطاف السياح، وتدعو الخطة أيضا إلى تسيير دوريات عسكرية في مناطق الحدود المشتركة لمراقبة تحركات المجموعات الإرهابية.[2]

1- تشكيل لجنة من الإستخبارات المغاربة لمواجهة الإرهاب:

[1]- إجتماع وزراء الخارجية المغربيين: "اقتراح الجزائر بعقد إجتماع حول مسألة الأمن بالمنطقة من أهم نتائج لقاء الرباط"، في الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الجزائرية، متوفر على الرابط التالي:
http://www.mae.gov.dz/news_article/892.aspx(16/05/2016).

[2]- "الجزائر تحتضن قيادة عسكرية مشتركة، لدول الساحل والصحراء"، في: الموقع الرسمي لوزارة الدفاع، متوفر على الرابط التالي: .http://www.mdn.dz (16/05/2016)

في إطار تنسيق جهود دول الجوار الجزائري، صرحت وزارات دفاع الدول المغربة أنه، في يوم 2009/02/26، اجتمع قادة المخابرات في دول المغرب العربي بموريتانيا، حيث قرر قادة المخابرات المغاربيون تشكيل لجنة متابعة عليا لمواجهة القاعدة في منطقة الساحل الإفريقي، وقرروا تشكيل لجنة عليا لبحث عدم الإستقرار في منطقة الساحل الإفريقي ونفوذ الجماعات الإرهابية والعصابات الإجرامية فيه.[1]

المبحث الثاني: أنظمة التعاون الإقليمي

المطلب الأول: أنظمة التعاون ثنائي الأطراف

1- آلية التنسيق و التعاون الأمني الجزائري الإسباني:

على خطى باقي دول الجوار الأوروبي، إتفقت الجزائر وإسبانيا 2011/05/23، على إنشاء مجموعة إتصال ثنائية للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب ومسائل الأمن المجاورة عقب زيارة عمل قام بها إلى مدريد كمال رزاق بارا المستشار برئاسة الجمهورية، وقامت هذه المجموعة بعقد إجتماعها الأول بالجزائر العاصمة أواخر نهاية 2011.

وجدد وزير الدفاع الإسباني بيدرو مورنيس في الجزائر، دعم ومساندة بلاده للجهود التي تبذلها الجزائر في مكافحة الإرهاب، وجاء ذلك في مقابلة التلفزيون الجزائري مع وزير الدفاع الإسباني الذي يقوم بزيارة رسمية للبلاد، أكد فيها وجود علاقات صداقة وتفاهم وتوافق البلدين، مضيفا أن الجانبين سيعملان على خلق وتطوير فرص التعاون في مختلف المجالات لا سيما الدفاعية.

ووصف وزير الدفاع الإسباني خلال زيارته للجزائر بالإيجابية، معلنا عن تنظيم اجتماع للجنة الجزائرية الإسبانية المشتركة في شهر مارس 2011، وأجرى وزير الدفاع الإسباني مباحثات مع الرئيس

[1]- "أجهزة الإستخبارات المغاربية تشكيل لجنة لمواجهة الإرهاب في الساحل"، في : موقع ريم ميديا، متوفر على الرابط التالي: http://www.rimmedia.net/spip.php ?article798.(16/05/2016).

الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، والوزير الجزائري المنتدب للدفاع، تركزت على التعاون العسكري بين البلدين والوضع في مالي، بحسب مصادر رسمية ودبلوماسية، وغادر وزير الدفاع الإسباني الجزائر بعد إستقباله من قبل الرئيس بوتفليقة الذي يتولى أيضا وزارة الدفاع، وكان الوزير الإسباني يبحث مع الوزير الجزائري المنتدب لدى وزير الدفاع عبد المالك قنايزية "سبل تعزيز التعاون العسكري"[1].

من جهته قال مصدر دبلوماسي لوكالة فرانس برس: إن مباحثات الوزير الاسباني "أولاتي" في الجزائر تركزت على التعاون الثنائي، ومكافحة الإرهاب، وبحث الوضع في مالي. ويذكر أن الجزائر وإسبانيا أعلنتا في بيان مشترك في 10 يناير 2012 أن تسوية الأزمة في مالي تقتضي استعادة الوحدة الترابية والسيادة والنظام الدستوري في هذا البلد. وشدد البلدان في البيان المشترك، بمناسبة زيارة رئيس الحكومة الإسبانية "ماريانو راخوي" إلى الجزائر، على أن هذا الحل واعتبرت الجزائر ومدريد أن عدم إستقرار الوضع بمالي لا سيما في شمال البلاد يهدد إستقرار المنطقة بأكملها.

2_آلية التنسيق و التعاون الأمني الجزائري البرتغالي:

لقد عرفت العلاقات الجزائرية البرتغالية، الإهتمام بالصداقة وحسن الجوار والتعاون الأمني المشترك في مجال مكافحة الإرهاب، وتجسيد هذه الإرادة بمعاهدة الصداقة وتبادل للزيارات على أعلى المستويات، حيث توجت الزيارة التي تندرج في إطار معاهدة الصداقة والتعاون وحسن الجوار الموقع سنة 2005، بالتوقيع على تسعة إتفاقيات تعاون وشراكة في العديد من المجالات.

حيث قام الوزير الأول أحمد أويحيى يوم 2010/11/09، زيارة العمل للبرتغال دامت يومين والتي ترأس خلالها بمعية نظره البرتغالي السيد خوسي سوقراطيس أشغال الإجتماع رفيع المستوى الثالث الجزائري البرتغالي بين البلدين، في مجال الدفاع حيث أعرب الطرفان عن إرتياحهما للمستوى الممتاز لعلاقاتهما الثنائية لا سيما إثر التوقيع على إتفاق التعاون في ماي 2005، المتمم بالمخطط التوجيهي للتعاون الثلاثي (2010-2012)، الذي مكن من تعميق نشاطات التعاون الثنائي، وأشار الطرفان في هذا الصدد إلى أهمية الإجتماع المقبل للجنة المشتركة للتعاون العسكري في تعزيز هذا التعاون.[2]

---

[1]- مكافحة الإرهاب: "اسبانيا تجدد دعمها للجزائر"، ي الإذاعة الوطنية الجزائرية، متوفر على الرابط التالي: http://www.radioalgerie.dz/ar/2010-10-27-07-53-05/20286-2013-01-28-19-30-08.(17/04/2016).

[2]- "إنعقاد الاجتماع الجزائري البرتغالي الثالث رفيع المستوى"، موقع رئاسة الحكومة، في بوابة الوزير الأول، متوفر على الرابط التالي: .index.php ?option=com_frontpage&Itemid=(16/05/2016)

3_آلية التنسيق و التعاون الأمني الجزائري الإيطالي:

عرف التعاون الأمني الثنائي في مجال مكافحة الإرهاب، بين الجزائر وإيطاليا وضع آلية خاصة تتكون من مجموعة خبراء ومجموعة عمل جزائرية إيطالية تهدف إلى تقديم إقتراحات لمسئولي البلدين من أجل تحسين وتعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب, و تمويله باعتبار أن التعاون مع الجزائر ضروري , لأنها رائدة في مجال المكافحة الدولية بشمال إفريقيا ودول الساحل ,لذلك قرر مسؤولو البلدين وضع تقنية و عملية و خبراء لتقديم و تبني اقتراحات من اجل التعاون في مجال مكافحة الإرهاب و تجفيف منابع تمويله.[1]

و أعلن وزير الشؤون الخارجية السيد رمضان لعمامرة يوم 2014/03/07/ بروما انه سيتم عقد قمة حول التعاون الجزائري الايطالي خلال السداسي الثاني من السنة الجارية , و أكد السيد لعمامرة عقب محادثته مع نظيرته الايطالية فريدريكا موغيريني أن " هذه القمة التي تندرج في إطار معاهدة الصداقة التي تم توقيعها سنة 2012 بين الجزائر و ايطاليا ستسمح بترقية التعاون الثنائي بين البلدين في شتى المجالات.

و أشار في هذا الصدد أن شركاءنا واعين بأهمية دور الجزائر في مكافحة الإرهاب و تهريب الأسلحة و المخدرات في المنطقة, كما أعرب السيد الوزير عن أمله في أن تساهم الحكومة الايطالية الجديدة في تعزيز التعاون الجزائري الايطالي في مجال مكافحة الإرهاب,مذكرا أن ايطاليا ستتولى قريبا رئاسة الاتحاد الأوروبي.[2]

4_آلية التعاون و التنسيق الأمني الجزائري الفرنسي:

انعقد بالجزائر يوم28.11.2013 ,أول اجتماع للمجموعة الثنائية الخاصة بالتعاون الجزائري-الفرنسي في مجال مكافحة الإرهاب و القضايا الأمنية ذات الصلة,و بهذه المناسبة شرع الطرفان في تبادل معمق لوجهات النظر و القضايا المرتبطة بمكافحة الإرهاب العابر للأوطان و المخاطر التي يشكلها أمام السلم و الأمن الدوليين.

---

[1] عباس شافعة، مرجع سابق ، ص168.

[2] قمة حول التعاون الجزائري-الإيطالي خلال السداسي الثاني ل 07،2014/03/2014،في:الموقع الرسمي لوزارة الخارجية، متوفر على الرابط التالي:
http://www.mae.gov.dz/news_article/1501.aspx (02/02/201 4) .

ذلك ما أكد عليه المحضر الذي توج أول اجتماع للمجموعة الثنائية الخاصة بالتعاون الجزائري الفرنسي في مجال مكافحة الإرهاب و القضايا ذات الصلة, و يقود الوفد الجزائري في هذا الاجتماع المستشار لدى رئيس الجمهورية كمال رزاق بارة,و يقود الوفد الفرنسي, السيدة موشان, رئيسة الشؤون الإستراتيجية و الأمن و نزع التسلح لدى وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية.

إستقبل رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة يوم الإثنين 1013/12/16، رئيس الوزراء الفرنسي مارك أبرولت الذي يقوم بزيارة رسمية للجزائر، وقد جرى الإستقبال بحضور الوزير الأول عبد المالك سلال، خلال لقاء تم التطرق للعلاقات الثنائية بين الجزائر وفرنسا وسبل تعزيزها في مختلف الميادين، على رأسها التعاون الجزائري الفرنسي في مكافحة الإرهاب والقضايا الأمنية.

تصمم على مواصلة الجهود جدد الجزائر وفرنسا إرادتها المشتركة لتعزيز التشاور في مجال مكافحة الإرهاب العابر للأوطان، وأكد الطرفان تصميمهما على مواصلة مجهوداتهما في كل المجالات ذات الإهتمام المشترك بغية إعطاء التعاون الثنائي الديناميكي المطلوبة.[1]

المطلب الثاني: آليات التعاون المتعدد الأطراف

1 _ التنسيق و التعاون الأمني الجزائري مع دول الساحل:

بعد الإنفلات الأمني الكبير الذي عرفته دولة المالي، والتدخل الفرنسي في شمالها، الذي كان له تداعيات كبيرة على المنطقة، ويأتي الإعلام بتوقيع إتفاقيات أمنية بين كل من الجزائر ومالي والنيجر والتشاد وفرنسا، غداة تصريح وزير الشؤون الخارجية رمطان لعمامرة، الذي أكد فيه أنه سيقوم بجولة ببلدان الساحل من بينها مالي، امتدادا للإجتماع الوزاري المشترك حول الساحل الذي عقد بالجزائر في أفريل 2014.

وقال لعمامرة إن رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة هو الذي كلفه بالقيام بجولة ببلدان الساحل ستصادف إنعقاد الدورة الثانية للجنة الثنائية الإستراتيجية الجزائرية المالية حول شمال مالي في 18 ماي 2014 بباماكو والإجتماع التشاوري على مستوى وزراء خارجية بلدان الساحل، كما أكد لعمامرة أن فتح باب الحوار الذي يفضي إلى مفاوضات تحقيق المصالحة بين الماليين يدخل في صلب أجندة الزيارة، مضيفا في هذا السياق ضرورة أن يكون هذا الحوار "شاملا" كما يتمناه الماليون أنفسهم وكذا المجموعة الدولية.

---

[1]- مكافحة الإرهاب: إنعقاد أول إجتماع للمجموعة الثنائية الخاصة بالتعاون الجزائري- الفرنسي"، في الموقع الرسمي لوزارة الخارجية، متوفر على الرابط التالي: http://www.mae.gov.dz/news_article/1501.aspx(16/05/2016) .

واعتبر رئيس الدبلوماسية الجزائرية أن الجهود المشتركة بين لجنة المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا والجزائر لم تتوقف يوما فيما يخص الحركات المسلحة بشمال مالي، في حين تم إقصاء الجماعات المسلحة من ديناميكية المفاوضات هذه.

وأكد وزير المصالحة المالي ولد سيدي محمد زهاني أن حل مشكلة شمال مالي لا يمكن أن يكون إلا بالتنسيق مع الجزائر لأن الهدف "واحد"، وفي تصريح للصحافة عقب إختتام أشغال الإجتماع التشاوري حول قضايا الأمن والتنمية في منطقة الساحل المخصص أساسا للوضع الأمني بمالي أن "مشكلة شمال مالي تتطلب جهود كثيرة والتنسيق بين جميع دول المنطقة إلا أن الجزائر ومالي جاران وأن أية حل لمشكلة هذه المنطقة من المفروض أن يكون بالتنسيق مع الجزائر لأن الهدف والمصير واحد".[1]

1- الحوار الجزائري مع الحلف الأطلسي:

الحلف الأطلسي، أقوى قوة عسكرية على وجه الأرض، يمثل مرآة تعكس نظرة الدول الغربية القوية إتجاه المسائل الحساسة، وبدوره فهم الحلف الأطلسي أن مواجهة التهديدات الجديدة على رأسها الإرهاب، تحتم تضافر الجهود والدخول في حوار ومشاورات تنسيقيه قد تتحول إلى شراكة إستراتيجية، وبالنسبة للجزائر مثلا دخلت الحوار في 8 مارس 2000، بعد قبول الدعوة التي قدمت لها من طرف الأمين العام للحلف، وهذه الدعوة التي تمثل الضوء الأخضر لإقتناء المعدات المتطورة التي تساعد الجزائر في مكافحتها للإرهاب، هذه العلاقة سوف تمكنها من الحصول على ما تحتاجه البلاد من معدات عسكرية وأسلحة لمواجهة المخاطر التي تهدد أمنها وتؤهلها للقيام بدور أكبر على الساحة الدولية، ويقوم الحوار على أن كل دولة لها خصائص إقليمية وسياسية وثقافية وهذا من أجل بناء علاقة تعاون تخدم المصالح المشتركة.

- يحصل كافة الشركاء على نفس الأسس للنقاش أي عدم التمييز.
- زيادة التنسيق في السياسات والتعاون الأمني بهدف التكامل.

هذه المبادئ الهدف من وراءها إرضاء جميع الأعضاء بتحقيق مصالحهم.

وبعد مرور 10 سنوات من إنطلاق الحوار بين الناتو وبلدان البحر الأبيض المتوسط، قرر زعماء الحلف دعوة البلدان المشتركة في الحوار لإقامة علاقة شراكة، من بينها الجزائر ولأجل تحقيق ذلك يعمل

[1]- "توقيع مرتقب لإتفاقيات أمنية بين الجزائر، دول الساحل وفرنسا"، في الموقع البلاد، موفر على الرابط التالي:
http//www.elbilad.net/article/detail ?id=14446(17/05/2016) .

الحلف على عقد عدة قمم من بينها قمة إسطنبول 2004، والتي تعتبر مهمة جدا تم فيها التركيز على مايلي:

- ✓ التعاون العسكري: بغرض تعزيز قدرات الحلف وبلدان الحوار للعمل سوية في المستقبل ضمن عمليات بقيادة الناتو.
- ✓ مكافحة الإرهاب والتهديدات الأمنية الجديدة: وذلك بتشجيع تقاسم المعلومات الإستخباراتية بشكل أكثر فعالية.[1]

2- الشراكة الأمنية مع دول الإتحاد الأوروبي من خلال سياسة الجوار الأوروبية:

إن الإتحاد الأوروبي ككيان يمثل قوة إقليمية يحاول الحفاظ على أمنه وإستقراره، ويرى أن هذا الإستقرار لا يكتمل إلا بإستقرار المناطق المحيطة والقريبة منه، وبدأت بما سميه (5+5) سنة 1990، وتطور إلى ميلاد الشراكة الأورومتوسطية في مؤتمر برشلونة في 27و28 نوفمبر 1995، وفي 12 ديسمبر 2003 قدم الإتحاد الأوربي الموسع توجها جديدا نحو دول الجوار الأوربي في إطار "الإستراتيجية الأمنية الأوروبية"، التي اقترحها المفوض الأعلى للسياسة الأوروبية "خفير سولانا"، ونتج عن هذا الإجتماع بعد جديد في السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تحت مسمى "سياسة الجوار الأوروبي" الذي يربط جميع المجالات بالمجال الأمني، ولمكافحة الإرهاب حصة الأسد، والذي تجسد على أرض الواقع يوم 27و28 نوفمبر 2005.[2]

أن جملة التطورات الأخيرة فرضت على الجزائر عبئ، أن تصبح دولة محورية في المنطقة، وكون الجزائر دولة محورية يضع على عاتقها جملة من الإلتزامات قبل أن يقدم لها جملة من الإمتيازات، وهو ما تجلى في الزيارات الحكومية لمسؤولي دول الجوار إلى الجزائر بحثا عن دعم لوجيستي ومعلوماتي لمواجهة الإعتداءات الإرهابية التي خلفت قتلى في تونس وإحتلال طيلة الأشهر في مالي وإضطرابات في ليبيا وصلت شظاياها إلى الجزائر، كما كان الحال في الإعتداء على المنشأة الغازية في "تقنتورين" من قبل إرهاب متعدد الجنسيات، جاء منتقما من تعاون وتنسيق الجزائر لجهود مكافحة الإرهاب في المنطقة.

---

[1] -Dialogue politique ,sur le site officiel du ministère des affaire «étrangères algérien, sur le lin : http://www.mae.gov.dz/ALGERIE-OTAN815.aspx. (16/05/2016)

[2]- سياسة الجوار الأوروبية، في: الموقع الرسمي للإتحاد الأوروبي، متوفر على الرابط التالي:
).http://ec.europa.eu/internal_market/ext-dimension/neighbourhood/index_fr.htm(16/05/2016

الخاتمة

الخاتمة

شكلت الأحداث الدولية و الإنسانية الكبرى على امتداد التاريخ البشري المعاصر، محطات حاسمة في تاريخ مراحل تطور العلاقات الدولية,واهتم دائما المجتمع الدولي منذ بداية نشأة التنظيم الدولي بعنصرين أساسيين الأول هما حفظ الأمن و السلام العالميين و ترقية التعاون الدولي.

و أفرزت التحولات الجذرية والعميقة التي مست السياسة العالمية لفترة ما بعد نهاية الحرب الباردة، مجموعة من الديناميات الجديدة و الفاعلة على المسرح الدولي ، أرغمت حقل الدراسات الأمنية على التكيف مع سرعة وتيرة هذه التحولات ما أوجد ضرورة قصوى لإيجاد مفاهيم حديثة ، وإعادة صياغة منظورات جديدة للاستجابة للطبيعة المتعددة لأبعاد الأمن ومستوياته، ولتعميق الحوارات النظرية حول ماهية الأمن و تطور مفاهيمه ، وفتح المجال لإعادة تعريف التهديدات والمصالح ، كل ذلك انعكس أساسا على إعادة تكييف الترتيبات الأمنية و العسكرية مع هذه التغييرات.

إن الحراك السياسي الذي عاشته الجزائر بعد الانفتاح الديمقراطي الذي لم يكن المجتمع مستعدا له ، إذ انه لم يكن يملك من الثقافة الديمقراطية الذي يؤهله لذلك ، و الانزلاق الأمني الخطير ، الذي عاشته الجزائر ، و الذي عرفت خلاله الإرهاب، و الملاحظ أنه كلما مر الوقت إلا و انتقل من مرحلة إلى أخرى لأن الإرهاب يتطور و يتأقلم حسب المستجدات، في الجزائر كان بداية يستهدف رموز النظام و يهدف إلى عزل الدولة ثم إسقاط النظام نهائيا.

و بما أن الجزائر دولة سباقة و رائدة في مكافحة الإرهاب و العنف المسلح النابع عن الفكر الأصولي المتطرف، الذي عرفته الجزائر بعد توقيف مسارها الانتخابي سنة 1992 بهدف الحفاظ على الجمهورية ، قامت الجزائر بوضع إستراتيجية محكمة لمكافحة الإرهاب.

إلا أن آفة الإرهاب لم تسبب أضرارا على الجزائر على المستوى الداخلي فحسب ، بل تعدى ذلك إلى المستوى الخارجي، إذ سبب نوعا من العزلة الدولية المفروضة ، بعدما كانت الدبلوماسية الجزائرية فاعلة داخل المجتمع الدولي أصبحت الجزائر مهمشة بتهمة تصدير الإرهاب خاصة بعد قيام بعض العمليات الإرهابية على أراضي الدول المجاورة للجزائر.

ولكن كل هذا لا يعني دائما أن الإرهاب أصبح يدفع إلى التقارب ، و لم يعد يسبب الأزمات الخارجية للجزائر و أصبح سببا في تعاون الجزائر مع الدول و المنظمات ، بل يمكن للإرهاب أن يفجر الوضع في أي لحظة.

ومع تغير معالم السياسة الدولية بعد هجمات أحداث 11 سبتمبر 2001 ، تبين أن الإرهاب آفة القرن و أن الجزائر رغم تجاهل المجتمع الدولي و بتواطؤ عدة دول ضدها قاومت الإرهاب بشجاعة و بمفردها ،و اكتسبت في حربها ضد التهديدات الداخلية نوعا من الشرعية حيث حاول العالم الاستفادة من خبرة الجزائر في مكافحة الإرهاب سياسيا و قانونيا و عسكريا كتقنيات مكافحة حرب العصابات...و التصدي لمصادر التهديدات و الأخطار العابرة للحدود بهذا عادت الجزائر بقوة إلى الساحة الدولية، و أصبحت سباقة في المطالبة من المجتمع الدولي باستصدار قوانين دولية خاصة بمكافحة الإرهاب، و تبنت الجزائر عدة أشكال من أشكال التعاون الإقليمي و الدولي لغاية مكافحة الإرهاب فالإرهاب تأثير سلبي يدفع الدول إلى الأزمات و التنافر من جهة و قد يكون له أثر ايجابي بأن يدفع الدول الى التعاون و التكتل بهدف مواجهته .

قائمة المراجع

باللغة العربية:

الكتب:

_ابن منظور لسان العرب، القاهرة :دار المعارف ،2012.

_ابو زكريا يحي,الحركة الاسلامية المسلحة في الجزائر 1978-1993,ط1,بيروت:مؤسستة المعارف للمطبوعات,1993.

_اسماعيل صبري مقلد ، الاستراتيجية و السياسة الدولية ،ط1 ،المؤسسة العربية للابحاث ، بيروت ،1973.

_البشيري محمد الامين ,الامن القومي العربي :المقومات و المعوقات ,ط1, الرياض:اكاديمية دايف للعلوم الامنية,2000.

_السيد سليم محمد, تحليل السياسة الخارجية , ط2,القاهرة ,مكتبة النهضة المصرية ,1998.

_العدلي محمود صالح ,الجريمة الدولية:دراسة مقرنة,بدون طبعة,الاسكندرية,دار الفكر الجامعي,بدون سنة .

_المخاديمي عبد القادر رزيق,قيادة افريكوم: حرب باردة ام سباق للتسلح ,بدون طبعة,الجزائر:الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية,2011.

_بخوش مصطفى ،حوض البحرالابيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرهانات و الاهداف

_بن سلطان عمار,مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية, بدون طبعة ,الجزائر :طاكسيج كوم للدراسات و النشر و التوزيع ,2009.

_بن عنتر عبد النور , البعد المتوسطي لالمن الجزائري : الجزائر اوروبا و الحلف الاطلسي,المكتبة العصرية للطباعة و النشر ,الجزائر ,2005.

_ثامر كامل ،دراسة في الأمن الخارجي العراقي و استراتيجية تحقيقه ، العراق ، وزارة الثقافة و الاعلام ،1985.

_جندلي عبد الناصر,التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية'ط1,الجزائر:دار الخلدونية,2007.

_جون بيلس ,ستيف سميث,عولمة السياسة العالمية ,نشر مركز الخليج للابحاث,الامارات ,2004.

_زايد عبيد الله مصباح، السياسة الدولية بين النظرية و الممارسة ،دار الرواء ،ليبيا،2002.

_عبد المجيد صادق ،امن الدولة و النظام القانوني للفضاء الخارجي ،جامعة القاهرة ، مصر ،1976.

_عبد المنعم المشاط، نحو صياغة عربية لنظرية الامن القومي ، المستقبل العربي ،بيروت ،العدد54، 1983.

_ناصيف يوسف حتى ،النظرية في العلاقات الدولية ،بيروت ،دار الكتاب العربي 1985.

_جلال عز الدين احمد ، الاساليب العاجلة و طويلة الاجل لمواجهة التطرف و الارهاب:تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية ،ط2 ،مركز الدراسات العربي الاوروبي ، باريس 1998.

القاهرة:دارالمعارف،2012.

الاطروحات

_براهيمي مريم,التعاون الامريكي الجزائري في الحرب على الارهاب و تاثيره على المنطقة المغاربية,مذكرة ماجستير ,بسكرة ,جامعة محمد خيضر,قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية,2012.

_برباش رتيبة ،الأمن و الارهاب في المغرب العربي : مقارنة استراتيجية ، مذكرة ماجستير،جامعة الجزائر3 ،قسم العلوم السياسية ،كلية العلوم السياسية و الاعلام،2012.

_بورويح اسماعيل ،الابعاد الاستراتيجية للسياسة الخارجية الامريكية في المغرب العربي (الجزائر ،تونس ،المغرب)2001-2008 مذكرة ماجستير ،جامعة الجزائر:دالي براهيم ،كلية العلوم السياسية و الاعلام،2009.

_بويبية نبيل ،الأمن في منطقة الصحراء الكبرى : بين المقاربة الجزائرية و المشاريع الاجنبية ،مذكرة ماجستير،القاهرة: معهد البحوث و الدراسات العربية ، قسم البحوث و الدراسات السياسية ،2009.

_بويصلة امينة، التنافس الفرنسي الامريكي في منطقة الساحل الافريقي في فترة ما بعد الحرب الباردة ،مذكرة ماجستير ،جامعة الجزائر3 ،قسم العلوم السياسية و الاعلام ،2012.

_تاحي طارق، مفهوم الأمن بين الفرد و الدولة : دراسة في تطور مفهوم و مجالات الأمن ،مذكرة ماجستير ،جامعة الجزائر :قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،2006/2005.

_جويد حمزاوي،التصور الامني الأوروبي:نحو بنية امنية شاملة و هوية استراتيجية في المتوسط،مذكرة ماجستير ،باتنة ،جامعة الحاج لخضر ،قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية،2011.

_جويدة حمزاوي,التصور الامني الاوروبي: نحو بنية امنية شاملة و هوية استراتيجية في المتوسط :مذكرة ماجستير , باتنة :جامعة الحاج لخضر,قسم العلوم السياسية ,كلية الحقوق و العلوم السياسية.

_درويش عبد المجيد,تاثير الارهاب على علاقة الجزائر بدول الجوار,مذكرة ماجستير,سيدي بلعباس,جامعة جيلالي ليابس,قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية '2014.

_شوادرة رضا، اشكالية هندسة امن مشترك في منطقة الساحل الافريقي، جامعة الجزائر3، قسم العلوم السياسية ،كلية العلوم السياسية و الاعلام،2011.

_طبيب فتيحة,البعد الامني للسياسة الخارجية الامريكية تجاه المنطقة المغاربية بعد الحرب الباردة, مذكرة ماجستير,سيدي بلعباس,جامعة الجيلالي ليابس,قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية,2041.

_ظريف شاكر,البعد المني الجزائري في منطقة الساحل و الصحراء الافريقية : المعطيات و الرهانات,مذكرة ماجستير,باتنة :جامعة الحاج لخضر,كلية الحقوق ,2010.

_عبد القادر عاصي,تاثير التهديدات الاقليمية على الامن في الجزائر,مذكرة ماجستير,سيدي بلعباس,جامعة الجيلالي ليابس,قسم العلو السياسية العلاقات الدولية,2014.

_قريب بلال،السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه : التحديات و الرهانات ،مذكرة ماجستير ،باتنة،جامعة الحاج لخضر، فسم العلوم السياسية،كلية الحقوق و العلوم السياسية،2011.

_معمري خالد , التنظير في الدراسات الامنية فترة ما بعد الحرب الباردة : دراسة في الخطاب الامني الامريكي بعد الحادي عشر سبتمبر,مذكرة ماجستير,جامعة باتنة:قسم العلوم السياسية,2008.

_ؤريدة خيلية ,الوضعية الامنية في الجزائر من خلال الصحافة الوطنية :في الفترة ما بين 1992-2000,اطروحة دكتوراه,جامعة الجزائر :دالي براهيم,قسم علوم الاعلام و الاتصال ,كلية العلوم السياسية و الاعلام, 2011.

الندوات و الملتقيات :

_الهواري محمد، الارهاب:المفهوم الاسباب و سبل العلاج ،ورقة مقدمة في الملتقى العالمي: موقف الاسلام من الارهاب' المنظمة من قبل ك وزارة التعليم العالي ،جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ، المملكة العربية السعودية ,2004.

_بلعيد منيرة، الديناميكية الأمنية الجديدة في الاقليم المتوسطي : دور الجزائر الامني كفاعل في المنطقة ،ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول الجزائر و الأمن في المتوسط واقع النطلاق ، المنظم من قبل:قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة قسنطينة 30/20 افريل 2008.

_ردادة نور الدين ، الارهاب البيولوجي: الوقاية و سبل المكافحة في منطقة المتوسط الملتقى الدولي حول : الجزائر و الامن في المتوسط ، واقع و افاق في 30/20 افريل 2008، المنظم من قبل جامعة الاخوة منثوري بقسنطينة ،كلية الحقوق و العلوم السياسية.

_علاق جميلة وويفي خيرة ،مفهوم الامن بين الطرح التقليدي و الطروحات النقدية ،ورقة مقدمة في : الملتقى الدولي: الجزائر و الأمن في المتوسط:واقع و افاق،المنظم من قبل :جامعة منثوري ،قسنطينة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،الجزائر،30/29 افريل 2008.

_كبابي صليحة،الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي و الحديث، ورقة مقدمةفي :الملتقى الدولي حول : التحديات الأمنية في منطقة المغرب العربي في ظل التحولات الدولية الراهنة،المنظم من قبل :قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية،جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان،04/03 نوفمبر2009.

_منصر جمال، تحولات في مفهوم الأمن...من الأمن الوطني:الجزائرو الأمن في المتوسط:واقع و افاق،المنظم من قبل: جامعة منثوري قسنطينة كلية الحقوق و العلوم السياسية، الجزائر،30/29 افريل 2008.

المقالات:

_اعجال محمد الامين لعجال،مكانة الولايات المتحدة الامريكية في الابعاد الأمنية الجديدة في المتوسط،من اعمال الملتقى الدولي، الجزائر و الأمن في المتوسط: واقع و افاق ، جامعة قسنطينة،30/29 افريل 2008..

_بن عنتر عبد النور،التسلطية السياسية العربية،فكلر و نقد،مجلد5، عدد45،جانفي2002.

_بن عنتر عبد النور،محاولة لمقاربة حديثة لمفهوم الأمن القومي العربي، شؤون عربية،عدد159،ربيع2000.

_حمدوش رياض, تطور مفهوم الأمن و الدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية، من اعمال الملتقى الدولي ، الجزائر و الأمن في المتوسط: واقع و افاق، جامعة قسنطينة ، افريل2008

مواقع الأنترنت:

_ابوكشك غازي،سياسة الأمن القومي، نقلا عن:

http://www.aljaziratalk-net/forum/archive/index.php/t-

_ادهم خليفة،خريطة حركات الاسلام السياسي في الجزائر:الاهرام،متوفر على الرابط التالي:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?serial=4

_تحولات مفهوم الأمن...الانسان اولا، نقلا عن:

http://www.islamonline.net

_حسين زكريا،مفهوم الامن،نقلا عن:

http://www.vb.arabsgate.com/archive/index.php/f.489579.htm

_خليل حسين،نظام الأمن الاقليمي في القانون الدولي العام، نقلا عن:

http://drkhlilhussein.blogspot.com/2009/01/blog-spot1982.htm

_سليمان منذر،نحو اعادة صياغة مفهوم الأمن القومي العربي و مرتكزاته،نقلا عن:

http://www.achr.nu/art381-htm

_عادل زقاغ،اعادة صياغة مفهوم الأمن المجتمعي ،نقلا عن:

http://www.geocilies.com

باللغة الاجنبية:

الكتب:

_AMIN, Samir, les Enjeux stratégique en Méditerranée, Paris, L'harmattan, 1992.

_ Policy: Political, Economic and Social Issues, Catania, The Jean Monnet Centre "Euro-Med", 2004.

_ BROWN, Seyom, International Relations in Changing Global System,West view Press, 1992.

_BUZAN, Barry, People, States and Fear : An Agenda for International Security Studies in the Post- ColdWar Era, London, HarvesterWheat sheaf, 1991.

_ BUZAN, Barry, The War on Terrorism: as the new macro-Securitization?, OsloWorshop, 2-4 February 2006.

_VIOTTI, Paul R. & KAUPPI, Mark V, International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism and Beyond, USA, Boston, Allynand Bacon, 1997.

_BOUKELLA, BENABDELLAH, M.,Y. & FERFERA, M-Y (eds), La Méditerranée occidentale : entre régionalisation et

mondialisation, Alger, CREAD, Université de Bejaia, 2003.

_BROWN, Seyom, International Relations in Changing Global System,West view Press, 1992.

_GHEBALI, Victor Yves, L'OSCE dans l'Europe post communiste 1990-1996 : vers une identité européenne de sécurité, Bruxelles, Bruylant, 1996.

_Abed charef ,Algerie le Grande Dérapage,paris :Edition de l'aube,1994.

_Delaigue Alexandre et Colin Gray ,La guerre au 21e siecle :un nouveau siecle de feu et de sang ,paris :Ecoles de Saint-Gyrcoetquindan 2007.

_Nezzar Khaled,Algerie Echec A une Régrission,Paris :publisaud,2001.

_BuzanBarry and Nansan Lene,The evolution of international securities studies,London :school of Economics and Political science ,and Departement of political Science ;university of Copenhagen 2009

الفهرس

المقدمة .....أ

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للظاهرة الأمنية.

المبحث الأول : المتغير و الثابت في مفهوم الظاهرة الامنية.....2

المطلب الأول: الظاهرة الأمنية في نظريات العلاقات الدولية.....3

المطلب الثاني : الأمن تدقيق مفاهيمي.....16

المبحث الثاني: أبعاد الأمن و مستوياته.....20

المطلب الأول : أبعاد الامن.....20

المطلب الثاني : مستويات الامن 29

الفصل الثاني: عوامل التأثير على السياسة الأمنية الجزائرية.

المبحث الأول: المدركات الإقليمية.....42

المطلب الأول: الأزمات الداخلية التي عاشتها الجزائر.....42

المطلب الثاني: الأزمات الخارجية التي عاشتها الجزائر.....50

المبحث الثاني: المدركات الدولية.....60

المطلب الأول : أحداث 11سبتمبر وتأثيرها على السياسة الامنية الجزائرية..61

المطلب الثاني : تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الاسلامي نموذجا.....67

الفصل الثالث : اليات تفعيل السياسة الأمنية الجزائرية و نتائجها

المبحث الاول : اليات التعاون الاقليمي. 74

المطلب الاول : اليات الشراكة و التعاون الثنائية الاطراف.....74

المطلب الثاني : اليات الشراكة و التعاون التعددية الاطراف.....78

المبحث الثاني : اليات التعاون الدولي.....80

المطلب الاول : اليات الشراكة و التعاون الثنائية الاطراف 80

المطلب الثاني : اليات الشراكة و التعاون التعددية الاطراف.....83

خاتمة. 87

قائمة المراجع و المصادر